نظريات علم الإجتماع

دراسة لواقع علم الإجتماع
في العالم العربي

إعداد
دكتور
نبيل السمالوطي
عميد كلية الدراسات الإنسانية سابقا
أستاذ علم الإجتماع بجامعة الأزهر

٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ م

الفصل الأول

الإيديولوجيا ودراسات علم الإجتماع

١- الدراسة السوسيولوجية للإيديولوجيات .

٢- تعريف الإيديولوجيات .

٣- تصنيف الإيديولوجيات .

٤- السمات العامة للإيديولوجيات .

٥- الإيديولوجيات والتحول الصناعى (عصر الإيديولوجيات) .

٦- الإيديولوجيه ومشكلات المنهج فى علم الإجتماع .

٧- مرحله تجاوز الإيديولوجيات فى الدراسة السوسيولوجية (ريموندريس) .

٨- علم الإجتماع وقضية الصياغة النظامية للعلم (رنهارد بندكس - روبرت ميرتون) .

٩- ملاحظات ختامية .

١٠- مراجع الفصل الأول .

الدراسة السوسيولوجية للايديولوجيات :

يحاول علم الإجتماع أن يحقق الفهم المنهجي للمجتمع وللإنسان داخل الحياة الاجتماعية . ويتضمن هذا الفهم معالجة او دراسة الايديولوجيات التى تظهر فى شكل مذاهب او مثل أو أساطير تدور حول الخطة أو مبدء يتعلق بالعمل الجمعى . ويمكن القول - من الناحية المثالية - إن الباحثين المدربين يمكن أن يصلوا إلى نتائج متماثلة بصدد دراسة هذا الموضوع ، إذا ما كان هناك اتفاق بينهم حول مادة الدراسة أو الموضوعات التى سوف يعالجونها ، وحول التساؤلات التى سوف تطرح بصدد هذه المادة .

ويتضمن مصطلح الايديولوجيا مجموعة من المعانى ، بعضها لا يمكن لنا أن تميز بينه وبين التحليل السوسيولوجى للأفكار . ويذهب « بندكس » فى مقالة بعنوان « علم الاجتماع و الايديولوجيا » إلى أنه يفضل إستخدام مصطلح « علم إجتماع المعرفة » عندما نكون بصدد دراسة الأفكار من وجهة نظر علاقتها بالعمل و بالواقع الاجتماعى ويكون التركيز فى هذه الحالة على دراسة أسباب و نتائج الأفكار ، وليس على مضمونها أو على مقدار صدقها . وعلى العكس من ذلك فإن مصطلح الايديولوجية يشير فى نظر «ريموند أرون» إلى التطلع نحو تحقيق هدف بعينه ، وإلى الاتصال بالناس ، وإلى شىء تحكمه الفكرة و الإرادة . كذلك فإن ذلك المصطلح يشير عند الباحث المذكور الى الشعور بالإنتماء إلى الشىء المختار ، وإلى الأمن الذى يحققه النسق المغلق للأفكار القادر على إمداد الانسان بتفسير لمعنى التاريخ ولمعنى ذاته وموقعها من الوجود ، ويشير أخيراً إلى الشعور بالفخر نتيجة لمحاولة وصل الماضى بالمستقبل من خلال ما يقوم به الناس فى الحاضر .

وقد ظهر مصطلح الايديولوجيا - مثله فى ذلك مثل العديد من المصطلحات التى يستخدمها المشتغلون بالعلوم الاجتماعية - خلال القرن الثامن عشر و يذهب « رينهارد بندكس » (العالم الامريكى الألمانى الاصل) إلى أن عصر الايديولوجية قد بدأ فى اوربا مع تحطيم أساسيات التنظيم الإقطاعى الذى ساد خلال فترة العصور الوسطى ، ومع ظهور ثقافة التنوع أو التعدد Pluralistic Culture و التى يقصد بها « بندكس » تلك الثقافة التى تسمح بتعدد الأفكار والأراء وبالاختلاف فى المنظورات ووجهات النظر . وهذا يعنى أن ثقافة التعدد - على حد تعبير « بندكس » تتضمن حرية الفكر و التفكير . ويؤكد هذا المفكر على أن عصر الايديولوجية هو تعبير مرادف لمصطلح ثقافة التنوع أو التعدد . و يميز « برجر » Berger و « توماس لوكمان » T. luckman بين نوعين من المواقف الثقافية . المواقف التى لا تسمح بالاختلاف والتنوع فى الرأي والفكر وهى ما

يطلقان عليه المواقف الثقافية الكابتة أو الاحتكارية Monopolistic cultural Situations . أما النوع الثانى فهى تلك التى تسمح بالتعدد والتنوع والاختلاف Pluralistic cultural situations . ويذهب الباحثان المذكوران إلى أن خير مثال للنوع الأول من المواقف ، ما يسود داخل الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية . فثقافة هذه الدول تفرض إتجاهاً أيديولوجياً أو فكرياً محدداً وتقدمه لأبناء المجتمع على أنه التفسير العلمى الوحيد والمقبول للواقع . أما ثقافة أوربا الغربية أو المجتمعات الديمقراطية فهى خير مثال للمواقف الثقافية التى تتيح فرصة كبيرة لاختلاف نسق الأفكار أو الايديولوجيات (٢) . ويؤكد « بندكس » أن نشأة العلوم الإجتماعية كما نعرفها اليوم إرتبطت بظهور ثقافة التنوع ، أو أنها هى الجانب المتأخر من هذه الثقافة (٣) . فلم يكن من الممكن أن تنشأ مثل هذه العلوم فى ظل المواقف الثقافية القامعة للحريات . ويمكننا أن نفسر فى ظل هذا التحليل سبب عدم ظهور العلوم الإجتماعية خلال فترة التنظيم الإقطاعى ، وعدم إعتراف الدول السوفيتية بعد الثورة خلال المرحلة الستالينية . وبعد أن صدر إعتراف بها إرتبطت بالماركسية أو بتوجيه إيديولوجى واحد ومسبق يفرض نفسه على الباحثين هناك .

ويمكن للأيديولوجيا بالمعنى الذى حدده « أرون » أن تكون أحد موضوعات الدراسة فى علم الإجتماع . فعلم إجتماع المعرفة – وهو أحد فروع علم الإجتماع – يهتم بدراسة الحياة الفكرية ومايظهر داخل المجتمع من أفكار ونظريات وأراء من حيث أسبابها ونتائجها الإجتماعية أومن حيث إرتباطها بواقع المجتمع الوظيفى والبنائى .

ومن المعروف أن للايديولوجيا دوراً ديناميأ فى تاريخ الإنسان والمجتمعات ، والنظريات المطروحة فى العلوم الإنسانية . وقد أشار « كومت » صاحب قانون المراحل الثلاث إلى أن المرحلة أو الحالة الوضعية التى يرى فيها العلاج لكافة مشكلات المجتمع – هى فى جوهرها نتاج لثورة إيديولوجية Ideologcial revolution حيث أشار إلى أن المجتمع الصناعى الذى توقعه ، سيتولد عن إنتصار إيديولوجية التنظيم العلمى والفنى أو التكنولوجى – Ideology of technico Scientific organiztion وقد سبق أن أشار « ماركس » وزميله « إنجلز » إلى أن الإيديولوجيه الجديدة القادرة على إبراز التناقضات الإجتماعية داخل المجتمع الرأسمالى ، والتركيز على ما يعانيه أبناء الطبقة الكادحة من إغتراب Alienation ، هذه الإيديولوجية هى التى تولد الوعى الطبقى الثورى الذى يسهم فى تحقيق النضال الطبقى ويذكيه ، ذلك النضال الذى من شأنه تقويض دعائم المجتمع الرأسمالى . كذلك فإنه عندما قام «اليكس دى توكفيل » A. de Toqueville

بتحليل الديمقراطية الأمريكية خلال بداية القرن التاسع عشر ، نظر إليها على أنها نوع من الإيديولوجية وهى ماأطلق عليه « إيديولوجية الدعوة إلى المساواة » Egalitarian ideology . كذلك فقد إعتبر هذه الديمقراطية على أنها أسلوب معين للحياة وبناء معين للحكومة أوالنظام السياسى (٥) .

وتحتل قضية الإيديولوجيا اليوم أهمية كبيرة فى العديد من الدراسات ، التى تحاول فحص الدور الذى يلعبه هذا المتغير فى حياة الدول الصغيرة والنامية . كذلك فإن هناك العديد من الدراسات التى تهتم بفحص بعض الظواهر الإيديولوجية داخل المجتمعات ذات البناء الصناعى المتقدم .

وقد تقدمت وتعددت الدراسات المتعلقة بقضية الإيديولوجيا بشكل واضح بعد ظهور النظرية الماركسية . وإذا ماحاولنا التعرف على مفهوم «ماركس» عن « الإيديولوجيا» فإننا نجده يوسع من هذا المفهوم إلى الدرجة التى يمكن معها أن يستغرق مفهوم الثقافة ذاته ، وللتدليل على هذا نجد أنه فى كتابه المعنون « الإيديولوجية الألمانية » يستخدم كلمة إيديولوجيا ليشير بها إلى القانون والسياسة والأفكار ووعى الناس بالأشياء وبمجتمعهم ، واللغة التى تتخلل كافة جوانب الإنتاج الروحى والعقلى والفكرى والسلوكى (٦) . ويستخدم «ماركس» نفس المفهوم عن الإيديولوجيا فى مقدمة كتابه عن إسهام فى نقد الإقتصاد السياسى ، حيث يذهب إلى أن الإيديولوجيا تتضمن الأشكال القانونية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية داخل المجتمع ويتضح من سياق حديث «ماركس» فى الكتاب المذكور إنه يوسع من مفهومه الإيديولوجيا ليستغرق العلم ومختلف جوانب الثقافة داخل المجتمع (٧) . ويذهب « جورج جير فتش » G. Gurvitch إلى أن مفهوم الإيديولوجيا عند «ماركس» يستغرق كافة منتجات الحضارة (٨) . ويؤكد « برنبوم » Birnbaum أن تصور « ماركس » عن الإيديولوجيا يرتبط بثلاثة مفاهيم أساسية وهى :

أ - **الإغتراب** Alienation ، وهى العملية التى يتجاوز خلالها ناتج الجهد الإنسانى ، قدرة الصناع على التحكم فيه ، فعلى الرغم من أن العمال هم الذين يقومون بصنع السلع ، إلا أنهم يشعرون بالإغتراب عنها ، نتيجة للانفصال بين الملكية والعمل .

ب - **التجسيم** Reification ، وهى العملية التى يقوم من خلالها الناس بإضفاء الوجودالمستقل على أشياء ، بعيداً عن صناعتها . ومثال ذلك الصنم الذى يصنعه الإنسان من الحجر ، ثم يؤلهه ويعتقد أنه يحميه من الأخطار وأنه يملك له نفعاً أو ضراً .

ج - **الغموض** Mystification . ويقصد به « برنبوم » إضفاء خاصية الوجود

المستقل على التصورات أو النتاج العقلي الخالص .

وطبقاً للنظرية الماركسية نجد أن الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج داخل المجتمع الطبقي ، هي التي تسيطر على وسائل الإنتاج الإيديولوجي في نفس الوقت (٩) . ويؤكد « ماركس » في دراسته عن « الإيديولوجيا الألمانية » أن أفكار الطبقة الحاكمة في كل عصر ، هي التي تسود أو تصبح النموذج السائد داخل المجتمع وهذا يعني أن الطبقة التي تتحكم في القوى المادية ، تتحكم في نفس الوقت في القوى العقلية وهكذا تكون الإيديولوجيا- داخل المجتمع الطبقي – هي مجموعة الأفكار والتصورات الواعية التي تكونها الطبقة الحاكمة عن الواقع ، والتي تتفق مع موقعها أو وضعها داخل المجتمع كما تتفق مع مصالحها . وإذا كانت الطبقة الكادحة عاجزة عن خلق فكر وإيديولوجية خاصة بها ، أو عاجزة عن الإنتاج الفكري والروحي نتيجة لإغترابها وانفصالها عن وسائل الإنتاج ونتيجة لوضعها داخل خريطة القوى داخل المجتمع ، فإنها سوف تمتص بالضرورة أيديولوجية الطبقة الحاكمة . وهذا هو ما أدى بماركس إلى القول بأن الأيديولوجية هي الوعي الزائف بالواقع الذي يتسم بالفساد والإنحياز والإستغلال . يضاف إلى هذا فإن الإيديولوجيا في نظر « ماركس » تمثل النظرة الخاطئة أو المنحازة للتاريخ الإنساني ، وهي مخدر الشعوب (١٠) .

ويتضح من هذا العرض السريع لمفهوم الأيديولوجيا عند « ماركس » ، تعدد التعريفات المطروحة في كتبه ، فهو مرة يعرفها بأنها التصورات الدينية والفلسفية والقانونية ... إلخ السائدة داخل المجتمع ، ومرة أخرى يوحد بينها وبين تصورات وأفكار الطبقة المسيطرة والتي تتفق مع وضعها ومصالحها ، ومرة ثالثة يوحد بينها وبين الوعي الزائف لدى الجماهير ... إلخ – ولاشك أن هناك خطاً موحداً بين كل هذه التعريفات ، ولكن ماركس لم يقدم تعريفا واحد ثابتا يمكن تقديمه في هذا المجال لدرجة أن « جورج جيرفتش » عرض لنا في إحدى دراساته ثلاثة عشر تعريفا للأيديولوجية وردت في كتابات هذا المفكر . ويؤكد « جيرفتش » أنه على أنصار علم الإجتماع الماركسي (أو مانفضل أن نطلق عليه الإتجاه الماركسي في علم الإجتماع) أن يختاروا تعريفاً محدداً أو معنى معيناً من بين هذه المعاني الكثيرة أو المتعددة لمصطلح الأيديولوجيا في التراث الماركسي ، وأنهم إذا لم يقوموا بهذه المحاولة ، فإن هذا المصطلح سوف يفقد قيمته العلمية (١١) .

ويستطيع الدارس لقضية الأيديولوجيا أن يلحظ كيف أن معالجة ماركس لهذا المفهوم ، أثرت على العديد من المعالجات التي قام بها علماء الإجتماع فيما بعد ، حتى

إن أولئك الذين يتبنون مواقف إجتماعية وفكرية مناقضة ، مثل « كارل مانهايم » K. Manhiem عالم الإجتماع الألمانى الشهير صاحب الدراسة المشهورة بعنوان «الإيديولوجيا واليوتوبيا » (١٢) . فقد ذهب «مانهايم» إلى إمكان تحليل التغير الإجتماعى أو حركة التاريخ والمجتمع فى ضوء ما أطلق علية « التوبيا » Topia و «اليوتوبيا» Utopia و «الثورة» Revolution « والإيديولوجيا » Ideology . وهو يقصد «بالتوبيا» النظام القائم بالفعل داخل المجتمع ، ويقصد بالأيديولوجيا تلك الأنظمة الفكرية التى تهدف بصورة رئيسية إلى الدفاع عن تلك الأوضاع القائمة بالفعل وإلى إيجاد التبريرات اللازمة لحماية مصالح الفئات الحاكمة ، وهكذا ينظر « مانهايم » – فى بعض المواضع من كتبه – إلى الأيديولوجيا على أنها أنظمة فكرية ثابتة ودفاعية . ولكم فى كل عصر وفى ظل التوبيا أو الأوضاع القائمة داخله تظهر عادة مجموعة من الأفكار والأراء داخل الفئات الإجتماعية المختلفة ، تعبر عن أمالها وتطلعاتها التى لم تتحقق والتى لايمكن تحقيقها فى ظل التوبيا أو الأوضاع القائمة بالفعل . وهذه الأفكار التى تتولد داخل المجتمع وتسعى إلى تغييره هى التى يطلق عليها مانهايم « اليوتوبيا » وهذه الأفكار لاتتحقق إلا من خلال الثورة . وهكذا فإن اليوتوبيا عند « مانهايم » هى المحرك الأساسى للتغير الإجتماعى والتحول التاريخى . وبهذا الشكل تكون مسيرة التاريخ من « الطوبيا » أو الوضع الراهن ، إلى اليوتوبيا أو تحقيق تطلعات وأمال بعض الفئات الشعبية ، ثم يصبح الأمر مستتباً بعد التغيير فتكون الطوبيا مرة أخرى وهكذا . ويربط « مانهايم » بإعتباره أحد أقطاب علم الإجتماع المعرفة بين نسق الأفكار التى يؤمن بها الإنسان وبين وضعه الإجتماعى والإقتصادى داخل المجتمع . ولكن يحدث فى أحيان كثيرة أن يؤمن الإنسان بأراء قد لاتتفق مع وضعه ومصالحه نتيجة لوقوعه تحت تأثير أيديولوجية المجتمع المعبرة عن مصالح الفئات المسيطرة ويصنف « مانهايم » الأيديولوجيا إلى الأيديولوجيا الخاصة والأيديولوجيا العامة . ولايعنينا أن نعرض هنا لكافة جوانب نظرية « مانهايم » فى الإيديولوجيا ، وإنما يهمنا أن نبرز تصوره لهذا المفهوم وتأثره بالتصور « الماركسى » على الرغم من أنه يرفض الإتجاه الشيوعى ، ويؤمن بمذهب أكثر إعتدالاً من المذهب الماركسى المتطرف .

ولانستطيع فى إطار الدراسة الراهنة أن نتابع مفهوم الأيديولوجيا عند كل عالم من علماء الإجتماع فضلاً عن المشتغلين بالفكر الإنسانى بوجه عام (١٣) . وتكفينا هنا الإشارة إلى أن هناك عدة محاولات لتعريف الأيديولوجيا ، تمت خارج إطار التقاليد الماركسية وسعت هذه المحاولات نحو تضييق المفهوم الماركسى عن الأيديولوجيا بحيث

يصبح أحد مكونات الثقافة بدلاً من يكون مرادفاً لها كما كان عند الماركسيين . كذلك سعت هذه المحاولات نحو تخليص مفهوم الأيديولوجيا من السمات الدونية والسيئه (بإعتبارها مرادفة للوعى الزائف عند جماهير المجتمع) . تلك السمات التى حرص أنصار الإتجاه الماركسى على إلحاقها بهذا المصطلح ، والتى مازالت مرتبطة به فى العديد من الأعمال العلمية والفلسفية المعاصرة .

وإعتماداً على العديد من الدراسات النظرية والواقعية فى مجال الأيديولوجيا ، خاصة تلك التى قام بها « فرديناند ديموند » F. Dumond (١٤) ، يمكن القول بأن أغلب علماء الإجتماع المعاصرين يستخدمون هذا المصطلح للإشارة إلى نسق الأفكار والأحكام الواضحة والمنظمة بوجه عام ، الذى يقوم بوصف وتفسير وتأويل وتبرير وصنع الجماعة أو التجمع ، والذى يحدد - إستناداً إلى قيم معينة - إتجاهاً محدداً للعمل التدريجى للجماعة أو التجمع وبهذا التعريف تقترب الأيديولوجيا مما أطلق عليه « توماس » W.J. Thomas « تحديد الموقف » ، أو الأسلوب الذى يحاول من خلاله أعضاء جماعة معينة تفسير وضعهم القائم وإضفاء معنى معيناً عليه . ولكن التعريف السابق للأيديولوجيا يتضمن ثلاثة أبعاد إلى جانب «تحديد الموقف» يمكن إيجازها فيما يلى :

أولا : أن الأفكار المتضمنة فى الأيديولوجيا تظهر فى شكل منهجى ومنسق ومنظم ، لأنها تكون واضحة ومعلنة أمام الجميع داخل النسق .

ثانيا : تشير الأيديولوجية إلى مجموعة معينة من القيم ، ويذهب «ديموند» إلى إمكان إعتبار الإيديولوجيا على أنها تبرير معين لرؤية معينة للعالم ، أو لنسق معين من القيم .

ثالثا : للأيديولوجيا وظيفة نزوعية Conative Function ، ذلك لأنها تدفع أعضاء الجماعة المؤمنين بها إلى الفعل ، أو على الأقل توجههم إلى إتجاهات سلوكية محددة ، من خلال تزويدهم بأهداف أو غايات معينة .

وبهذا التحديد تصبح الأيديولوجيا إحدى مكونات الثقافة فى كل مجتمع ولاتستغرق الثقافة بأكملها . يضاف إلى هذا فإنه ليس من اللازم أن تكون الأيديولوجيا مرتبطة بالمجتمع ككل كما ذهب « ماركس » عندما عرفها بأنها النتاج الفكرى للطبقة الإجتماعية المسيطرة . فالأيديولوجيا يمكن أن تشير إلى الفلسفة الإجتماعية الموجهة لجماعة معينة داخل المجتمع أو لطبقة أو حزب سياسى أو مهنة أو إتحاد ... إلخ بعينه ، كما أنها

يمكن أن تدل على الفلسفة الموجهة للمجتمع كله كالقومية . ولكن إذا كانت الأيديولوجيا إحدى مكونات الثقافة – سواء الثقافة العامة على مستوى المجتمع كله ، أو على مستوى إحدى الثقافات الفرعية لطبقة أو مهنة أو جماعة أو حزب معين – فإنها تعد العنصر المحورى أو جوهر الثقافة على حد تعبير « ديوموند » . فهى تمد أعضاء المجتمع أو الجماعة بتفسير معين لوضعهم كما تمدهم بأهداف وغايات محددة توجه سلوكهم ، وذلك من خلال التركيز على بعض القيم والرموز . ولعل هذا هو ما أدى بعلماء الإجتماع إلى الإهتمام بدراسة الأيديولوجيا داخل المجتمعات أو الجماعات أو الطبقات والمهن والأحزاب ، دراسة إمبيريقية أو واقعية . فقد وجد المشتغلون بعلم الإجتماع أن الوقوف على أيديولوجية الجماعة أو المجتمع المدروس يعد نقطة الإنطلاق الأساسية والضرورية لتحليل سلوكهم وتطلعاتهم ولفهم التغيرات الحادثة داخل المجتمع أو الجماعة . وهذا يعنى الإنطلاق فى البحث من منطلقات تناقض تلك التى وجهت الفكر الذى ينظر إلى الأيديولوجية كنوع من الوعى الزائف (١٥) .

تصنيف الأيديولوجيات :

ومن أجل أن نوضح تأثير الأيديولوجيات فى حياة المجتمعات والجماعات والمفكرين ، ولفهم طبيعة السياق الذى تسهم من خلاله فى تطوير وعى حقيقى وليس وعيا زائفا ، فإنه يجب علينا أن نعرض لقضية تصنيف الأيديولوجيات فالأيديولوجيات ليست ظاهرة إجتماعية بسيطة ، ولكنها ظاهرة معقدة بشكل ملحوظ ، ويمكننا أن نصنف الأيديولوجيات طبقاً لأربعة معايير وهى : (١٦) .

أولا : الجماعة التى توجه الأيديولجية إليها .

ثانيا : العلاقة بين الأيويولوجيات والقوة الإجتماعية داخل المجتمع .

ثالثا : أساليب الفعل أو السلوك التى تسعى الأيديولوجيات نحو تحقيقها .

رابعا : مضمون الأيديولوجيا .

وبناء على المعيار الأول يمكن تصنيف الأيديولوجيات إلى ثلاثة أقسام وهى :

أ– الأيديولوجيات الموجهة إلى جماعات معينة داخل المجتمع ، مثل الطبقة أو المهنة ، وبهذا المعنى يمكن القول بوجود أيديولوجية معينة للطبقة العاملة وأيديولوجية معينة للأطباء أو المثقفين ... ألخ .

ب – الأيديولوجية الموجهة إلى المجتمع ككل أو التى تعبر عن تطلعات أبنائه جميعا ،

مثل أيديولوجية القومية أو الوحدة الوطنية .

ج -- الأيديولوجية الموجهة إلى جماعات تتجاوز حدود المجتمع الواحد ، أو على المستوى العالمى ، مثل الأيديولوجية المزعومة لماركس التى وجهت نداء إلى عمال العالم ككل كى يتحدوا أو أيديولوجية الطبقة الكادحة على مستوى العالم كله .وبناء على المعيار الثانى يمكن القول بأن الأيديولوجية تركز عادة على القوة الإجتماعية أو ترتبط بها .
سياسى . ومن هذا المنظور٣٣وبناءى هذا فإنه يكون للأيديولوجية فى العادة جانب
يمكن لنا أن نصنف الأيديولوجية إلى ثلاثة أقسام أساسية وهى .

أ - الأيديولوجية التي تعبر عن وجهات نظر الجماعة المستحوزة على القوة ، مثل أيديولوجية الطبقة المسيطرة ، أو أيديولوجية التكنو قراط أو الفنيين الممارسين للسلطة داخل المجتمع .

ب -- الأيديولوجية التى تعكس وجهات نظر الجماعات التى تسعى نحو تملك زمام القوة داخل المجتمع ، مثل أحزاب الأقلية أو المعارضة .

ج - الأيديولوجية التى تعبر عن وجهة نظر الجماعات التى تسعى للتأثير على الجماعة الممارسة للقوة ، دون أن تسعى لتملك زمام القوة داخل المجتمع . مثل أيديولوجية جماعات الضغط Pressure groups فى المجتمعات الحديثة .

ويمكن أن نصنف الأيديولوجيات طبقا للمعيار الثالث والذى يتعلق بأساليب الفعل ، أو الإجراءات التى تريد تحقيقها ، إلى قسمين أساسيين وهما :-

أ - الأيديولوجية الإصلاحية Reformist ، وهى التى تسعى إلى تغيير الموقف من خلال خطة تدريجية فى الإصلاح والتحول الإجتماعى ، وعن طريق الأساليب القانونية .

ب - الأيديولوجية الثورية Revolutionary ، وهى التى تحاول تحقيق التغيرات المقصودة بالعنف والأساليب غير التقليدية أو غير المشروعة فى أطار النظام القائم .

وأخيراً يمكن تصنيف الأيديولوجيات على حسب معيار المضمون إلى أربعة أقسام وهى :

أ - الأيديولوجية الرجعية Reactionary ، وهى الأيديولوجية التى تقترح العودة إلى أساليب الماضى لعلاج بعض المشكلات .

ب - الأيديولوجية المحافظة Conservative ، وهى تلك التى تحاول الحفاظ على الأوضاع القائمة دون تغيير .

ج - **الآيديولوجية التقدمية** Progressive ، أو اللبرالية ، وهى تلك تنادى بضرورة التخلى عن بعض التقاليد من أجل احداث بعض التغيرات الجوهرية .

د - **الآيديولوجية الراديكاليه** Radical ، وهى التى تنادى بضرورة أحداث تحولات جذرية فى النظام القائم ، من أجل خلق نظام ومواقف جديدة .

ويمكن كذلك أن نصنف الأيديولوجيات على حسب هذا المعيار الرابع إلى قسمين أساسيين وهما : (١٧)

أ - **ايديولوجية اليسار** Leftist ideology ، ويذهب « جاى روشر » G. Rocher إلى أنه غالباً ما يطلق هذا التعبير على المذهب الماركسى أو المذاهب الإشتراكية أو المذاهب ذات الإتجاهات الإشتراكية كما تطلق أحياناً على بعض المذاهب الديموقراطية .

ب - **الآيديولوجية اليمنية** Rightist ideology . ويذهب « روشر » إلى أنها غالباً ماتطلق على التيارات التقليدية ذات الطابع الرجعى أو المحافظ .والواقع أن مصطلحى يسارى ويمينى تتضمن بعض الغموض والنسبية ، ولا تدل بشكل قطعى على إتجاه بعينه ، ولعل هذا هو ما أدى الى ظهور بعض التعبيرات مثل اليمين المتطرف واليسار المتطرف واليمين واليسار والوسط . . .إلخ . وهذه الاصطلاحات لا تخلو كذلك من النسبية والغموض أو عدم الوضوح .

خصائص الايديولوجيات :

واذا ما حاولنا أن نوضح الخصائص الأساسية للأيديولوجيا من منظور علم الإجتماع ، والتى تجعل منها مؤثراً قوياً ، فإننا نستطيع أن نوجز هذه الخصائص فيما يلى :(١٨)

أولا: العقلانية Rationality : فالأيديولوجيا بحكم التعريف السابق هى نظام من الأفكار والأحكام المعلنة من جانب طبقة أو مهنة أو دولة . . . وهى لهذا تحاول أن تلبس ثوب العقلانية أو المنطقية ، أو العلمية فى بعض الاحيان ، وتحاول الايديولوجيا بإستمرار أن تقدم تفسيراً للواقع المعقد ، وغالباً ما تحاول أن يتخذ هذا التفسير طابع المنطقية والاتساق .

ثانيا: التوعية Enlightening . فنظام الافكار والاحكام يحاول مساعدة المؤمنين بها علي فهم واقعهم وتفسيره بطريقة معينة . فالايديولوجيا تحاول أن توضح على سبيل المثال من الذى يستغل الفرد ولماذا ؟ كما توضح سبب تفوق الرجل الأبيض ، أو سبب

حتمية قيام الثورة .

ثالثا : خدمة مصالح معينة : فالأيديولوجيا ليست أمراً مجرداً منفصلا عن الواقع ، لأنها تشير إلى المصالح المباشرة للفرد والجماعة . فالأيديولوجيا توجه دائماً إلى جماعات المصلحة . فقد توجه أيديولوجية معينة الى إولئك الذين يحاولون الإحتفاظ بمصالحهم القائمة لتبرير الوضع القائم ، وقد توجه أيديولوجية اخرى ألى أولئك الراغبين فى تغيير أوضاعهم سعياً وراء تحقيق مصالح خاصة .

رابعا : إستغلال الحالات السيكولوجية أو الإنفعالية القوية ، سواء الظاهرة أو الكامنة وترتبط هذه الخاصية بالسابقة فالايديولوجيا ترتبط بالمصالح الخاصة ، وبالتالى بجوانب ترتبط بسيكولوجية الفرد . وعندما توجه الايديولوجيا الى فرد او جماعة معينة تحاول ان تستغل بعض المواقف النفسية المعينة لديه . وهناك اساسيان لهذه المواقف . النوع الاول حالات القلق والتوتر والخوف . وهذه الحالات تخلق فى الغالب او تتلائم مع الايديولوجية المحافظة او الرجعية ، اما النوع الثانى فهو حالات العدوان النجم عن احباطات كثيرة و متعاقبة . وهذه الحالات يكون العدوان منصبا على العدو او على كبش الفداء . وهذه الحالات تخلق فى الغالب او تتلائم مع الايديولوجيات الاصلاحية او الثورية .

خامسا : دفع الجماعة إلى اسلوب معين للفعل : فالأيديولوجيا تسعى نحو إشباع المتطلبات السيكولوجية للجماعة ، من خلال نموذج معين ويحقق أهداف أولئك الذين يعانون من الإحباط والإتجاهات العدوانية القوية . وهذا يعنى أن الأيديولوجيا توجه بإستمرار إلى جماعة لا إلى فرد ، ويحاول أن ترسم لأعضائها طريقة معينة فى السلوك . ويمكن لهذه الجماعة أن تكون طبقة معينة أو مهنة أو حزباً سياسياً أو أمة بأسرها (كالقومية) أو حركة إجتماعية ... إلخ . وتحاول الأيديولوجيا تنمية الشعور بالقوة والفاعلية عند الفرد ، من خلال ربطه عضوياً بجماعة أو بمجتمع يؤمن بنفس الأفكر والأحكام وأساليب العمل والأهداف .

سادسا : ترتبط الايديولوجيا بمجموعة معينة من القيم أو الاهداف الرغوب فى تحقيقها . وهذا الإرتباط هو الذى يميز الأيديولوجيا عن العلم فالأيديولوجيا تتضمن أحكاماً قيمية معينة ، فهى تحاول أن تقدم ليس فقط تفسيرا للواقع ولكن تقييما له وحكما عليه .

سابعا : الطابع الطوعى للايديولوجية : فمن شأن الأيديولوجيات أن تحاول إجتذاب الناس أو أعضاء جماعات معينة إلى الإيمان بها طوعاً لاكرها . وهى تفعل ذلك من خلال بيان الأهداف ووسائل تحقيقها و تقديم تفسيرات مغلفة بطابع عقلى أو منطقى للواقع ، وعرض حلول واقعية قابلة للتحقيق أو فى صورة تجعل المستقبل يظن كذلك .

ثامنا : الأيديولوجيا كظاهرة نفسية إجتماعية-Socio - Pschological Phinomi-non . ويتضح من كل الخصائص السابقة أنها ظاهرة سيكو إجتماعية فهى تهمنا فى علم الإجتماع من حيث ما تقدمه من محاولات لتفسير الواقع أو تبريره ، وما تطرحه من أحكام ، وما تتضمنه من قيم ورموز تدعمها . فنحن يهمنا دراسة هذه المتغيرات من حيث تأثيرها فى الجماعة التى توجه الأيديولوجية إليها . ومن هذا المنظور تعد الأيديولوجيا إحدى مكونات الثقافة أو إحدى عمدها الأساسية :

وقد أجرى العديد من الدراسات السوسيولوجية حول الأيديولوجيات ، تحت تأثير بعض الكتاب مثل « ماركس » و« كارل مانهايم » . وقد تمت أغلب هذه الدراسات من مدخل علم إجتماع المعرفة . كذلك فقد إحتلت قضية الأيديولوجيا أهمية كبرى فى دراسات العلوم السياسية والسيكولوجية . فهناك إرتباط قوى بين الأيديولوجيا وبين الظروف أو المواقف النفسية للجماعة خاصة مواقف القلق أوالعدوان أو الشعور بالإستغلال أو الإحباط . وتحاول الأيديولوجيا التخفيف من هذه الحالات من خلال مساعدة الفرد على التوحد مع جماعات المصلحة ، ومع المبادىء الأيديولوجيا . وقد ظهرت محاولة لتطبيق التحليل النفسى على الأيديولوجيات Pschoanalysis of ide-ogies ولكنها محاولات قليلة لم يتضح نتائجها حتى الآن (١٩) .

الايديولوجيات والتحول الصناعى :

وإذا ماحاولنا أن نستجلى العلاقة بين علم الإجتماع والأيديولوجيا فإنه يجدر بنا أن نشير إلى أن أصول علم الإجتماع والعلوم الإجتماعية فى أوربا تمتد إلى تلك الفترة التى تحطمت خلالها مقومات المجتمع الإقطاعى التقليدى أو إلى بداية ظهور الدولة الصناعية الحديثة . وقد إحتفظت المجتمع التقليدى فى ظل النظام الإقطاعى بنسق ثابت من العلاقات الإجتماعية ، وبمجموعة من المعتقدات المحورية على مدى فترة طويلة من الزمن تمتد إلى عدة قرون وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الصناعى يعكس نموذجاً من الحراك الإجتماعى أو الدينامية الإجتماعية ، فى إطار بناء طبقى متغير ، وفى ظل حركة أفقية أو هجرات مستمرة من مكان معين للإقامة ألى مكان آخر . وفى مقابل المعتقدا ت الثابتة والمتحجرة التى سادت خلال المجتمع التقليدى القديم ، فإن المجتمع الصناعى الحديث قد أتاح الفرصة لظهور مجموعة كبيرة من الأفكار والمبادىء المتصارعة ، كما أتاح الفرصة لظهور التنظيمات الواسعة النطاق ، ولظهور نماذج فكرية وقيمية وسلوكية جديدة .

وقد أدى التحول الصناعى للمجتمع الأوربى إلى العديد من التغيرات والأزمات ، التى أدت بأعضاء المجتمع إلى الوقوع فى العديد من المواقف المتأزمة ، كما أدت إلى شيوع بعض الإضطراب والصراع داخل المجتمع ولكن هذه التغيرات لم تترك أثرها على أعضاء المجتمع بقدر متساو ، ولكن هذا الأثر اختلف بأختلاف موقع كل فرد من علاقات الإنتاج وعلاقات القوةداخل المجتمع، وبإختلاف قدرات كل فرد على التوافق مع المواقف المتغيرة ، وكانت النتيجة كما يشير إلى - « ريموندريس » R.E.Ries هى أن بعض أعضاء المجتمع لم يتعرضوا لمحنة التحول الإجتماعى بشكل كبير ، فى الوقت الذى عانى آخرون من هذه المحنة بشكل مفزع . وقد أكد العديد من مفكرى القرن الماضى على أهمية فهم دلالة هذه التغيرات الجذرية التى أصابت المجتمع الاوربى خلال فترة إنهيار المجتمع التقليدى والتحول إلى المجتمع الصناعى فى ضوء التطور التاريخى العام (٢٠) .

وعلى سبيل المثال فقد حاول فيلسوف الوضعية فى فرنسا « أوجيست كومت» فى بداية القرن التاسع عشر أن يعكس لنا هذا الموقف بقوله « أننا نجد أنفسنا نعيش فى مرحلة إضطراب بدون أية نظرة عامة إلى الماضى ، وبدون تقدير سليم للمستقبل ، وهما أمران لازمان من أجل فهم الأزمة والإضطراب الذى هو وليد التقدم العام الذى يتحقق . إننا نجد أنفسنا بعد نصف قرن من الإضطراب الوقتى نتذبذت بين البغض

العميق للنظم القديمة ، وبين الإندفاع الغامض تجاه نوع ما من إعادة التنظيم » . وكان رائد الوضعية فى فرنسا يبحث فى واقع الأمر عن الحس أو التوجيه التاريخى ، وعن وضع نهاية لمشكلة لا تعين المستقبل أو عدم القدرة على إستجلاء مستقبل التنظيم الإجتماعى ، كذلك فقد حاول أن يضع حداً لما كان يسود المجتمع الفرنسى من توترات ناجمة عن سوء التنظيم الإجتماعى . وقد وجد أن الحل الصحيح لهذه المشكلات ، يتمثل فى تبنى منهج العلوم الطبيعية عند دراسة المجتمع وتشخيص مشكلاته ، خاصة بعد أن ثبت نجاح هذا المنهج فى إكتشاف القوانين التى تحكم الظواهر الطبيعية . وقد كان « كومت » هو الذى صاغ مصطلح « علم الإجتماع » ليكون هذا العلم نظاماً معرفياً جديداً لدراسة الإنسان والمجتمع . وعلى هذا النظام العلمى الإجتماعى أن يتخلى تماما عن المداخل الثيولوجية والميتافيزيقية فى دراسة المجتمع ، وأن يستفيد من المنهج الوضعى القائم على أساس الملاحظة والتجربة والمقارنة .

ويمكن للباحث المدقق أن يلاحظ كيف أن برنامج « كومت » كان يتضمن جانبين متصارعين ، على الرغم من أنه كان يشعر أنهما متكاملان ، فقد كان هذا المفكر يسعى نحو إقامة برنامج للدراسة العلمية للمجتمع الإنسانى من ناحية ، وكان يحاول فى نفس الوقت أن يجعل هذا البرنامج نفسه هو أساس إعادة تنظيم المجتمع الإنسانى بأكمله من ناحية أخرى . فعلم الإجتماع لايمدنا بأساسيات الدراسة الواقعية للانسان فحسب ، ولكنه يقدم كذلك أساليب تحرير المجتمع من الفوضى والتفكك السائدين داخله ويجب فى هذا الصدد أن نميز بين أمرين ، وهما الفائدة العلمية المحددة أو التطبيقية من ناحية ، والخلاص Salvation بالمعنى الفلسفى من ناحية أخرى . فكوننا نتوقع من العلم الذى يدرس المجتمع ، أن يقدم لنا نتائج تطبيقية ، أمر معين ، أما كوننا نتوقع ومنه أن يقدم لنا وسائل الخلاص ، فهذا أمر آخر .

ويمكن القول بأن هذا الخلط بين الموضوعات ، هو سمة مشتركة بين الفلسفات المتصارعة . فهو لايميز الفلسفة الوضعية Positivism فحسب . ولكنه يميز الفلسفة الماركسية Marxism كذلك . فمعيار صدق النظرية عند « ماركس » وأتباعه من أنصار الإتجاه الماركسى فى علم الإجتماع هو مدى تأثيرها الإيجابى فى حياة الإنسان أو الجماهير . ومنذ سنوات قليلة مضت صدر كتاب « جورج لندبرج G.Lundberg » بعنوان « هل يستطيع العلم إنقاذنا ؟ » وعبر « لندبرج » فى هذا الكتاب عن إهتمامه بالمشكلات الإقتصادية والسياسية لعالمنا المعاصر ، كما كان مهتما بالإجابة على السؤال المطروح فى عنوان كتابه . وهو فى هذا كان مع الوضعية والماركسية من حيث محاولة

البحث عن الخلاص فى العلم ، وأذا كان «لندبرج» يمثل المدرسة السلوكية فى علم الإجتماع ، فإنه يمكننا القول بأن هناك إلتقاء بين الإتجاهات السلوكية والوضعية فى علم الإجتماع ، من حيث منطلقات البحث العلمى ، وإن كانت هناك إختلافات جذرية بينها من حيث المضمون والهدف كما سيتضح فيما بعد .

وكتب « لندبرج » فى نهاية كتابه المذكور يقول « إننا نطرح السؤال التالى أمام الذين متشككين فى قيمة العلوم الإجتماعية : ماهو البديل الذى تقترحونه من أجل تقديم حل أفضل ؟ وإذا لم نثق بالعلوم الإجتماعية ، فكيف يمكننا تحقيق الخلاص الإجتماعى Social Salvatian . وهذا يعنى أن « لندبرج » مثله مثل « كومت » قد ربط الخلاص بتقدم العلوم الإجتماعية وتحقيق الوعى الموضوعى . وهذا يؤكد الإلتقاء بين المنطلقات الأساسية لدراسة المجتمع عند أنصار السلوكية والوضعية والماركسية فى علم الإجتماع كما سبق أن أشرنا .

ويطلق بعض الباحثين مثل « ريمو ندريس » R. eries على هذا الإصرار على أن معلوماتنا عن المجتمع يجب أن تستخدم كأداة لأحداث التغير الإجتماعى ، مصطلح الأيديولوجية Ideology وترتكز قوة الأيديولوجي على قوة الإلتزام بأفكار أو بفلسفة إجتماعية محددة ومسبقة . وتمد الأيديولوجية معتنقها بتبرير معين للفلسفة أو الأفكار التى يؤمن بها ، كما تمده بإتجاهات محددة للفعل أو النشاط . والأيديولوجيا هى مجموعة من التصورات أو الأفكار التى يؤمن بها الشخص . والتى تضفى إتجاها محددا على أرائه ، كما تؤثر على رؤيته للعالم الإجتماعى والإنسانى . وقد يكون الإتجاه الأيديولوجى للإنسان مستمداً من تجاربه الحياتية السابقة ؛ ولكنه يؤثر بلاشك على رؤيته المستقبلة للأمور ، وللأيديولوجيا - كما يذهب "ريس" وظيفة مماثلة إلى حد ما للإلتزام الدينى . فالإلتزام بأفكار معينة يمكن أن يحدث تحولات فى حياة الفرد ، ويمكن بالتالى أن يحدث تحولات فى حياة أولئك الذين يرتبطون به .

الأيديولوجيا ومشكلات المنهج فى علم الإجتماع :

وإذا كانت الأيديولوجيا تعنى الإلتزام بمجموعة من الأفكار والتصورات المسبقة ، فإن منهج العلم يقتضى عدم الإرتباط المسبق بتوجيهات أيديولوجية محددة ، أو يقتضى الإنفصال Detachment عن الأفكار المسبقة والتى من شأنها أن تؤثر على رؤية الإنسان للظاهرة موضع البحث . ولكن هذا لايعنى أنه لايوجد فى العلم أى نوع من العاطفة أو الإرتباط أو الإلتزام ، إذ كيف نفسر مايحدث للبعض من تكريس جهدهم

للبحث العلمى ؟ . ولكننا يجب أن نميز فى هذا الصدد بين الإلتزام الأيديولوجى والإلتزام العلمى . فالإلتزام العلمى هو فى جوهره التزام مهنى Vocational Gommitment بإتباع الأخلاق العلمية وأصول المنهج العلمى الموضوعى فى الإستقصاء والبحث ، وليس إلتزاماً مسبقاً بمضمون المعلومات التى سوف يسهم بها العالم أو الباحث فى تراكم المعرفة الإنسانية . وعلى الرغم من أن أى باحث علمى يعلم مسبقاً بعدم وجود ما يطلق عليه النهائية العلمية ، وأن ما يقدمه اليوم من معلومات أو نظريات تستغرق نشاطه خلال حياته بأكملها ، قد يحذف مستقبلاً من دائرة المعلومات العملية الصحيحة نتيجة لما قد تسفر عنه عنه الأبحاث المستقبلة من نتائج تكذبها ، فإن هذا لايبرر على الإطلاق تقديم أراء أو نظريات منحازة أوغير محققة علمياً .

ويشير « ريس » إلى أن الملتزم أيديولوجياً يؤمن بفكرة أو بمجموعة من الأفكار التى تتجاوز الحقيقة أو الواقع القائم بالفعل وغالباً ما يكون هدفه هو إحداث تحولات فى الحياة أو فى الواقع الإجتماعى نفسه ، كذلك فإن معلوماته يكون لها معنى شخصى بالنسبة له ، قد لايتفق مع مايضيفه الآخرون من معنى عليها وقد يكون هذا المعنى مناقضاً لما يكشف عنه البحث العلمى المحايد فى الواقع الإجتماعى . وعلى العكس من ذلك تماماً فإننا نجد أن العالم يلتزم - لا بأفكار مسبقة - ولكن بتسجيل الواقع الإجتماعى الموضوعى من خلال الملاحظة والمقارنة والأبحاث الميدانية الواقعية فمعلوماته لا تتجاوز الواقع القائم ، ولكنها تستمد منه إمبيريقياً .

وكثيراً ما يقال بأنه يمكن دراسة الواقع الإجتماعى بأسلوب موضوعى ، وأنه يمكن أن يكون هناك نظام علمى لدراسة بناء المجتمع ونظمه وما يسوده من علاقات إجتماعية وقيم ومعتقدات وإلتزامات قيمية وأيديولوجية بين فئاته وطبقاته المختلفة ، بل وما يسوده من صراعات أيديولوجية وقيمية وأقتصادية وسياسية ... ، يمكن أن يتحقق ذلك إذا ما تخلى الباحث عن الإلتزام بأية أفكار أو توجيهات قيمية مسبقة . وإذا كان معتنق الأيديولوجية يبحث عن المعنى Meaning ، فإن الباحث العلمى يحاول الكشف عما هو قائم دون إضفاء معنى عليه فهو يحاول الكشف عن البناء الطبقى أو بناء الأدوار والمراكز وعن العمليات الإجتماعية والإقتصادية والسيكولوجية القائمة بالفعل ، كذلك يحاول الكشف عن الإرتباطات القائمة بين المتغيرات الإجتماعية . وهذا يعنى أنه بإستخدام المنهج العلمى لايتجاوز الباحث إطار ما هو قائم ولايتطرق إلى البحث عن المعنى . وعلى الرغم من أن البحث السوسيولوجى يمكن أن يسهم فى تحقيق بعض التحولات أو التغيرات الإجتماعية أو فى مجال التاريخ الإنسانى ، فإنه ليس من شأنه أن

يهدف فى ذاته إلى مثل هذه التحولات ولا إلى تحديدإتجاهاتها .

وكما يشير « وليم جراهام سمنر » فى دراسته عن العادات الشعبية ، فإن سلوك الناس داخل المجتمع ، يتضمن قبول مجموعة معينة من القواعد والمعانى ، بعضها يتسم بالقداسة ويقابل الخارج عليها بجزاءات شديدة . وهذه القواعد ليست مطروحة للمناقشة أو الجدل داخل المجتمع . ومن مهام علم الإجتماع أن يكشف لنا ليس فقط النماذج السلوكية للناس داخل الجماعة أو المجتمع ، وإنما عن طبيعة القيم والفلسفات الموجهة لهذا السلوك ، أو عن المعتقدات التى تكمن خلف كافة ملامح الحياة الإجتماعية بعلاقاتها ونماذجها السلوكية وعملياتها المختلفة كذلك . ولعل هذا هو ما يحتم على دارس المجتمع أن يعالج قضية القيم والأيديولوجيات ، معالجة علمية ، أو يعالجها على أنها حقائق واقعية ، أو مجموعة من العناصر التى يجب أن تؤخذ فى الإعتبار عند تحليل الواقع الإجتماعى لأية جماعة أو مجتمع .

ويؤكد « ماكس فيبر » M - Weber فى كتاباته الأخيرة على تحول العلم إلى مهنة تتضمن مجموعة من الفروع أو النظم المتخصصة ، والتى تسعى نحو تحقيق التوضيح والتفسير وفهم الحقائق المترابطة (٢١) . ويشير «فيبر» إلى أن العالم ليس منحة من السماء ولا يأتى من خلال الوحى والإلهام والتأمل ، ولكنه يظهر نتيجة جهد موضوعى يعتمد على الأساليب الموضوعة الرامية نحو الفهم والتفسير . وهذا يعنى فى نظره أنه ليس فى حوزة العلم أن يدلنا على معنى الحياة أو على كيفية الحياة ، أو على مايجب علينا فعله . فالعلم يقدم لنا مجموعة من الحقائق كما تكشف عنها الدراسات المختلفة ثم يترك لنا حرية الإختيار بين البدائل بعد أن يوضح لنا عواقب كل إختيار . وقد أكد « جون ماينارديكينز » . J M . Keynes هذا الإتجاة ، حيث أوضح على علماء الإقتصاد أن يوضحوا عواقب إتخاذ القرارات المختلفة ، ولكنهم لايشيرون بضرورة إتباع سياسة معينة ، لأن هذا الأمر متروك للمسئولين عن التوجيه السياسى داخل المجتمع (٢٢).

الإتجاه الواقعى فى الدراسة السوسيولوجية (ريموندريس)

ويشير « ريموندريس » R-E- Ries إلى أن علم الإجتماع فى الغرب قد تحول الآن إلى الإتجاه الواقعى أو الأمبيريقى الرشيد أو العقلى . ومن مهام علم الإجتماع فى مجتمعات الغرب تقديم بيانات موضوعية عن المجتمع فى صورة معدلات الطلاق أو معدلات النمو الإقتصادى والإجتماعى ، أو إتجاهات الرأى العام ... الخ . ولهذا فإن

علماء الإجتماع يسهمون فى تحقيق الوضوح الفكرى لدى المسئولين عندما يختارون الأهداف أو عندما يقارنون بين البدائل المطروحة . وهذا يعنى أن علماء الإجتماع يساعدون رجال الحكم والمسئولين عن المجتمع ، على إتخاذ قرارتهم ، من خلال ما يكشفون عنه من نتائج تسهم فى الفهم الموضوعى للمجتمع ولنتائج السير فى إتجاه معين أو فى آخر . ويذهب « ريس » إلى أن المشتغلين بعلم الإجتماع أو بالعلوم الإجتماعية -- خاصة بعد الحرب العالمية الثانية -- قد تخلو تماماً عن التوجيهات الأيديولوجية أو على حد قوله – قد إنفصلوا عن الأيديولوجيا . وهو يدلل على صحة هذا الرأى بأن أغلب مفكرى هذه الحقبة لم يعودوا يهتمون بالبحث عن المعنى . وهذا يعنى فى نظره أن العلم الإجتماعى بعد الحرب العالمية الثانية – فى الغرب – قد تجاوز الأيديولوجيات أوتحرك بعيد عنها (٢٣) ويفرق « ريس » بين البحث العلمى والموضوعى ، وبين إستخدام نتائج هذا البحث فى خدمة السياسة . فالعلوم الإجتماعية فى نظره لاتستطيع أن تقدم لنا حلولاً لمشكلات الجريمة أو الجناح أو الفقر أو التفكك ، ولكنها قادرة على أن تزودنا بالفهم الموضوعى لتلك المشكلات ، كما يمكن أن نشير إلى وسائل الحل وتكاليف كل منها .

ويعود « ريس » إلى القول بأن العلوم الإجتماعية الموضوعية لم تعد تكفى الإنسان المعاصر ، لأنه يسعى دائما إلى الحل وإلى التوجيه القادر على تخليصه من مشكلاته سواء المادية أو السيكولوجية أو الإجتماعية . وهذا يعنى أنه على هذه العلوم أن تسهم ليس فى تحقيق الفهم العلمى فحسب ولكن فى إستجلاء معنى الحياة وتقديم التوجيهات بصددها . وهذا هو ما دعى « رايت ملز » بعد أكثر من قرن ونصف من « كومت » إلى أن يؤكد حاجة الإنسان العناصر إلى القيم القادرة على إثراء حياته . فالناس فى حاجة إلى فهم عالمهم مفهم معنى وجودهم ، وإلى معرفة سبيل الخلاص من أزماتهم ومشكلاتهم (٢٤) وهذا يعنى أن نفس المشكلة التى كانت تلح على تفكير «كومت » عادت بعد أكثر من مائة سنة لتلح على تفكير « ملز » Mills وهى مشكلة الشعور بسوء التوجيه
▪ Sense- of disorientation

ويتساءل « ريس » عما يمكن للعلوم الإجتماعية أن تقدمه للإنسان ، فى عصر يسعى فيه نحو المعنى والتوجيه ، ويجيب بأن مايمكن للعلوم الإجتماعية أن تقدمه هو الوعى والفهم الموضوعى للواقع . فهذه العلوم قادرة على أن تمد الإنسان بالفهم الموضوعى للقيم التى يسعى نحو تحقيقها ، والمعانى التى حاول الإنسان الوصول إليها ، وبالأدوار التى يلعبها وبالقوى الإجتماعية التى تسير المجتمع .

ويؤكد « ريس » أن العلوم الإجتماعية قادرة على أن تحرر الإنسان من سلطة الأيديولوجيات أو التوجيهات الفلسفية والقيمية العمياء ، وأن تخلصه من العبودية وأن تمده بالفهم الموضوعى لقيمه وأفكاره وفلسفاته وأهدافه (٢٥) . فهل تحقق هذا الذى تصوره « ريموندريس » ؟ وهل تجاوز علم الإجتماع مرحلة التأثر بالأيديولوجيات كما تصورها هذا المفكر ؟ وهل تحقق الطابع العلمى لهذا النظام المعرفى الذى يطلق عليه علم الإجتماع ؟

علم الإجتماع وقضية الصياغة النظامية للعلم

(رنهارد بندكس - وروبرت ميرتون)

لقد تعددت الإجابة على هذه الأسئلة . فعلى العكس من « فيبر » و « ريس » وغيرهما اللذان يؤكدا تحول علم الإجتماع إلى مهنة وإلى إتجاهه نحو الموضوعية والتحرر من القيم ، نجد « رنهارد بندكس » R . Bendix يتبنى رأياً مضاداً فى دراسة له بعنوان « علم الإجتماع والأيديولوجيا » (٢٦) . ويلخص لنا « ميرتون » أهم الملاحظات التى أبداها « بندكس » فى مقالته المذكورة فيما يلى :-

أولا : لا يوجد هناك إتفاق حول قيمة إسهامات علم الإجتماع بالنسبة للإنسان والمجتمع ، بعكس الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية والبيولوجية التى يوجد إتفاق تام حول قيمتها العلمية والتطبيقية فى حياة البشر . وهذا هو ما يدعو فى نظره إلى المزيد من التركيز على ربط العلم بالمجتمع أو على تنمية الجوانب التطبيقية من علم الإجتماع .

ثانيا : أنه على الرغم من أن المشتغلين بالعلوم الطبيعية أو البيولوجية يواجهون مشكلات تتعلق بتحديد مسار علمهم وبتقويمه وربطه بالمجتمع ، إلا إنهم قادرون على تحقيق قدر كبير من الموضوعية والحيدة العملية ، بعكس الحال بالنسبة لعلماء الإجتماع الذين يهتمون بدراسة موضوعات ترتبط بالقيم والأيديولوجيات والإلتزامات السياسية ... الخ ، مما يعرض الدراسات فى هذا المجال لخطر الإنحياز .

ثالثا : أن البناء الإجتماعى أو التنظيمى لعلم الإجتماع ، طرأ عليه تغير شأنه فى ذلك شأن كل العلوم ، وقد نشأ هذا التغير من تغير مسار التمويل والمخصصات المالية . فقد صار تمويل البحوث والدراسات السوسيولوجية فى يد المؤسسات الإقتصادية الكبرى والأجهزة الحكومية . وهذا مايجعل هذه المؤسسات والأجهزة تتحكم فى تحديد نوعية الأبحاث وإتجاهها وفى مجال التفسير وإستخلاص النتائج . وهكذا إنتقل مركز التوجيه من الجماعات وهيئات البحث العلمى ألى هذه المؤسسات والأجهزة . وهذه

النقطة – جنباً إلى جنب مع النقطتين السابقتين – تثير بجلاء قضية الموضوعية والإنحياز فى علم الإجتماع . وهذا هو ما أدى بالبعض إلى إطلاق بعض التعبيرات مثل علم الإجتماع المنحاز Partisan Sociology ، الأمر الذى يؤدى إلى تحول علم الإجتماع إلى أيديولوجية .

ويذهب « روبرت ميرتون » R.merton إلى أن الإجابة على هذه التساؤلات تدخل فى ميدان علم إجتماع العلم أو فى مجال عملية الصياغة النظامية للعلم ويتفق « ميرتون » مع « بندكس » أنه لايوجد إتفاق حول العديد من قضايا علم الإجتماع على عكس الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية أو البيولوجية . فليس هناك إتفاق حول الأهمية النسبية للمشكلات أو حول ما ينبغى دراسته والتركيز عليه ، كما لا يوجد إتفاق كامل بين الباحثين حول المناهج أو الأساليب المناسبة للدراسة أو كيفية البحث . يضاف إلى هذا أنه لايوجد إتفاق حول المكانة المعرفية أو العلمية لنتائج الدراسات . أو حول النظرية أو النظريات المناسبة القادرة على توجيه الأبحاث الواقعية ، أو التى يمكن فى ضوئها تفسير نتائج هذه الأبحاث ويذهب "ميرتون" إلى أنه إذا كان علم الإجتماع يعانى من مشكلة عدم الإتفاق الكامل بين الباحثين حول هذه القضايا ، فلاشك أن كافة العلوم الأخرى بما فى ذلك العلوم الطبيعية وعلوم الحياة ، تعانى كذلك من نفس المشكلة ، ويكمن الخلاف بينهما فى هذا الصدد فى الدرجة ، بمعنى أن هناك قدراً من الإتفاق فى مجال العلوم الطبيعية والحيوية بالمقارنة بعلم الإجتماع (٢٧) .

ويؤدى الإختلاف الكبير بين علماء الإجتماع حول المعايير والمفاهيم إلى إصابة الباحثين فى هذا الميدان بحيرة شديدة أو بنوع من اللاتثبت حول دورهم كعلماء وحول ما يختارونه للدراسة وكيفية الدراسة ، وحول معيار الكفاءة الذى يمكن أن يقاس به إنتاجهم . وفى ظل غياب مثل هذا المعيار فإن علماء الإجتماع يميلون إلى تكوين جماعات أومدارس متعددة يتشابه أعضاء كل منها فى الرأى والإتجاه والنظرة إلى الواقع الإجتماعى وتفسيره . كذلك فإن غياب المحكمات الموضوعية للحكم على النظريات ونتائج الأبحاث السوسيولوجية ، يؤدى بالمناقشات العلمية إلى أن تتخذ طابع الجدل بين العلماء . وفى هذه الحالة يحرص كل فريق على أن ينتصر لآرائه فحسب ، الأمر الذى يؤدى إلى الإنحياز والتعصب وإنتقاء الطابع العلمى . ويؤكد «رنهارد بندكس» أن علم إجتماع العلم لم يحقق السياق الإجتماعى للنظريات العلمية ، خاصة وأن هذا السياق والإطار الحضارى هو الذى يشكل تفكير المشتغلين بالعلم خاصة علم الإجتماع (٢٨) .

ويقدم « روبرت ميرتون » العديد من أوجه النقد التى عادة ما توجه إلى علم

الإجتماع مثل عدم دقة الضبط المنهجي وخطورة النزعة الذاتية والإنحياز العلمي ، وعدم وجود إتفاق بين جمهرة المشتغلين بعلم الإجتماع حول معايير الصدق والأهمية في مجال الأبحاث السوسيولوجية ، وعدم ظهور أفكار جديدة أو قضايا محققة علميا تتسم بالجدة والصدق والأصالة . يضاف إلى هذا أن النظرية السوسيولوجية عادة ماتتضمن العديد من الجوانب الإنسانية الفارغة المضمون وعادة ماتعرض في صفحات مطولة ، ولكنها لاتضيف جديداً أو تتضمن قضايا محققة . وهذا يعني أنها تتضمن الكثير من اللغو ولاتحقق الشروط الواجب توافرها في النظرية العملية التي عادة ما تكون مختصرة وتوجز مجموعة كبيرة من المعلومات في قضايا قليلة ، وتعرض في صورة منطقية معينة ... إلخ ، ولكن « ميرتون » بعد أن يعرض العديد من أوجه النقد الموجهة إلى النظرية السوسيولوجية وإلى علم الإجتماع حالياً ، فإنه يؤكد أنها توجه كذلك إلى بعض العلوم الأخرى ولكن بدرجات مختلفة . ويشير هذا العالم إلى أن هذه المشاكل و غيرها تواجه كل العلوم ، خاصة في مراحلها الاولى او خلال مرحلة الصياغة النظامية للعمل Insti-tutionalization of science. و هناك الكثير من العلوم التي تعاني من نفس المشكلات نتيجة لوقوعها في نفس المرحلة من الصياغة النظامية للعلم . ويعطينا مثالاً على ذلك بعلم النفس وبالتحديد مجال التعلم . فكما أن هناك الكثير من النظريات المتصارعة و غير المتفق عليها في علم الاجتماع ، فإن هناك العديد من النظريات المتصارعة وغير المتفق عليها في مجال التعلم ، فهناك نظريات « ثورنديك » Thorn-dike » (الإرتباطية) ونظرية « جاثرل » Guthrle (الشرطية) والنظرية السلوكية « لهل » Hull والنظرية الكلية « لكوفكا » و « كوهلر » ونظرية المجال « لكيرت ليفين » ونظرية الديناميات النفسية « لفرويد » بتفريعاتها المختلفة ... الخ .

ويلخص « ميرتون » إلى أن العلوم تختلف بينها فيما يتعلق بعملية الصياغة النظامية أو من حيث إكتمال البناء العلمي ، فهناك بعض العلوم يمتد تاريخها الى أكثر من ثلاثة قرون مثل علوم الطبيعة والكيمياء ، في حين ان هناك علوماً لا يرجع تاريخها إلى أكثر من قرن ونصف مثل علم الإجتماع ، ويذهب « ميرتون » إلى أننا لو رجعنا إلى بداية إكتساب علوم الطبيعة معاييرها العلمية – منذ ما يقرب من ٣٠٠ سنة . فإننا سوف نجد أنها عانت من مشكلات مماثلة لتلك التي يعاني منها علم الاجتماع حالياً (٢٩) (فقد إتسمت تلك الفترة بالعديد من الخلافات و الجدل حول قضايا ومعايير الصدق في علم الطبيعة كما يشير الى ذلك « كوهين » I.B.Cohen ومؤرخو العلم . وقد استغرق الامر زمناً طويلاً حتى تحقق الاتفاق بين المشتغلين بالعلوم الطبيعية ، حول

المفاهيم والمعايير الأساسية فى تلك العلوم . وهذا هو ما جعل « ميرتون » لا يتفق مع « بندكس » حول رأيه المطروح بصدد علم الإجتماع . فعدم الإتفاق بين العلماء حول المفاهيم والمعايير والأسس النظرية والمنهج ، مسألة لا ترتبط بموضوع الدراسة فى علم الإجتماع أو بجوهر المشكلات التى يناقشها ذلك العلم ، وإنما ترجع إلى طبيعة المرحلة التطورية للعلم ذاته . فهو لم يتجاوز بعد مرحلة الصياغة النظامية كعلم . ولا يجب أن يقلقنا ما هو قائم اليوم من خلاف أو عدم إتفاق بين الباحثين فى علم الاجتماع فسوف يصحح هذا العلم مسيرته تلقائياً مع تراكم المعرفة المحققة علمياً ومع تزايد معرفتنا بالواقع الاجتماعى لدول العالم ومع تزايد الابحاث الميدانية القادرة على تزويدنا بالأساس الأول لأى علم . وهذا يعنى أن ما يطلق عليه « بوبر » K.Pooper «ميكانيزمات التصحيح الذاتى للعلم كمشروع اجتماعى » Self corrective mecha-nisms science as a social entreprissof سوف تعمل و تؤتى ثمارها داخل علم الاجتماع تلقائياً ، مما سوف يوسع من دائرة الإتفاق حول المعايير والمفاهيم بين العلماء . ويجب علينا الا ننسى إحدى الحقائق الأساسية التى يجب على علماء الاجتماع أن يعوها جيداً . فليس هناك نهائية علمية ، كما أن المنهج العلمى هو فى جوهره منهج التكذيب . وهذا يعنى أن ما سوف يتوصل إليه العلماء و الباحثين فى مجال المجتمع ، ربما يتغير فى المستقبل بناء على نتائج أبحاث أخرى تؤدى إلى نتائج مناقضة . وهذا هو قدر أى باحث على حد تعبير « ماكس فيبر » في مقالة له عن العلم كمهنة .(٣٠) ويذهب ميرتون إلى أن تقبل هذه الحقيقة أو هذا القدر العلمى ، يكون أيسر بالنسبة للعلماء كلما تقدم العلم فى مجال صياغته النظامية . ولعل هذا هو ما يفسر لنا تمسك كل باحث فى مجال علم الاجتماع بآرائه و بنظرية معينة ، حتى بعد ظهور ما يكذبها . وهذا ما يحول النظرية أو الفكرة إلى أيديولوجية معوقة لتقدم العلم ذاته . وهنا تكمن الخطورة والتى تتمثل فى إنعدام الروح العلمية في المناقشة والبحث الموضوعى .

ويناقش « ميرتون » قضية نسبية الوقائع الاجتماعية . فهو يذهب إلى أن هذه الحقيقة لا تحول دون قيام علم لدراسة المجتمع ، أو دون تطبيق المنهج العلمى المنهج العلمى فى الدراسة فأى علم يجب أن يكون لديه مجموعة من المعايير المتفق عليها بين العلماء مقدماً . وبناء على هذه المعايير فإنه يمكن إجراء الأبحاث وتقييمها . وإذا مافشل العلماء فى الإتفاق على مثل هذه المعايير ، فإنه لن يكون هناك علم . ويؤكد « ميرتون » أن علم الإجتماع لم يصل إلى مرحلة الإختلاف الكلى أو الشك المطلق حول معايير الحكم على الدراسات والأبحاث المطروحة والتى تجرى فى إطاره . ويجب أن نميز فى هذا

الصدد بين نسبية الظواهر المدروسة ، وبين الإتفاق حول معايير تقييم الصدق والكفاءة بالنسبة للأبحاث الواقعية . ويشير « ميرتون » إلى أن الزعم بعدم وجود أى إتفاق بين علماء الإجتماع حول معايير الصدق العلمى ، ينجم عن إدراك خاطىء أو عن سوء فهم . فهناك فى رأى « ميرتون » إتفاق معرفى بين العلماء ، وإن كان هناك إختلاف قيمى Cognitive agreement and value disagreement ويعطينا مثالاً على الإتفاق القائم بين العلماء حول بعض الجوانب المعرفية ، وهو ما يذهب إليه « ماركس » من أن الحراك الإجتماعى الصاعد داخل المجتمع الرأسمالى ، يدعم المجتمع الرأسمالى ذاته ، ويمكن النظام من تجديد قواه وتجنيد مدافعين عنه من بين أبناء الطبقات الوسطى والدنيا . وإذا كان « ماركس » يقيم هذه الواقعة بأنها مناورة أو محاولة من صانعى السياسة داخل المجتمع الرأسمالى ، لدعم النظام والحفاظ على بناء القوة القائم فى المجتمع الرأسمالى ، فإن هذه القضية (بعيداً عن تقييم ماركس) أصبحت موضع إتفاق ، حتى من جانب أولئك الذين يعارضون الماركسية مثل « سمبارت » Sombart و « باريتو » Pareto فسمبارت يذهب إلى أن تزايد أن حجم التنقل الأفقى الصاعد كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية – إستطاع أن يحل محل الصراع الطبقى وأن يخفف من حدته هناك (٣١) . كذلك فإن « باريتو » وهو من أشد المعارضين للماركسية ، يتفق مع قضية تزايد الحراك الصاعد فى المجتمعات الرأسمالية ، وأن كان يختلف مع تقييم « ماركس » لها . كذلك فإن هناك إتفاقاً متزايداً بين علماء الإجتماع حول أساليب البحث الواقعى ، وحول كيفية إختيار الفروض والنظريات السوسيولوجية . وعلى سبيل المثال فإن هناك إتفاقاً متزايداً بين المشتغلين بعلم الإجتماع حول ضرورة إختيار القضية الماركسية السابقة ، من خلال طرح بعض التساؤلات التالية . إلى أى مدى يتوحد أولئك الأفراد الصاعدون على سلم التدرج الإجتماعى الطبقى ، مع أبناء الطبقة الإجتماعية الجديدة التى ينتقلون إليها ؟ وماهى الظروف التى تجعلهم يحتفظون بولائهم للطبقة القديمة التى إنسلخوا منها ؟ ومتى تؤدى هذه العملية إلى دعم بناء القوة القائم ؟ ومتى تؤدى إلى تغيير أساس الإنقسام والصراع الطبقى (٣٢) ؟ ويمكننا أن نضيف إلى ما ذكره « ميرتون » أن هناك إتفاقاً نامياً بين المشتغلين بعلم الإجتماع حول بعض القضايا المعرفية مثل التساند الوظيفى بين مكونات البناء الإجتماعى ، وحول الأساليب المنهجية العامة للدراسة الواقعية . كما أن هناك إتفاقا حول أهم المتغيرات الإجتماعية التى ترتبط بالتصنيع فى مختلف ملامح الحياة الإجتماعية ، حول أثر التحديث الإجتماعى على البناء الإجتماعى والثقافى للمجتمعات التقليدية ... الخ .

والنقطة الأساسية التى يركز عليها « ميرتون » هنا هى أن الإختلاف القيمى بين الباحثين ، يطمس حقيقة قائمة وهى وجود إتفاق بينهم حول بعض الجوانب المعرفية المعينة ، وحول بعض الأساليب المنهجية للدراسة وحول معايير الصدق فى البحث السوسيولوجى . ويذهب الباحث المذكور إلى أن المشكلة فى علم الإجتماع يجب الا تطرح على الوجه التالى : إما أن يكون هناك إتفاق كامل حول معايير الصدق وحول المفاهيم بين علماء الإجتماع ، وإما ألا يكون هناك علم إجتماع على الإطلاق فطرح القضية على هذا النحو ، يتضمن سوء فهم لطبيعة العلم ، إلى جانب أن الإتفاق الكامل أمر غير متحقق فى أى علم من العلوم . ومع ذلك فإن هناك جهوداً مبذولة لتقريب وجهات النظر المتعارضة بين العلماء تحقيقا للإتفاق المنشود .

وأخيراً يناقش « ميرتون » فى نهاية مقالته المذكورة ، ملاحظة « بندكس » الثالثة (والتى سبق أن أشرنا إليها فيما سبق) ، والتى تتمثل فى تزايد الإنحياز واللاموضوعية فى أبحاث علم الإجتماع ، خاصة بعد أن أصبح التمويل يصدر من مؤسسات وهيئات لها طابعها السياسى والإقتصادى المتميز . وهذا هو ما أدى إلى تغير البناء الإجتماعى لعلم الإجتماع Social structure of sociology فى رأى « بندكس » حيث إنتقل مركز الثقل فى تمويل علم الإجتماع من الجامعات إلى الهيئات الحكومية والأهلية . ويذكر « ميرتون » تعليقا على هذه الملاحظة أنه بالفعل زادت الإعتمادات المالية المخصصة للأبحاث السوسيولوجية من جانب الحكومة والمؤسسات الإقتصادية ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن هذا التغير قد حدث فى نفس الوقت – وربما بصورة أكبر بالنسبة للعلوم الطبيعية والحيوية . ويؤكد « ميرتون » أن أهم نتائج هذا التغير فى مصادر تمويل العلوم ، هو تغير المعيار الأساسى للحكم على قيمة الأبحاث العلمية . فقد صار هذا المعيار هو مدى ما تقدمه الأبحاث من فائدة مباشرة وحل بعض المشكلات المطروحة ، خاصة بعد أن أصبح إجراء الابحاث مسألة مكلفة أو باهظة التكاليف . ولكن على الرغم من هذا التحول ، إلا أنه لم يمس فى نظر «ميرتون» الموضوعية أو التقاليد العلمية ، لأنه إذا كان حجم التمويل يحدد من قبل المسئولين عن المؤسسات الحكومية أو الإقتصادية ، إلا أن أساليب البحث وإتجاهاته مازالت فى يد المجتمع العلمى أو الأكاديمى كالجامعات وليس فى يد الحكومة أو هيئات التمويل .

ولكن « ميرتون » فى دفاعه عن موضوعيه علم الإجتماع وعن علميته ، تجاهل فى نظر « بندكس » مشكلة الإنحياز الأيديولوجى الذى لايؤثر على إختيار مجالات البحث فحسب ، ولكن أثره يمتد إلى إختيار موضوعات الدراسة وتفسير البيانات وأسلوب

تحليلها ويعترض « بندكس » على الرأى التطورى « لميرتون » حول مراحل سير كل علم ، ومؤدى هذا الرأى هو أن كل علم يبدأ فى شكل آراء متصارعة ثم يتخذ الطابع الجدلى ؛ ثم مايلبث العلماء أن يتفقوا حول معاييره والمفاهيم الأساسية فيه ثم ينتهى بأن يصبح علما مستقراً وهذا هو ما يطلق عليه « ميرتون » عملية الصياغة النظامية للعلم. ويستند إعتراض « بندكس » على هذا الرأى التطورى لمسيرة العلم إلى أنه ينطلق من إفتراضين أوليين ، الأول أن كافة المعلومات هى واحدة فى جوهرها ، بغض النظر عن مجال الدراسة ، والثانى أنها سوف تتبع تراكمها تطوراً متشابهاً ، وهذا أمر غير صحيح ، فهذا الفرض ذاته لايستند إلى شواهد موضوعية وإنما يعتمد على أسس ايديولوجية (٣٣) . يضاف إلى هذا أن الأهداف النفعية للبحث كثيراً ما تؤثر على مسار البحث من حيث الفروض وتوجية الملاحظات وتفسير النتائج ... الخ .

ملاحظات ختامية :

وما يهمنا هنا هو أن نبرز الخلاف بين المشتغلين بعلم الاجتماع حول بعض القضايا مثل مدى علمية هذا الفرع من المعرفة ، وحول القدر الذى تلعبه القيم المسبقة للباحث فى تشكيل مسار بحثه ، وحول القدر المتوافر من الإتفاق حول معايير الصدق والأهمية التى يمكن أن تقاس بها الأبحاث السوسيولوجسة ، وحول أثر مصدر التمويل على مسار البحث . وكذلك فإن هناك إختلافاً بين الباحثين حول القيمة العلمية والنفعية للأبحاث السوسيولوجية فهل يمكن لنا الإكتفاء بقيمة الأبحاث السوسيولوجية كوسيلة لمواجهة بعض المشكلات ، على حساب القيمة العلمية التى تتمثل فى إختبار فروض أو نظريات معينة بإستخدام أساليب المنهج العلمى المعترف بها . والخروج بتعميمات محددة ؟ هذه التساؤلات وغيرها كانت ومازال محل خلاف بين الباحثين وسوف تظل قضايا خلافية ويمكن لنا إرجاع سبب الإختلاف حولها إلى عدة عوامل نوجز ها فيما يلى :

اولا : يتعلق بمجال الدراسة فى علم الإجتماع ، وهو مجال يختلف عن مجال الدراسة فى العلوم الطبيعية ، فالظواهر الإجتماعية تتسم بالنسبية والتاريخية الأمر الذى يجعل الضبط المنهجى فى دراستها والخروج بتعميمات بصددها أمر أكثر صعوبة بالمقارنة بدراسة الظواهر الطبيعية .

ثانيا : حداثة العلم وعدم إكتمال صياغته النظامية كنظام معرفى مستقر

ثالثا : التوجيهات القيمية والأيديولوجية المؤثرة فى الأبحاث السوسيولوجية سواء على مستوى النظريات أوعلى مستوى الأبحاث الميدانية

ومايزال أمام علم الإجتماع شوطاً كبيراً حتى تكتمل صياغته النظامية كعلم . والخطوة الأولى فى رأينا ، هى توحيد المفاهيم المستخدمة فى هذا العلم على مستوى كل دولة على الأقل تمهيدا لتوحيدها بين المشتغلين بعلم الإجتماع على مستوى العالم كله . فهناك خلاف كبير بين العلماء بالنسبة لتحديد المصطلحات - كما تشير إلى ذلك « لوسى مير » فى مقالة لها بعنوان « لغة العلوم الإجتماعية » أما الخطوة الثانية فتتمثل فى أجراء دراسات مسحية عن كافة مجتمعات العالم يعقبها دراسات مقارنة موضوعية قادرة على كشف المتشابهات والإختلاف . ويجب هنا أن نشير إلى أننا يجب ألانتوقع أن يصل علماء الإجتماع إلى صياغة نظريات عملية مستكملة للشروط المنهجية والعلمية فى المدى القريب . ولكن هذا لايمنع من الإنتفاع بعلم الإجتماع وبالأساليب الفنية التى يقدمها لفهم المجتمع ولدراسته ، فى تشخيص بعض المشكلات الإجتماعية ورسم برامج التنمية والتحديث الحضارى للمجتمعات المتخلفة ومواجهة المشكلات الإجتماعية فى المجتمعات الأكثر تطوراً .

مراجع الفصل الرابع

(1) Raymont Aron : The opium of the intellectuals : London Secker nd Warburg 1957 - P.323 . a

(2) See : Peter L. Berger and Thomas Lucmann : The Social Con-stuction of reality N . Y . Doubleday 1966. 133 - 115 .

(3) R . Bendix : Sociology and Ideology : in . E . Tiryakian : The nomenon of Sociology : A . C . C . N . Y . 1971 P . 174 .Phe

rati-(4) Guy Rocher: A general introduction to Sociology . A theo-cal perspective : Macmillan Co of Canada 1974 P . 393 .

(5) Ibid .

(6)K . Marx : German ideology R . Pascal,ed . London : Lawr - ence and Wiahart 1938 , Parts I and 3 .

(7)K . Marx : A contribution to the critique of Political economy' N.Y. International Liberary 1904 .

(8) G . Rocher : op . cit . P . 101 .

(9) Norman Birnbaum : The Sociological Study of ideology - 1904 - 1960 ; Atrend report and bibliography - Current Sociology I No,2 1962.

(10) C .Rocher : op . cit PP . 100 - 102 - See also . K . Marx : German ideology . P . 39 .

(11) G .Rocher :op . cit P .102

(12) K. Manhiem : Ideology and Utopia An introduction to the sociology of Knowledge . Trans From ths Cerman by Louis Wirth and Edward Edward Shils University of Chicago Piess 1948

(١٣) يمكن لمن يرغب فى دراسة تاريخ مفهوم الأيديولوجيا وتطوره الرجوع إلى كتاب (برنبوم) Birnbanm الذى سبق أن أشرنا إليه .

(١٤) فرناند ديموند مفكر فرنسى له مجموعة من الأعمال الهامة فى مجال دراسة الأيديولوجيا أهمها ما يلى .

" Notes sur L'analyse des ideologyies, " Recherches Sociograp - F .Dumond " Ideologie et Savoir وكذلك hiques 4 No . 2 1963 155 - 63 internation aux se Sociologie إنظر historique " Cahiers 43 - 60 - G . 35 (July - Decemher)1963 : Rocher :op cit .

(15) G .Rocher : op . cit p . 104 .

(16) G . Rocher : op . cit, p 401 .

(17) G . Rocher : p . 402 .

(18) G . Rocher : op . cit Pp, 394 - 397 .

(١٩) يمكن لمن يحاول دراسة هذا الموضوع أن يرجع لكتاب

Churles Hanly : A psychoanalysis of nationalistic sentiment in Nationalism in Canada - ed by Peter Russell : Toronto - Mc Graw Hill Co of Canada 1966 Pp . 303 - 319

(20) Raymond E . Ries : Social science and Idiology in Dennis H . Wrong and Horry L . Gracey : eds : Reading in introductory Sociology : Macmillan London P . 637 .

(21) Max Weber : Science as vocation;in : From Max Weber : essays in sociology (ed) and tran by H.H.Gerth and C.R.Mills N. Y. Oxford univ . Press 1946 P. 152

(22) R .E .Ries :op . cit : p . 640

(23) R .E .Ries .op . cit .p . 641

(24) C .R .Mills, Sociological immagination N .Y . Oxford Univ press 1959 - pp . 45

(25) R . E . Ries. op . cit p . 643

(26) R, Bendix : Sociology and ideology : in E, A . Tiryakian : The Phenomenon of Sociology : Appleton century crofts 1971 pp . 173 - 187

(27) Robert Merton The Precarious Foundations of detachment in Sociology : in E .Tiryakian : op , cit . pp . 188 -191 .

(29) R ,Merton : op . cit . p . 193

(30) Max Weber : Science as a voctionin Hans, Gerth and G . W , Mills (ed) From Max Weber : Essays in sociology : N . Y . Oxford University press 1946 p . 138

(31) R , Merton : op, cit p , 197

(32) Ibid

(33) R . Bendix : Comment : in E . A . Tiryakian (ed) op. cit pp . 200 - 201 .

الفصل الثانى

النظرية والنموذج فى علم الإجتماع

١- النموذج العلمى والنظرية العلمية

٢- النموذج التطورى

(أ) النظريات أحادية الإتجاه : الإتجاه الاتنولوجى - إتجاه فلسفة التاريخ - إتجاه الداروينية الإجتماعية - إتجاه بعض رواد علم الإجتماع .

(ب) نظرياتالتطور الدورى .

(ج) النظرية العامة فى التطور .

(د) نظريات التطور المتعدد الإتجاهات .

(هـ) مناقشة عامة .

٣- النموذج العضوى والوظيفى .

٤- نموذج التوازن مقابل نموذج الصراع .

٥- نموذج العلم الطبيعى .

٦- النماذج الإحصائية والرياضية .

٧- مناقشة عامة .

٨- مراجع الفصل الاول .

النموذج العلمى والنظرية العلمية :

يتبنى كل باحث فى علم الإجتماع تصوراً خاصاً عن الإنسان والمجتمع والتاريخ ، يؤثر على عدة جوانب هامة فى دراسته ، مثل تحديد أهدافه العملية ، وتحديد مجال دراسته ، وتحديد نموذج التفسير الذى يستخدمه . ويعد هذا الأمر شائعاً بالنسبة لأى علم من العلوم فعالم الطبيعة أو الكيمياء أو الفلك .. لابد وأن ينطلق فى دراساته النظرية والتطبيقة من نموذج علمى معين يسهم فى توضيح الطريق أمامه من حيث الإختيار والتفسير والفهم .

ويمكن لنموذج علمى واحد أن يكون منطلقاً لأكثر من نظرية . ومثال هذا أن النموذج الجرثومى فى علم الحياة هو المنطلق الأساسى لأكثر من نظرية ، تفسر كل منها مرضا معينا . فالرأى الذاهب إلى أن الجراثيم هى التى تسبب الأمراض ، يعد نموذجاً يمكن فى ضوئه تفسير أمراض التيفود والدرن و ... الخ . فهذا النموذج يعد فى هذه الحالة التصور العام الموجه للبحث . وكذلك الأمر فى علم الإجتماع فهناك بعض النماذج العامة ، والتى يعد كل منها منطلقاً لأكثر من نظرية . ومثال هذا أن النموذج التطورى فى تفسير حركة التغير الإجتماعى والتاريخى ، يعد منطلقاً لأكثر من نظرية طرحت فى هذا الصدد مثل نظرية التطور فى خط مستقيم ونظرية التغير الدائرى . ويمكن أن تصنف النظريات بطريقة أكثر تفصيلاً فنقول نظرية « كومت » و « فيكو » و « سبنسر » ...الخ .

وينبه علماء المناهج إلى خطورة الإلتزام المطلق بنموذج علمى معين أيا كان نوعه ومضمونه فى جميع الحالات أو فى كل الظروف . فذلك الإلتزام المطلق يمكن أن يكون أمراً مضللاً فى الكثير من الحالات ، أو على الأقل يكون عاملا معوقا عن التوصل إلى التفسير الصحيح . ومثال هذا أن النموذج الجرثومى يفشل فى تفسير بعض الأمراض النفسية الجسمية أو أمراض سوء التغذية وأمراض التسمم الكيميائى . ونفس الوضع ينطبق على النموذج التطورى . فإذا كان هذا النموذج الأخير صادقا بالنسبة لمجتمع بعينه ، فإن هذا لايعنى أنه يصدق بالضرورة على كافة المجتمعات الأخرى .

ويحدث عادة إستعارة النماذج بين العلوم المختلفة . ويظهر هذا بشكل واضح فى علم الإجتماع . فغالبية النماذج فى هذا العلم الأخير - إن لم يكن كلها - مستعارة من علوم أخرى . فالنماذج العضوية والوظيفية والبنائية مستعارة من علوم الأحياء .

والنموذج الميكانيكى مستعار من علم الطبيعة والنموذج الإحصائى مستعار من العلوم الرياضية وهكذا .

أما النظرية العلمية فهى عبارة عن مجموعة من القضايا العامة المصاغة بطريقة منطقية ، والتى تشير إلى مجموعة من الأفكار الواضحة فى الواقع العلمى . ويشير دارسوا المناهج إلى أن القضايا التى تكون النظرية العملية يجب أن تكون منسقة ومرتبة بشكل يسمح بأن تستمد منها التعميمات إستقرائياً ، وأن تكون هذه القضايا منتجة بمعنى أنها تقود الباحثين إلى المزيد من الملاحظات والتعميمات لتوسيع نطاق المعرفة .

وعادة ما يبدأ البحث فى أى علم من العلوم بقضية عامة هى الفرض المطلوب إختياره لبيان مدى صحته ، ويحاول الباحث تحقيق هذا الفرض بتصميم بحث تجريبى أو ميدانى يمكن من خلاله إختيار صحة عذا الفرض إعتماداً على الملاحظة والتجربة والمقارنة .

ويشير بعض الباحثين إلى أن قاعدة البحث فى العلم هى الملاحظة العلمية المنظمة . ويعبر الباحثون عن كل ملاحظة مفردة بقضية تنص على أنه فى مكان وزمان معين ، وتحت شروط معينة وقعت هذه الظاهرة المعينة . وتعد مثل هذه القضايا ضرورة أساسية لأى علم ، ولكنها لاتكفى لاقامة العلم ، ذلك لأن الملاحظات المفردة يجب أن تتبع نظاما معينا حتى نتمكن من إجراء المقارنة لبيان أوجه الشبه والخلاف والتصنيف ، إلى جانب إخضاعها للمقارنات الإحصائية وصولا إلى التعميمات . وهكذا تكون هذه المعارف التى تصاغ فى شكل تعميمات أعلى فى مستواها من تلك التى تصاغ فى شكل قضايا مفردة .

ولكن هذ لايعنى أن التعميم هو أعلى درجات المعرفة ، لأن جهود العلماء العاملين فى نفس الميدان تؤدى إلى ظهور مجموعة من التعميمات تحتاج إلى إطار ينظمها ويحقق الترابط والتكامل بينها . وهكذا تظهر النظرية التى يعتبرها « تيماشيف » أعلى درجات المعرفة (١) .

ويشير علماء المناهج إلى خطورة الوقوف عند مرحلة النموذج العام وعدم بذل محاولة للتوصل إلى نظريات عملية قادرة على تفسير الظواهر تفسيراً علمياً محدداً كذلك فإنهم ينبهون إلى خطورة تمسك العلماء بنماذج معينة كما سبق أن أشرنا .

ولعل المشكلة الأساسية فى علم الاجتماع تتمثل فى الوقوع فى هذين المحظورين معا . فالفكر السوسيولوجى غالباً ما يتوقف لدى العالم عند تبنى نموذجاً

معيناً دون تجاوزه إلى بناء النظرية العلمية . كذلك فإن أغلب علماء الإجتماع يتوحدون بنموذج أو بآخر ، بطريقة تعوقهم عن رؤية الحقيقة ، حيث يحاولون بإستمرار البحث عما يؤيد هذا النموذج ، وهكذا يتحول النموذج لديهم عن كونه مجرد مشروع نظرى مؤقت ، ليصبح أيديولوجية تحجب عن صاحبها الرؤية الموضوعية للواقع (٢) .

وتبرز هذه المشكلة بصورة واضحة فى علم الإجتماع ، لأن النماذج السوسيولوجية عادة ماتتضمن مجموعة منالمفاهيم والتصورات الأخلاقية والسياسية والسيكولوجية التى لاتتوافر فى حالة النماذج العلمية فى العلوم الطبيعية ، يضاف إلى هذا أن الباحث السوسيولوجى يتمسك بالنموذج الذى يتبناه لسبب بسيط وهو أنه لايوجد لديه مايتمسك به سوى ذلك النموذج وبقول آخر فإن هذا النموذج هو الذى يشكل موقفه النظرى .

ويشير « هنرى بوانكاريه Hi Poincare » عالم المناهج الفرنسى إلى أنه فى الوقت الذى يستغرق فيه عالم الطبيعة فى تحقيق فروضه بطريقة موضوعية دقيقة ، فإن علماء الإجتماع يضيعون وقتهم فى مناقشات حول المنهج (٢) . وإذا كان من الممكن حسم الخلافات العلمية فى مجال العلوم الطبيعية بأساليب سهلة وموضوعية ومتفق عليها ، فإن من الصعب حسم مثل هذه الخلافات فى مجال علوم المجتمع ، إلى جانب عدم توافر وحدة فكر حول مبادىء مشتركة يمكن أن تكون هى المنطلق نحو فهم مشترك .

ويؤكد « ألكس إنكلز A. Inkeles » أن أغلب علماء الإجتماع يصدرون فى دراساتهم عن نماذج تحولت لديهم إلى توجيهات أيديولوجية ملزمة (٤) والواقع أنه بدون تفهم مثل هذه النماذج ، فإنه يصعب فهم الخلفية النظرية الموجهة للدراسة أو ما يطلق عليه « الفين جولدنر A. Goldener » « الفروض الخلفية Background asump- tions » (٥) وسوف نعرض فيما يلى لأهم النماذج المطروحة فى الفكر السوسيولوجى .

أولا: النموذج التطورى:

لقد كان فكر علماء الإجتماع المبكرين محكوماً بتصور خاص مؤداه أن الإنسان يتطور بطريقة تقدمية عبر مراحل معينة . ويتجه هذا التطور من الأشكال الأكثر بساطة فى إتجاه الأفكار الأكثر تقدماً وتعقيداً ويتضمن هذا النموذج عدة نظريات متعددة تتفق على أن المجتمعات أو أشكال الحياة الجماعية تتطور وتتغير ، وإن كانت تختلف من حيث تحديد شكل هذا التطور ومراحله . وسوف نعرض فيما يلى لأهم هذه النظريات :

النظريات احادية الإتجاه: Uni linear theories

وتقوم هذه النظريات على أساس أن التطور الإجتماعى لأى مجتمع يسير فى خط مستقيم وعبر مراحل متتابعة بفعل قوى داخلية وخارجية • وقد ساهم العديد من رواد علم الإجتماع فى إذكاء هذا الإتجاه . فقد حدد علم الإجتماع « أجست كومت». A Comte ثلاث مراحل تقدمية هى المراحل الثيولوجية أو الدينية ، ثم المرحلة الميتافيزيقية ، وأخيراً يصل المجتمع إلى المرحلة الوضعية حيث يسود المجتمع الإتجاه العلمى . وهناك ثلاثة مراحل كبرى حددها المفكر المذكور لتطور المجتمعات تقابل مراحل التطور الفكرى وهى مرحلة الغزو ، ثم مرحلة الدفاع ، وأخيراً مرحلة الصناعة (٦) .

كذلك فقد قدم « هربرت سبنسر » H.Spencer نظرية تلتزم بأساسيات هذا الخط التطورى ، حيث أوضح أن علم الإجتماع يهتم بدراسة التطور فى أشكاله الأكثر تعقيداً (٧) . فالتطور الإجتماعى عند هذا المفكّر ، هو إستمرار للتطور الذى يطلق عليه « ما فوق العضوى» Super - organic عند الحيوانات ، وهذا الأخير هو فى جوهره إستمرار للتطور العضوى . وإذا كان التطور العضوى يتوقف على حدوث تغيرات جوهرية فى المادة الحية ، فإن التطور الإجتماعى يتوقف على حدوث تغيرات جوهرية فى أشكال التجمع البشرى .

ويتضمن فكرة التطور عند « سبنسر » فكرة السير المتواصل فى إتجاه واضح المعالم . وكانت نظريته عبارة عن محاولة لبيان المظاهر الأساسية لهذا الإتجاه ، ويلخص أساسيات هذا الإتجاه فى عبارة « التقدم نحو كمال التنظيم . ويتضمن مفهوم التنظيم عند هذا المفكر فكرتى البناء والوظيفة . فالفرق بين الحيوانات الدنيا والعليا هو فى جوهره فرق من حيث التنظيم ، فالحيوانات العليا أرقى تنظيماً من الحيوانات الدنيا . وهذا يعنى أن بناءها أكثر تعقيداً . وأن أعضاءها تؤدى وظائف أكثر تخصصاً ودقة وتعقيداً . ونفس الشيء ينطبق على المجتمعات فالمجتمعات الأكثر تطوراً هى الأعقد بناءا والأكثر تخصصا من حيث النظم .

فالتطور الإجتماعى يسير عن "سبنسر" من المتجانس Homogeneous إلى المتباين Heterogeneous . فالمجتمع البدائى أو التقليدى يتسم بتجانس أعضائه من حيث العمل والفكر والتقاليد ، أما المجتمع الأكثر تطوراً فهو ذلك الذى يتسم بالتخصص وتقسيم العمل والإنقسام المهنى والفكرى ... الخ . ففى هذا المجتمع الأخير تظهر جماعات ونظم أكثر تخصصاً لتقوم بوظائف مستقلة . فبعد أن كانت العائلة فى

المجتمع التقليدى تقوم بالوظائف التربوية والدينية والإقتصادية والسياسية والترفيهية ...الخ فإن هناك نظماً مستقلة لأداء كل وظيفة من هذه الوظائف فى المجتمعات الأكثر تطوراً .

ويتبنى كل أنصار الداروينية الإجتماعية Social Darwinism ، التطور أحادى الإتجاه ، ويستخدمونها إستخداماً خاصاً فى خدمة السياسة والإقتصاد فى العالم الغربى . والداروينية الإجتماعيون أولئك الذين تأثروا بنظرية دارون وحاولوا تطبيقها فى العالم الإجتماعى ، ومن أبرز ممثلى هذا الإتجاه « هربرت سبنسر » وقد ذهب أنصار هذا الإتجاه إلى أن حركة التغير داخل أى مجتمع محكومة بسيطرة الإنسان عليها . وكل المحاولات التى تبذل فى هذا الصدد ، أو للتأثير فى مجرى النمو التطورى لن يؤدى إلا إلى قلقة التوازن الإجتماعى القائم داخل المجتمع ، الأمر الذى يؤدى إلى أثار وخيمة لا يمكن التوقع بها . وقد عارض أنصار الإتجاه الداروينى التطورى فى علم الإجتماع ، ذلك الإتجاه الوضعى الذى تبناه « كومت » مؤسس ذلك العلم فى العالم الغربى . فقد ذهب « كومت » إلى أن الدراسة العلمية أو الوضعية للمجتمع تتيح لنا الفرصة لفهم الأسباب الموضوعية لما يعانيه المجتمع من أزمات ومشكلات ، وبالتالى تتيح لنا فرصة مواجهة هذه المشكلات والإسراع فى تحقيق التقدم الإجتماعى داخل المجتمع . وهذا هو ما عارضه أنصار الإتجاه الداروينى معارضة صارمة ، حيث لا جدوى فى نظرهم من التدخل البشرى فى خط سير الحياة الإجتماعية لأنها محكومة بقوى طبيعية صارمة. ومن هنا فإنه لاجدوى من الحركات الإصلاحية أو الإشتراكية أو أية محاولة لتغيير التنظيم الإجتماعى السائد فى العالم الغربى . وهذا هو الهدف الأيديولوجى الخلفى من حركة الداروينة الإجتماعية .

ويمكن أن ندخل النظرية الماركسية داخل هذا الإتجاه نتيجة لما تضمنته هذه النظرية من مراحل تطورية أحادية الإتجاه . فالمجتماعات طبقاً لهذه النظرية الأخيرة تمر المشاعية البدائية ، حيث كانت أدوات الإنتاج بسيطة . وكان الإنسان عاجزاً عن مصارعة قوى الطبيعة بمفرده ، الأمر الذى إضطره إلى العمل الجماعى . وإتسمت هذه المرحلة بنوع من الشوعية أو الملكية المشتركة للأرض والأدوات . ثم ينتقل المجتمع إلى مرحلة الرق أو العبودية ، حيث يحدث نوع من التطور فى قوى وأدوات الإنتاج ، كما يظهر تغير فى أوضاع الملكية والترتيب الطبقى للمجتمع ، وبالتالى في جميع المتغيرات الأخرى كالسلطة والأسرة والدين ... الخ فهنا تظهر طبقة مالكة تسترق أخرى كادحة . ومع تطور المجتمع ينتقل إلى المرحلة الإقطاعية بعد أن يحدث تطور جديد فى قوى

وأدوات الإنتاج ويتحسن إستخدام المعادن ، خاصة الحديد حيث يتم صنع المحراث . وهنا يحدث تقدم فى علاقات الإنتاج حيث يحصل الفلاحون على قدر من الحرية أكثر من المرحلة السابقة ولكن يظل المجتمع منقسماً إلى طبقتين هما : سادة الأرض ، وعبيد الإض أو الأقنان ومع ظهور الإكتشافات الجغرافية وحركة التجارة العالمية والمخترعات الحديثة كالبخار وإتساع الأسواق ... ، إنتقل المجتمع إلى المرحلة الرأسمالية التى يظل داخلها إنقسام المجتمع إلى طبقة مالكة وكادحة ، أو مستغلة قائماً . ولكن التناقض بين الطبقة البرجوازية والطبقة الكادحة سوف ينتهى حتماً بالمجتمع إلى التحول الثورى نحو المرحلة الإشتراكية . وهكذا يتضح أن هناك خطاً تطورياً للمجتمعات فى النظرية الماركسية ، وغاية هذا التطور هو تحقيق النظام الشيوعى أو اللاطبقى . وهنا يقوم التوزيع على أساس المبدأ التالى : من كل بحسب قدرته ، إلى كل بسحب حاجته (٨) .

وقد إعتمد كل من « ماركس » و « إنجلز » فى التدليل على صحة آرائهما ، على نظريات بعض الباحثين الأنثروبولوجيين فى القرن الماضى وفى مقدمتها نظرية التطور عند « لويس مورجان » كما جاءت فى كتابه عن «المجتمع القديم» كذلك إعتمد على دراسة « حق الأم » « لباخوفن » ووجد « ماركس » وزميله فى نظريات هذين العالمين وغيرهما من التطوريين ، فى الأسرة والملكية والطبقات الإجتماعية والنظم الإقتصادية والسياسية ... ما يؤيد وجهة نظرهما وفلسفتها ، ذلك لأن الملكية الخاصة والطبقات والأسرة وغيرهما من النظم ، لم تظهر فى نظر التطوريين منذ ظهور الإنسان على الأرض ، ولم تظهر هذه النظم إلا فى مراحل تطورية متأخرة . وهذا يعنى أن المجتمعات الإنسانية كانت تعيش فى البداية بلا ملكية خاصة ولا نظم أسرية أو وظيفة . وقد وجد « ماركس » فى هذه الآراء وما يدعم وجهة نظره التى تذهب إلى أن الدولة والطبقة والملكية، نظم غير طبيعية أو نظم صناعية مآلها الحتمى إلى الزوال ، وأنها ستسقط حتماً أمام تيار التاريخ المتجه حتماً نحو الإشتراكية المتطرفة وهذه آراء فاسدة لإعتمادها على التاريخ الظنى .

ونستطيع أن ندرج « دوركيم » ضمن أنصار هذا الإتجاه ، نتيجة لما ذهب إليه من أن هناك إتجاهاً تاريخياً تطورياً يتجه بالمجتمعات نحو تزايد التخصص وتقسيم العمل . فالمجتمعات تنتقل عند ذلك المفكر من نموذج التضامن الآلى Solidarity Mechanical نحو نموذج التضامن العضوى Organic Solidarity . ويأتى هذا النموذج الثانى فى أعقاب النموذج الأول من الناحية الزمنية نتيجة تزايد التخصص والتعقد وتقسيم العمل (٩).

وقد قام « فردناند تونيز » F. Tonnis عام الإجتماع الألمانى بنشر دراسته عن « المجتمع المحلى العام » قبل ظهور دراسة دوركيم عن تقسيم العمل » بعدة سنوات قليلة . ويذهب هذا الباحث (١٠) إلى أن التطور الإجتماعى يتجه بالمجتمعات من عصر المجتمع المحلى الذى يتسم بسادة العلاقات والتوجيهات الدينية والصغر والتجانس ...الخ . إلى عصر المجتمع العام الذى يستم بالإتساع والتعقد وسيادة العلاقات الثانوية والرسمية أو التعاقدية .

ويمكننا أن ندرج النظريات الثنائية فى التغير الإجتماعى Dychotomy تحت هذا الإتجاه ، فالمجتمع عند « روبرت ردفيلد » R. Redfield ينتقل من نموذج المجتمع الشعبى Folk Society إلى نموذج المجتمع المتحضر Civilized Society ويمكن إرجاع هذا النموذج الثنائى إلى « سير هنرى مين » S. H. Main الذى ذهب إلى أن المجتمع ينتقل من مجتمع المركز Status إلى مجتمع العقد Contract .

وقد قامت النظرية الأنثروبولوجية أو الأثنولوجية فى القرن التاسع عشر على أساس فكرة التطور تحت تأثير النظرية الداروينية وتحت تأثير فلسفة التاريخ التى سادت خلال القرنين السابقين . فإذا كان « دارون » قد إتجه للبحث عن أصل وتطور الأنواع الحية ، فقد إتجه مؤسسوا الأنثروبولوجيا الإجتماعية إلى البحث عن أصل وتطور النظم الإجتماعية والمجتمعات البشرية ، ومن هنا كانت نظريات « لويس مورجان » L. Morgan و « ماكليتان » Mclenan و « باخوفن » Bachofen و «تايلور » Tylor وغيرهم . فقد قسم « مورجان » تاريخ الثقافة إلى ثلاثة مراحل وهى :

مرحلة التوحش Savagery : وقد قسمها إلى عدة مراحل فرعية وهى ، مرحلة التوحش الدنيا وتبدأ من طفولة البشرية حتى مرحلة التوحش الوسطى التى بمعرفة فن إشعال النار وصيد السمك التى تستمر حتى مرحلة التوحش العليا التى تبدأ بإختراع القوس والسهم .

٢ - مرحلة البربرية Barbarianism : وقد قسمها بالمثل إلى ثلاث مراحل فرعية تبدأ بإختراع الأوانى الفخارية ، وتبدأ الثانية بمعرفة فن الزراعة وإستئناس الحيوان وإقامة المساكن الطوبية . أما المرحلة الثالثة فإنها تبدأ بإكتشاف طريقة صك الحديد وإستخدام الأدوات الحديثة.

٣ مرحلة الحضارة Civilization وتبدأ منذ إختراع الإنسان حروف الهجاء والكتابة حتى الآن ويؤكد « مورجان » أن النظام العائلى قد مر بعدة مراحل تطورية

كانت الأولى هى المرحلة المشاعية الجنسية البدائية ثم تطور إلى مرحلة الزواج الجمعى ، ثم جاءت مرحلة تزوج المرأة من عدة رجال وشيوع الإنتساب إلى الأم ، ثم تلى هذا مرحلة تعدد الزوجات بالنسبة للرجل الواحد وبالتالى شيوع الإنتساب إلى الأب وأخيراً وصلت الإنسانية إلى مرحلة الزواج الأحادى أو زواج الرجل الواحد من إمرأة واحدة . وإذا ما أخذنا مفكر أنثروبولوجى آخر مثل « تايلور » فإننا نجده يقرر بأن هناك مراحل تطورية للنظام الدينى ، الأولى هى عبادة أرواح الأسلاف ، ثم عبادة آلهه طبيعية متعددة ثم جاءت مرحلة تعدد الآلهة . وأخيراً وصلت الإنسانية إلى عبادة الإله الواحد وقد سار أغلب القرن التاسع عشر فى هذا الخط التطورى .

وقد إستخدم بعض الباحثين الإجتماعيين هذا النموذج التطورى إستخداماً أيديولوجياً . فقد إتخذ « وليم جراهام سنمر» W. G. sumner مبدأ البقاء للأصلح لتبرير ما يتمتع به أبناء الطبقات العليا على حساب أبناء الطبقات المحرومة ، ولسد الطريق أمام حركات الإصلاح الإجتماعى – خاصة الحركات الإشتراكية – على أساس أن هناك مجرى حتمياً للتطور تفرضه الطبيعة مهما كان من تدخل الإدارة البشرية . وهذا الموقف الأخير هو موقف الداروِنة الإجتماعيين Social darwinism . وفى مقابل ذلك فقد إستخدم الماركسيون نفس هذا النموذج لإثبات التحول الإشتراكى وقيام المجتمع اللاطبقى .

(ب) نظريات التطور الدورى Cyclical Theories

وهناك طائفة أخرى من النظريات يمكن إدراجها تحت النموذج التطورى ، ولكنها تختلف عن النظريات أحادية الإتجاه والتى سبق عرضها فالتطور هنا يتخذ طابعاً دائرياً . ومن أهم ممثلى هذا الإتجاه فى النظر إلى التغير أو التطور ، « إبن خلدون » فى العالم القديم ، والمؤرخ البريطانى «أرنولد توينبى » A. Toinbee والفيلسوف الألمانى « شبنجلر » P. Sorokin كذلك فإن هناك مجموعة كبيرة من علماء الإجتماع المحدثين والمعاصرين يتبنون هذا الإتجاه ، من أبرزهم « بيترم سوروكين » العالم الأمريكى و « باريتو » العالم الإيطالى . وسوف نعرض هنا لأهم ملامح نظرية كل من هذين العالمين الأخيرين .

قدم « سوروكين » نظرية فى التغير أطلق عليها نظرية التواتر المتحول Veriable recarrence حاول من خلالها التوفيق بين التطور فى خط مستقيم وبين فكرة التغير الدورى . وقد إعتمد فى عرض هذه النظرية على معلوماته الغزيرة عن مختلف

الثقافات ، خاصة الثقافات الغربية . وجاء عرضه لهذه النظرية داخل واحد من مؤلفاته الكبرى « الديناميات الإجتماعية والثقافية » .

ويذهب « سوروكين » إلى أن كل مجتمع من المجتمعات البشرية يمر بمراحل يحكم كل منها نسق معين من الحقيقةSystem of truth أو من الثقافة . وهذه الثقافات . وهذه الثقافات هى الثقافة الذهنيةIdeational و الثقافة المثالية والثقافة الحسية Sen-sate (١١) ولكل ثقافة من هذه الثقافات الثلاث عدة مراحل ، بحث يمر كل مجتمع خلال مراحل كل ثقافة فى خط مستقيم حتى نهايتها ، ثم يتحول المجتمع فى إتجاه تبنى ثقافة مختلفة ، ويظل فى جميع مراحل حتى نهايتها ، وأخيراً ينتقل المجتمع إلى الثقافة الثالثة . وبعد أن ينتهى المجتمع من جميع مراحل الثقافة الثالثة يتحول إلى الثقافة الأولى وهكذا تدور الدورة .

ولكل ثقافة من هذه الثقافات الثلاثة طابعها الخاص ، ونعرض لأهم خصائص كل ثقافة فيما يلى (١٢) :

أولاً: الثقافة الفكرية : وينظر خلالها إلى الحقيقة على إنهاء شىء غير محسوس أو لا مادى كما يسود نوع من الأدب الروحى ، وتميل الحكومة إلى إتخاذ الطابع الثيوقراطى أو الدينى . وتبرز أهمية العائلة فى التنظيم الإجتماعى ، ويسود الإتجاه الرمزى التجريدى فى الفن .

ثانياً : الثقافة المادية أو الحسية : وهنا تقوم الحقيقة على أساس واقعى تجريبى وتتخذ الحكومة الطابع الأوليجار كى ، كما يميل الأدب إلى الواقعية وتسود الفلسفة الأبيقورية أو فلسفة اللذة .

ثالثاً : الثقافة الروحية أو المثالية : وتتخذ الحقيقة هنا الطابع المثالى أو الأيديولوجى وتميل الحكومة إلى إتخاذ الطابع الديموقراطى ، كما تميل المعرفة إلى إتخاذ الطابع العقلى .

ويشير « سوروكين » إلى أن الثقافة الغربية وصلت إلى آخر مراحل الثقافة الحسية ، وأنها فى سبيلها إلى التحول إلى الثقافة الروحية أو المثالية .

أما « باريتو » فقد قدم لنا نظرية بعنوان « دورة الصفوة » elite Circulaion of . ويفسر هذا المفكر ظاهرة الصفوة فى ضوء عوامل وراثية كالذكاء والقدرات : وهو يقسم الصفوة إلى قسمين هما : (١٣)

(١) الصفوة الحاكمة governing elite ، وهم أولئك الذين يلعبون دوراً مباشر أو غير مباشر فى الحكومة .

(٢) الصفو غير الحاكمة nongoverning elite وتتألف من بقية أعضاء الصفوة داخل المجتمع . وتتألف الطبقة العليا داخل المجتمع من الصفوة الحاكمة أما عامة الناس فهم يكونون الطبقات الدنيا أو ما يطلق عليهم « اللاصفوة » .

ولكن إذا كانت اللامساواة الإجتماعية وإنقسام المجتمع الى طبقتين . عليا ودنيا ، أمر لا مفر منه ، فإن هناك حركة دائرية مستمرة من الطبقة الأولى الى الثانية والعكس ، فالحكومة فى رأى « باريتو » مهما كان شكلها هى طبقة من الخاصة أو جماعة من الإرستوقراط . وهى سوف تزول أجلاً أو عاجلاً كى تفسح الطريق لجماعة من الطبقة الدنيا كى تحل محلها . وهكذا يكون التاريخ هو تاريخ الصراع المستمر بين الصفوة وغير الصفوة وهو هنا يهاجم الديمقراطية بمرارة . حيث أن الحكومة الأرستقراطية يجب أن تتبع أقصى أساليب القمع والإرهاب والإعتقال حتى يكتب لها البقاء . وكل حكومة تسير فى طريق المسالمة وحسن المعاملة والديمقراطية تعجل بإنهيارها .

(جـ) النظرية العامة فى التطور : (١٤) General theory of evolution :

وهناك إتجاه أخر يدخل تحت النموذج التطورى يطلق عليه « جوليان ستيوارت» J. Stewart النظرية العامة للتطور . ويرفض أنصار هذا الإتجاه القول بأن كافة المجتمعات تمرو بالضرورة خلال نفس المراحل المحددة للتطور ، ولكنهم يرون أن ثقافة الجنس البشرى ككل سارت خلال خط محدد . وحاول بعض الباحثين تحديد المبادىء العامة لتلك المسيرة ، حيث ذهبوا الى أن الجنس البشرى يتقدم من العيش داخل جماعات صغيرة إلى الإنخراط داخل جماعات كبيرة ، أو من البساطة الى التعقيد ، أو من التجانس إلى التباين .

وقد إستطاع « لزلى هويت » L. White الأنثروبولوجى الأمريكى أن يتناول هذا المفهوم بالتحليل أثناء دراسته « لعلم الثقافة » حيث أوضح أن التكنولوجيا وكمية الطاقة المستخدمة وأسلوب إستخدامها هى التى تحدد شكل ومضمون الثقافة والمجتمع . ويؤيد ذلك الباحث أن تطور الثقافة لم يكن تطوراً مستوياً ، ولكنه تطوراً مصاحباً للتغيرات الكبرى فى ظهور وفى إستخدام الطاقة . فبعد قيام الثورة الزراعية التي قامت عليها الحضارة العظيمة فى العالم القديم جاءت فترة طويلة نسبياً من الركود حتى ظهر ما يطلق عليه « عصر الوقود » Fuel age حوالى سنة ١٨٠٠ م . (١٥)

وعلى الرغم من أن هذه النظرية تتبني وجود خط واضح للتقدم الإنسانى بوجه عام ، إلا أنها لا تذهب إلى أنه يتحتم على كل مجتمع أن يمر خلال كافة أو أغلب مراحل التطور . فهناك مجتمعات كثيرة يمكن أن تختصر من هذه المراحل نتيجة لإنتشار التقدم التكنولوجى والإحتكاك الثقافى بمجتمعات أكثر تقدماً . وهذا يعنى أنه من الممكن للمجتمعات المختلفة اليوم أن تحدث قفزة ثقافية أو أن تتجاوز العديد من المراحل التى مرت بها الدول المتقدمة ، لتدخل مباشرة فى عصر الطاقة النووية أو فى عصر الكهرباء .

ويشترك بعض أنصار هذا الإتجاه مع أنصار فكرة التطور في خط مستقيم ، من حيث تصور هدف معين يسعى هذا التطور إلى تحقيقه ، ومثال هذا أن « هوايت » يتصور أن الإنسانية سوف تحقق في المستقبل مستويات أعلي من التكامل ، كما أنه سوف يحدث مزيد من التركيز علي القوة والضبط السياسى . كذلك فإنه يتوقع تكوين تنظيم سياسى موحد يضم الجنس البشرى الذي يسكن هذه الكواكب . كذلك فقد تبنى «وليم أجبرن» W. Ogburn آراء مماثلة إلى حد كبير حيث أكد دور الإختراع فى حدوث التحولات الإجتماعية . وقد تعرض معدل نمو الثقافة وأوضح أنه مع تزايد معدل التراكم الثقافى تتزايد معدلات التغير التقدمى للثقافة . فبينما كانت التغيرات تقاس في العصر الحجرى القديم بمئات الآلاف السنين ، فإنها أصبحت تقاس فى العصور الحديثة بعشرات السنين فقط (١٦) . وأشار « أجبرن » إلى أن « روبرت لوى » إستطاع أن يعبر عن معدلات التراكم والتغير الثقافى تعبيراً جيداً من خلال الإستعارة الآتية « إننا يمكن أن نشبه تقدم الجنس البشرى بذلك الرجل الذى بلغ من عمره مائة عام ، قضى منها ٨٥ سنة فى فترة حضانة ثم بدأ يتقدم خلال العشر سنين التالية ، ثم إنطلق بعد ذلك بسرعة كبيرة إلى المدارس والكليات العليا .

د - نظريات التطور المتعدد الإتجاهات Multilinear evolution

وهناك شكل أكثر حداثة من النظريات التى يمكن إدراجها داخل الإتجاه التطورى وهى نظريات التطور المتعدد الإتجاهات . ويرفض أنصار هذه النظريات التحدث عن تطور فى خط واحد سواء على مستوى كل مجتمع على حدى أو على مستوى الجنس البشرى ككل وهم بدلاً من ذلك يحاولون تتبع التطور داخل مجموعة من الأنساق أو النظم الإجتماعية الأكثر تحديداً ، مثل نظام الإقتصاد أو الأسرة أو السياسة ...الخ .

ويهتم بعض علماء الإجتماع المعاصرين فى الولايات المتحدة بنتائج الإنتشار

المتزايد للتصنيع . وقام بعضهم بدراسات مقارنه لعدة ثقافات متعددة ، بهدف الكشف عن العلاقة بين إنتشار التصنيع وبين الحياة الإجتماعية . فإلى أى مدى سوف تؤدى الأشكال الصناعية فى المجال الإقتصادى إلى توحيد النظم والنماذج الإجتماعية داخل الدول المتباينة .

ويشير « أرنولد روز » A. Rose إلى أن هناك مجموعة من الباحثين فى علم الإجتماع ، يرون أنه على مدى أربعة قرون مضت بدأت تظهر ملامح ثقافة عالمية . وهناك عدة عوامل فى نظرهم تسهم فى نمو هذه الثقافة فى مقدمتها نمو حركة التجارة الدولية وإنتشار التصنيع وإتساع نطاق التحضر وإنتشار الإتجاهات العلمانية داخل المجتمعات . إلى جانب إنتشار التعليم وتحسن المستويات الصحية والإقتصادية وتزايد فرص التنقل الإجتماعى وصعود السلم الطبقى ... الخ (١٨) .

مناقشة عامة :

يمكن القول بأن النظريات الثلاث الأولى لا تدخل فى مجال علم الإجتماع بقدر ما تدخل فى مجال فلسفة التاريخ . فنحن فى مجال العلم لا يمكننا إطلاق تعميمات على هذه الدرجة من الإتساع دو الإعتماد على دراسان مقارنة تكشف عن صحتها وسلامتها وهو ما لم يقم به أنصار تلك النظريات . وعلى العكس من ذلك فإن هناك العديد من الشواهد التاريخية والسوسيولوجية التى تكذب هذه النظريات .

وقد ظهر هذا النموذج التطورى فى الفكر الأنثروبولوجى والسوسيولوجى تحت تأثير إصدار « داروين » نظريته عن أصل الأنواع ، كما إرتبط بحركة الإستعمار وإختلاط الأوربيون بالشعوب المتخلفة . فقد إعتقد الباحثون أن هذه الشعوب المختلفة تمثل أدنى درجات التطور ، وأن الشعوب الأوربية تمثل أعلى هذه الدرجات .

ومن الغريب أننا نجد أن الباحثين فى قضايا المجتمع إستغلوا نظرية التطور عند « داروين » - وهى نظرية بيولوجية فى جوهرها - بطريقة تدعو إلى الدهشة والعجب فقد وجد أنصار المذاهب والحركات الإجتماعية السياسية والإقتصادية المتصارعة فى تلك النظرية التطورية ما يؤيد آراءها ومبادئها فإنتمى إليها أنصار الدفاع عن الشعوب وأنصار الدفاع عن الإرستوقراطية كما تعلق بها المدافعون عن مبدأ عدم المساواة إلى جانب بعض أنصار الإشتركية ، وإستعان بها أصحاب فكرة الحق للأقوى . وكذلك المناضلون من أجل أخلاق عالمية .

وقد إرتبطت النظريات التطورية عند بعض علماء الإجتماع بتوجيه أيديولوجى

خاص كما هو الحال عند « كومت » و« دوركيم » و« سبنسر » فقد حاول هؤلاء الباحثون – كما يشير إلى ذلك بعض نقاد النظرية السوسيولوجية فى العالم الغربى مثل « زايتلن » أن يقدموا نظريات تطورية قادرة على الوقوف فى وجه النظرية الماركسية التى تؤكد على حتمية التحول الإشتراكى داخل المجتمعات الغربية ، ففى مقابل النظرية الأخيرة قدم «كومت» نظريته القائمة على حتمية التحول الوضعى ، وقدم « دوركيم » نظريته القائمة على حتمية التطور فى إتجاه التضامن العضوى (١٨) . وقدم « سبنسر » نظريته القائمة على تمجيد الصراع والقول بحتمية التحو الصناعى .

ويتجه الفكر السوسيولوجى منذ بداية القرن العشرين نحو التخلى عن النموذج التطورى سواء فى شكل النظريات أحادية الإتجاه أو النظريات الدورية أو النظرية العامة .

أما بالنسبة لنظرية التطور المتعدد الإتجاهات ، فإن العلماء المعاصرين يرون أنه من الممكن الإستفادة منها فى ضوء نماذج سوسيولوجية تختلف تماماً عن النموذج التطورى ذاته ، مثل النموذج العضوى أو النموذج الوظيفى ، على إعتبار أن هذه النظرية الأخيرة تركز على التفاعل والتساند الوظيفى لمكونات المجتمع أو النظم أو النظم الإجتماعية ، ومع إهمال النموذج التطورى فى الفكر السوسيولوجى المعاصر قل الإهتمام بالدراسات التاريخية والحضارية ، تلك الدراسات التى إحتلت أهمية كبرى عند أنصار الإتجاهات التطورية .

ويعترض علماء المناهج فكرة ، وجود قانون للتطور التاريخى للإنسانية أو للمجتمعات . ومثال ذلك أن « كارل بوبر » يجيب بالنفى على التساؤل الذى يطرحه وهو هل يوجد قانون علمى يحكم حركة التطور الإجتماعى ؟ . فالمذهب التاريخى الذى يحاول التوصل إلى مثل هذا القانون ، منهج عقيم . ومن هنا عنوان كتابه « عقم المذهب التاريخى » (١٩) .

ويبرر « بوبر » رأيه بأن تطور المجتمع الإنسانى عملية تاريخية فريدة . وقد يجوز أن تفترض أن هذه العملية تمضى فى طريقها طبقاً لأنواع كثيرة من القوانين العملية ، مثل قوانين الميكانيكا والكيمياء والوراثة والتفاضل والإنتخاب الطبيعى وغيرها . ولكن العبارة التى تصف بها هذه العملية ليست قانوناً وإنما هى قضية تاريخية مخصوصة تختلف بالضرورة عن القانون الكلى الذى تتعلق أحكامه بنظام ثابت ويصدق على كافة العمليات المندرجة تحت نوع معين . ولما كان التطور الإجتماعى التاريخى لا يمكن تكراره

« فإنه لا يمكن التوصل إلى قانون كلى إعتماداً على معرفتنا بحالة واحدة ، كذلك لا تمكننا مشاهدة عملية واحد من التنبؤ بالمستقبل .

ويسوق لنا « بوبر » مجموعة من القضايا فى مقدمة كتابه المذكور ، تبرهن على فساد نظرية التطور أو على عقم المذهب التاريخى . ونوجز هذه القضايا فيما يلى :

١- يتأثر التاريخى الإنسانى فى سيره تأثراً قوياً بنمو المعرفة الإنسانية .

٢- لا يمكن لنا بالطرق العقلية أو العلمية التنبؤ بكيفية نمو المعرفة الإنسانية .

٣- وعلى ذلك فلا يمكن التنبؤ بمستقبل التاريخ الإنسانى .

٤- وهذا يعنى رفض إمكانية قيام تاريخ نظرى أو علم إجتماع تاريخى يقابل علم الطبيعة النظرى . كذلك لا يمكن أن تكون هناك نظرية عملية فى التطور الإجتماعى التاريخى تصلح كأساس للتنبؤ التاريخى أو السوسيولوجى .

٥- وبناء على ذلك فإننا نستطيع القول بعدم صحة المذهب التاريخى .

ولكن نظرية « بوبر » لا تعنى إستحالة التعميم على إطلاقة فى مجال علم الإجتماع ، ولكنها تعنى ضرورة قيام هذا التعميم على أساس عدة تحفظات منهجية ، وفى هذا الإطار يمكن القول بمشروعية محاولة علماء الإجتماع الشبان فى أمريكا ، الذين يحاولون الكشف عن العلاقة بين إنشار التصنيع وبين نماذج الحياة الإجتماعية داخل الإسرة وتنظيمات العمل والسياسة ...الخ . وهذه المحاولة تجمع بين التطورية والوظيفية وتتسم بطابع منهجى ، وإن كانت لاتصلح أساسا للتنبؤ الدقيق حتى الآن

ثانيا النموذج العضوى والبنائى الوظيفى

the organic and structural -Functional model

يعد التقليد الخاص بتشبيه المجتمع بالكائن الحى تقليداً قديماً فى الفكر الإجتماعى . فقد تحدث أفلاطون عن وجود ثلاثة عناصر أساسية للكائن العضوى وهى المخ والقلب والمعدة ، ويقابلها ثلاثة طبقات إجتماعية داخل المجتمع هى طبقات الحكم والجند والشعب المنتج ، كذلك فقد ذهب «الفارابى» فى كتابه عن « آراء أهل المدينة الفاضلة » إلى أن المدينة الفاضلة تشبه البدن الصحيح الذى تتعاون أعضاؤها كلها فى سبيل الحفاظ على حياته . ويصنف الفارابى وظائف الجسم فيقول « وكما أن أعضاؤها مختلفة متفاضلة الفطرة والقوى ، وفيها عضو واحد رئيسى هو القلب ، وأعضاء تقترب مراتبها من ذلك الرئيس . وكل واحد جعلت فيه بالطبع قوة يفعل بها فعله إبتغاء لما هو

أغراض هذه التى ليس بينها وبين الرئيس واسطة ، فهذه فى المرتبة الثانية ، وأعضاء أخر تفعل الأفعال على حسب غرض هؤلاء الذين فى المرتبة الثانية ، ثم هكذا تنتهى أجزاؤها مختلفة الفطرة متفاضلة^[٨٨] إلى أعضاء تخدم ولاترؤس أصلاً ، فكذلك المدينة الهيئات (٢١) .

ويمكننا إدراج إبن خلدون تحت هذا النموذج ، حيث أشار فى أحد فصول مقدمته بعنوان « أن الحضارة غاية العمران » إلى أن العمران كله من بداوة وحضارة وملك وسوقه له عمر محسوس . وقد حدد عمر الدول بثلاثة أجيال على أساس أن الجيل أربعون عاماً . فالجيل الأول يتسم بالبداوة والخشونة والعصبية ، ثم يأخذ الجيل الثانى فى التحول إلى الحضارة والترف ، أما الجيل الثالث فإنه يركن تماماً إلى الترف والرفاهية ، فإذا جاء المطالب لايستطيعون مدافعته وهنا يحتاج صاحب الدولة إلى الإستظهار بالموالى وأهل النجدة حتى يأذن الله بإنقراضها .

كذلك فقد ظهرت فكرة المماثلة بين المجتمع والكائن العضوى فى الفكر الإجتماعى السابق واللاحق على « كومت » فقد استخدمها « هربرت سبنسر » فى إنجلترا و « دوركيم » فى فرنسا .

وإستطاعت هذه الفكرة أن تمارس أثراً واضحاً على رواد الفكر الأنثروبولوجى فى بريطانيا مثل « راد كلف براون » R. Brown و « مالينوفسكى » Molimowski (٢١) • يضاف إلى أن تلك الفكرة كان لها دوركبير فى تشكيل الإتجاه الوظيفى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة عند أتباع « تالكوت بارسونز » T. Parsnos •

وهناك بعض الإختلاف بين أتباع النموذج العضوى أو البنائى الوظيفى فى علم الإجتماع سواد من حيث نقاط التركيز ، أو من حيث شدة تبنى قضية المماثلة أو من حيث التفسير السوسيولوجى لهذه الفكرة (٢٢) . وتتمثل الفكرة الأساسية للإتجاه البنائى الوظيفى فى التركيز على البناء الإجتماعى والعلاقات المتبادلة أو التساند الوظيفى بين النظم الإجتماعية . ويحاول أنصار هذا الإتجاه الإجابة على السؤال التالى : كيف تستمر الحياة الإجتماعية عبر الزمن على الرغم من تغير أعضاء المجتمع جيلاً بعد جيل ، ويجمع أنصار ذلك الإتجاه على أن إستمرار الحياة الإجتماعية داخل أى مجتمع يتحقق عن طريق قيام المجتمع بخلق مجموعة من الوسائل أو البناءات التى يمكن من خلالها تحقيق الحاجات أو أداء الوظائف ، فهناك بناء معين للأسرة يؤدى وظيفة إشباع الحاجة إلى الجنس والإنجاب والتنشئة الإجتماعية ، وهناك بناء معين

للإقتصاد يحقق وظائف الإنتاج والإستهلاك والتوزيع ، وهكذا الأمر بالنسبة لضبط إستخدام القوة داخل المجتمع وممارسة السلطة والتنظيم السياسى ، وتنظيم علاقة الإنسان والجماعة بالكائنات الروحية أو بالمقدس ... إلخ .

ويشير بعض الباحثين مثل « إنكلز » إلى أن الإتجاه الوظيفى لايتناقض مع الإتجاه التطورى ، وإن كان يختلفان من حيث مجال الإهتمام ونقاط التركيز . فالمنظور التطورى والوظيفى قد إجتمعا داخل نظريات بعض رواد علم الإجتماع . ففكرة «كومت» عن الديناميكا الإجتماعية تعبر عن منظور تطورى ، بينما تعبر فكرته عن الإستاتيكا الإجتماعية عن منظور وظيفى .

ويهتم أنصار النموذج التطورى بتصنيف المجتمعات على سلم تطورى معين ، كما أنهم يركزون على البعد الزمنى والبعد التغيرى ، أما أنصار النموذج الوظيفى فإنهم أقل إهتماما بهذين البعدين ، ذلك لأنهم يحاولون تفهم كيفية أداء المجمع لوظائفه على مستوى الزمن الحاضر أوعلى المستوى الإستاتيكى بمفهوم « كومت » . ويمكن أن تفهم الإختلاف بين المدخلين – التطورى والوظيفى – إذا ما حاولنا دراسة نظام معين كالنظام الأسرى أو الإقتصادى أو السياسى أو الدينى . فأنصار المدخل التطورى يحاولون الوقوف على مراحل تطور هذا النظام عبر التاريخ ، إلى جانب معين مجموعة العمليات التى أسهمت فى تحديد شكل ومضمون النظام القائم بالفعل داخل المجتمع . أما أنصار الإتجاه الوظيفى فإنهم يركزون على الكشف عن الدور الوظيفى الذى يؤديه هذا النظام داخل البناء الأجتماعى للمجتمع ، وعن العلاقات التفاعلية والتساند الوظيفى بين هذا الدور وبين أدوار أوظائف النظم الأخرى داخل نفس المجتمع وهكذا يقل إهتمام أنصار المدخل الأخير بالبعد الزمنى والتغيرى على عكس أنصار المدخل التطورى . ويستهدف أنصار النموذج البنائى الوظيفى تحديد شروط ومتطلبات الحياة الإجتماعية فأى مجتمع فى حاجة إلى الإستمرار إلى فترات تتجاوز حياة أعضائه الحالين على سبيل المثال ، وقد تم تلبية هذه الحاجة عن طريق الإستمرار فى إمداد المجتمع بأعضاء جدد من خلال نظام الأسرة ، وهكذا فإن النظام الأسرى يحقق وظيفة إجتماعية جوهرية تتمثل فى إمداد المجتمع بأعضاء جدد وإعدادهم تربوياً بما يتفق مع ثقافة المجتمع ونموذج العلاقات والتفاعلات السائدة داخله .

كذلك فإن أنصار النموذج الوظيفى يحاولون الكشف عن التفاعل والتساند القائم بين جميع النظم الإجتماعية داخل المجتمع المدروس -وقد سبق أن أشار « كومت » إلى أهمية هذه الفكرة عندما ذهب إلى أنه على علم الإجتماع أن يكشف عن قوانين الفعل

ورد الفعل التى تحكم مكونات النسق الإجتماعى (٢٣) .

وعلى الرغم من أن مفهوم الوظيفة قد ظهر منذ وقت طويل فى الكتابات الإجتماعية ، إلا أن معالجة ، « أميل دوركيم » E. Dnrkheim لهذه الفكرة فى دراسته عن قواعد المنهج فى علم الإجتماع سنة ١٨٩٥ تعد أول محاولة منهجية لدراسة هذه القضية فى علم الإجتماع . وقد تبنى هذا المفكر النظرية العضوية أثناء مراحله الفكرية المبكرة ، نتيجة لتأثره بكتابات «سبنسر» و « إسبيناياس » E. Spinas اللذين كانا ينظران إلى المجتمع كنوع من الكل العضو الحى . وقد أشار « راد كليف براون » R. Brown إلى أن « دوركيم » هو أول من قام بصياغة منهجية لقضية المماثلة بين المجتمع الكائن العضوى على أساس مفهوم الوظيفة F unctionalism فكما أن حياة الكائن تعد هى التعبير الوظيفى العضوى ، كذلك فإن الحياة الإجتماعية هى التعبير الوظيفى عن البناء الإجتماعى (٢٤) . فقد إستخدم فى كتاباته السوسيولوجية كثيراً من المصطلحات البيولوجية والفسيولوجية مثل « الجسم الإجتماعى » و « المخ الإجتماعى » و « البرتويلازم الإجتماعى» والجهاز المخى الشوكى للكائن العضوى الإجتماعى . وقد كان « دوركيم » على وعى منذ البداية بأن المجتمع حقيقة قائمة بذاتها ، وأنه شىء أكثر من مجموع أجزائه . كذلك كان على وعى بأن الظواهر الإجتماعية لها خصائصها الذاتية ، الأمر الذى يجعلها متميزة تماماً عن الظواهر البيولوجية والسيكولوجية ولعل هذا الوعى هو ماجعله يرفض بعض النزعات المعاصرة له والتى كانت تحاول تفسير هذه الظواهر فى ضوء نظريات بعض العلوم الأخرى مثل علم النفس . فقد أكد « دوركيم » على أن الظاهرة الإجتماعية لا تفسرها إلا ظاهرة إجتماعية أخرى ، وهذه الفكرة الأخيرة هى جوهر الإتجاه الوظيفى فى علم الإجتماع والأنثروبورجيا الإجتماعية .

وقد نجم عن تبنى « دوركيم » لذلك الإتجاه بأسلوب منهجى منظم ، أن أطلق عليه « أبو الوظيفة فى علم الإجتماع » ، وهو لقب يحب بعض علماء الإجتماع الأمريكين إطلاقه على « فرانز بواس » F. Boas على إعتبار أنه سبق « دوركيم » فى إستخدام المنهج الوظيفى ، ولكن الواقع أن بواس لم يعالج مشكلة الوظيفة بنفس العمق النظرى الذى نجده عند « دوركيم » .

وقد عرف « دوركيم » وظيفة النظام الإجتماعى بأنه التناظر بين هذا النظام وحاجات الكائن العضوى الإجتماعى . وقد طبق « دوركيم » هذا الفهم الوظيفى فى معالجته الممتازة لظاهرة الإنتحار التى زاد معدلها فى أوربا فى القرن التاسع عشر . وإستطاع هذا الباحث أن يبين كيف أن تلك الظاهرة لا ترتبط بالبناء العضوى أو

السيكولوجي أو الكوني . وإنما ترتبط أساساً بظواهر إجتماعية مثل طبيعة الاسرة التي يوجد داخلها الشخص ومدى قوة أو ضعف الروابط الإجتماعية التي تربطه بأعضائها وانتماءاته السياسية والدينية ، والظروف الاقتصادية التي يمر بها بها المجتمع أو الجماعة ...الخ (٢٥) .

ولا شك أن هذا النموذج الوظيفي إستطاع أن يقدم إسهامات فعالة في نمو الفكر السوسيولوجي ، حيث انه مكننا من فهم العديد من الظواهر الاجتماعية داخل العديد من المجتمعات التي قام بعض العلماء بدراستها ، والتي كانت تبدو على انها غير معقولة وليس لها تفسير مقنع . وتتمثل أهم إسهامات هذا النموذج في محاولة ربط اية ظاهرة إجتماعية أو أي نظام ببناء المجتمع الكلي من خلال إبراز ما يؤديه ذلك النظام من وظائف تسهم في تدفق الحياة الاجتماعية داخل المجتمع . ويمكن أن نعطي علي ذلك مثالاً بطقوس المرور Rits de passage وهي المراسيم والاجراءات التي تؤدى عند إنتقال الفرد من مرحلة الطفولة إلى الشباب عند بعض المجتمعات البدائية . وقد وسع بعض الدارسين مفهوم هذه الطقوس لتشمل الاجراءات التي تمارس عند مرواحل الانتقال المختلفة ، كالختان والزواج والوفاة ... الخ ، وقد استطاع المدخل الوظيفي في الدراسة الاجتماعية أن يقدم تفسيراً مقنعاً لطقوس المرور من مرحلة الطفولة الى الشباب لدى بعض القبائل البدائية ، تلك الطقوس التي تتسم بالعنف الشديد والتعرض للعديد من المخاطر . فقد حاول أنصار ذلك المدخل ربط هذه الطقوس بظروف المجتمع وببنائه ونظمه الاجتماعية الاخرى . وفي هذا الإطار يمكن أن تفسر هذه الطقوس كنوع من التدريب علي الشجاعة وإختبار القدرة على التحمل لدى الشباب ، وهي صفات مرغوبة في مجتمع يعتمد على الصيد كمصدر أساسي للطعام وهي حرفة يتعرض القائمون بها للعديد من المخاطر .

ويذهب بعض الباحثين إلى أن المدخل الوظيفي إستطاع أن يفسر لنا عقد الحب الرومانسي داخل المجتمعات الاوربية والأمريكية فذلك النوع من الحب – في رأى إنكلر – يسهم في تحرير الشباب من الاعتماد علي الاسرة ويمهده لتحمل مسئولية الزواج وتكوين اسرة مستقلة (٢٦) كذلك استطاع ذلك المدخل أن يكشف لنا عن العديد من الوظائف الهامة بالنسبة لإستمرار الحياة الاجتماعية ، ومثال ذلك أن « دوركايم » كشف لنا عن أهمية المراسيم الشعبية كوسيلة لزيادة الوحدة والتماسك الاجتماعيين . وقد كشف دراسة تلميذه « مارسيل موس » M. Mauss عن الهبة Gift عن ذلك الدور الهام الذي تلعبه الهدايا والهبات في الحفاظ على الصلات والروابط التي تربط الفرد بالجماعة والتي

تربط بين الجماعات بعضها ببعض الامر الذى يحافظ علي المجتمع وحدته وتماسكه (٢٧) .

وعلى الرغم من أن النموذج الوظيفى ، لا يركز على قضية التغير الاجتماعى ، إلا أنه أسهم فى زيادة فهمنا لظاهرة التغير ، من خلال التركيز على فكرة الإعتماد المتبادل بين مكونات النسق الاجتماعى . فقد أوضح أنصار هذا النموذج كيف أن هذا الإعتماد والتفاعل بين الظواهر ونظم المجتمع ، يجعل من التغير فى أية ظاهرة أو نظام أمراً مفضياً إلى تغيرات مصاحبة فى بقية الظواهر والنظم الاخرى . وإستطاع هذا النموذج كذلك أن يفسر لنا سبب بطء تقبل أبناء مجتمع معين لتجديدات معينة ، أو سبب مقاومتهم لمثل تلك التجديدات ، أو سبب إنحراف بعض خطط التغير عن تحقيق أهدافها المقصودة . فأنصار هذا النموذج يحاولون فهم قضايا الإنتشار والتغير الإجتماعى المخطط فى ضوء نسق القيم واسلوب التربية ومعتقدات أهالى المجتمع وتصوراتهم الدينية وممارساتهم السلوكية ... الخ .

وقد أتاح المنظور الوظيفى فى دراسة المجتمع الفرصة لإجراء دراسات مقارنة فى كافة المجتمعات بغض النظر عن تقدمه أو تخلفه. فكل مجتمع لابد أن يطور مجموعة من الأساليب المعينة لأداء مجموعة من الوظائف الأساسية مثل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات ، وممارسة الجنس ، وتنشئة الأطفال ، وتنظيم العلاقات بين الاعضاء ، وتنظيم إستخدام القوة وتحقيق الضبط السياسى . وقد وجه النموذج الوظيفى الباحثين الى ضرورة الكشف عن مثل هذه الوظائف الأساسية داخل أى مجتمع يقومون بدراسته سواء كان مجتمعاً بدائياً أم متقدماً . وهكذا إستطاع هذا النموذج أن يكشف لنا عن التشابك العضوى بين مكونات المجتمع ، وعن المعوقات الثقافية والإجتماعية لبرامج التنمية والتطوير وعن إستحالة تطبيق النماذج الاصلاحية التى تنبثق من منطلقات طوبائية أو خيالية .

مناقشة الاتجاه الوظيفى

وقد وجهت إلى هذا النموذج السوسيولوجى مجموعة من الإنتقادات ، فى مقدمتها أنه نموذج غائى Teleological ، على إعتبار أن مصطلح الوظيفة مرادف لمصطلح هدف Purpose ويشير أولئك الذين يوجهون ذلك النقد إلى أنه إذا كان من الممكن بالنسبة للكائن العضوى أن يكون له هدف ، فإنه يستحيل على التجمع أو الجموع Cellectivity أن يكون لهم هدف بنفس المعنى السابق . ويذهب أنصار النموذج

الوظيفى فى مقابل ذلك النقد إلى أن أي مجموعة من الجماعات الإجتماعية ، يمكن أن تعمل فى تنسيق وتكامل كما لو كانت كائناً عضوياً واحداً له إرادة واحدة وهدف واحد . يضاف إلى ذلك بعض أنصار هذا النموذج يستخدمون مصطلح « وظيفة » كمرادف لمصطلح « كنتيجة كذا » as a Consequenceof وبالتالى يتجنبون مسألة القيمة أو الهدف وهو لب الإتهام السابق .

ولكن هذا الرد من جانب أنصار النموذج الوظيفى لم يعفهم من نقد آخر فقد وجه بعض النقاد مجموعة من الاسئلة إلى أنصار المدخل الوظيفى ، من أمثلتها ما يلى . ما هو الشيء الوظيفى ؟ ، ثم وظيفى من وجهة نظر من ؟ ، Foer Whome or what Something is funtional ? فما هو وظيفى بالنسبة للمجتمع قد لا يكون وظيفياً بالنسبة لفرد معين أو لجماعة أو تنظيم معين . ومن أبرز الامثلة على ذلك نظام الرق فى اليونان القديمة أو فى مزارع القطن فى جنوب أمريكا قبل ١٨٤٠ . ولهذا يقال أن وجهة النظر الوظيفية عادة ما تقلل من أهمية الفرد وحاجاته ، فى مقابل الحاجات الجمعية أو حاجات النسق الاجتماعى . ويدفع أنصار النموذج الوظيفى هذا النقد من خلال التركيز على ما هو وظيفى من منظور المجتمع ككل .

ولكن هذه الفكرة الأخيرة سوف تبقى غير مقبولة مالم يكن هناك اتفاق واضح حول مكونات المجتمع ، وحول ما يوصف بأنه وظيفى أو غير وظيفى ولكن من المؤسف انه لا يوجد في واقع الامر مثل ذلك الاتفاق بين جمهرة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فالرقيق في اليونان القديمة لم يعدوا اعضاء فى ذلك المجتمع ، علي الرغم من أنهم كانوا يشكلون نسبة كبيرة من السكان . وهناك فى كل مجتمع مجموعة من الجماعات والطبقات المتصارعة التى تختلف من حيث تحديد الصالح العام ، أو من حيث تحديد ما هو وظيفى بالنسبة للمجتمع وما هو غير ذلك .

وإذا كان النموذج الوظيفى يدعونا الى محاولة البحث عن كل عنصر من عناصر البناء الاجتماعى ، فإن بعض النقاد يعترضون علي ذلك بأن هذا الامر يفسح المجال أمام الخيال والتأويل الشخصى مما يحول دون تحقيق الموضوعية فى الدراسة . وهكذا يمكن بإستمرار تبرير ما يوجد من خلال إبراز وظائف الظواهر القائمة سواء الحقيقية أو المتخيلة . ويشير نقاد النموذج الوظيفى الي انه يقف ضد التجريب والتغير الاجتماعى علي اساس ما يترتب على ذلك من مشكلات متعددة تنبثق عن التساند الوظيفى بين كافة مكونات المجتمع (٢٨) .

ولعل أقصى نقد وجه الي النموذج الوظيفى ، هو ذلك الذى تبناه أنصار المدخل الماركسى فى دراسة المجتمع فقد ذهب أنصار المدخل الاخير إلى أن ذلك النموذج ليس فى نهاية الامر سوى إنعكاس للايديولوجية البرجوازية ، أو هو تعبير عن أيديولوجية الوضع القائم Stalus quo ideology (٢٩) .

وعلى الرغم من الإنتقادات العديدة التى وجهت إلى النموذج الوظيفى فى التحليل السوسيولوجى ، إلا أن أغلب علماء الاجتماع يستخدمون بالفعل التحليل الوظيفى اثناء دراساتهم واعمالهم العلمية . فاغلب علماء اليوم – سواء أكانوا وظيفيين أم غير وظيفيين – ينظرون إلى المجتمع أو الجماعة كنسق إجتماعى مكون من عدد اجزاء أو عناصر متفاعلة متبادلة الاعتماد ، كذلك فإن أغلب علماء اليوم يتفقون تماماً مع أنصار ذلك النموذج من حيث إستحالة قيام التنظيم الاجتماعى على أساس الفوضى والإضطراب ، وأن إستمرار الحياة الاجتماعية أو المجتمعية يتطلب توافر مجموعة من النظم والمؤسسات الاجتماعية ، وقيام كل منها بأداء وظائفها المتخصصة بالكفاءة الواجبة ، فكل مجتمع يحتاج إلى مجموعة من العمليات الحيوية مثل التنشئة الاجتماعية وضبط السلوك الإجتماعى وتنظيم إستخدام القوة إلى جانب القيام بمختلف العمليات الإقتصادية الضرورية من إنتاج وتوزيع وإستهلاك بشكل أو بأخر ... الخ . وحتى أنصار الإتجاه الصراعى أو الماركسى فى علم الإجتماع ، وهم الذين يوجهون أقصى أنواع النقد للنموذج الوظيفى ، يتفقون معه من حيث النظر إلى المجتمع كنسق تتفاعل مكوناته وتتساند وتتفاضل وتتبادل الإعتماد وهذه الفكرة تقترب من فكرة التفاعل الجدلى للمجتمع .

وقد يعجب بعض الدارسين من ذلك الحجم الضخم من النقد الذى وجه إلى النموذج الوظيفى ، على الرغم من أن القضايا الأساسية لهذا النموذج هى محل إتفاق عام بين أغلب الباحثين فى علم إجتماع اليوم . ولكننا نستطيع إيجاز أسباب ذلك فى ضوء عاملين أساسين هما :

اولا : عامل موضوعى : يتمثل فى إتهام النموذج الوظيفى بالنزعة الغائية إلى جانب القول بأن هذا النموذج يتيح الفرصة للتفسيرات الذاتية ، حيث يستطيع الباحث أن يلحق بكل ظاهرة إجتماعية وظيفة ، سواء أكانت هذه الوظيفة حقيقة أو متخيلة . يضاف إلى ذلك أن هناك مجموعة من الدارسين يرفضون زعم أنصار ذلك النموذج بأنه النموذج الوحيد للتفسير والتحليل فى علم الإجتماع .

ثانيا : عامل أيديولوجي : وقد وجه أنصار الصراع (وسوف نتناوله بالدراسة فى الفقرة القادمة) نقداً حاداً إلى أنصار النموذج الوظيفى، على إعتبار أنه يمثل إتجاهاً أيديولوجياً ولا يمكن إعتباره نموذجاً علمياً موضوعياً : ويذهب « الفين جولدنر » A. Gouldner إلى أن النموذج الوظيفى – خاصة عند « بارسونز » لايمكن تحليله وفهمه بعيداً عن الظروف الإجتماعية داخل المجتمع الأمريكى . فهذا النموذج هو فى رأى « جولدنر » إستجابة لأزمة العصر ، ولكنها إستجابة من وجهة نظر الطبقة الحاكمة والمالكة ، ولا تعبر عن ظروف أو آمال أو تطلعات أبناء الطبقة الكادحة . فقد ركزت النظرية الوظيفية على المتغيرات المحورية مثل « الإستمرار النظامى » Inistitutional Continuity والتساند الوظيفى Functional interdependence وعلى القانون الأخلاقى Ethical والنسق القيمى Valus system ... الخ ، ويشير « جولدنر » إلى أن هذا التركيز على تلك التغيرات يستهدف محاولة الحفاظ على النظم الإقتصادية والسياسية القائمة فى المجتمع الأمريكى ، والحيلولة دون حدوث تغيرات راديكالية أو جذرية فى تلك النظم (٣٠) .

وقد حول « بارسونز » العالم الإجتماعى إلى عالم أخلاقى ، فما يمارسه الناس فى حياتهم اليومية – سواء أكانت ممارسات إقتصادية أو سياسية – لاتحتل أهمية كبيرة فى التحليل السوسيولوجى ، ذلك لأن ما هو هام فى نظره هو مضمون القيم الجماعية القائمة داخل المجتمع . وقد أسقط « بارسونز » من تحليلاته مجموعة من الظواهر القائمة بالفعل داخل المجتمع الأمريكى كالصراع الطبقى والإقتصادى وحركات التمرد وحركات الجموع والثورات الداخلية ، على إعتبار أنها ظواهر مرضية يمكن تفسيرها فى ضوء علم النفس ، وليست ظواهر إجتماعية سوية تفسر فى ضوء علم الإجتماع . وبقول آخر فإن النموذج الوظيفى عند « بارسونز » يركز على النظام والإستقرار ويتجاهل الصراعات القائمة داخل الحياة الإجتماعية .

وقد كشفت نتائج المسح القومى الذى قام بإجرائه كل من « تيموذى سبريه » T. Spreha و « الفين جولدنر » على علماء الإجتماع فى أمريكا سنة ١٩٦٤ ، عن أن غالبية المشتغلين بذلك العلم فى تلك الدولة يشايعون النموذج الوظيفى فى تحليل ودراسة المجتمع ، فقد وجد أن أغلبهم يركزون على قضايا النظام والأخلاق والقيم والتساند الوظيفى . وقد حاول الباحثان المذكوران إستجلاء إتجاهات العلماء نحو الوظيفية من خلال طرح مجموعة من التساؤلات أهمها (٣١) :

(١) إن التحليل الوظفى والنظرية ما يزالان يحتلان أهمية كبيرة فى علم الإجتماع المعاصر (موافق) (غير موافق)

(٢) تعد المعتقدات والقيم المشتركة هى أهم المصادر الأساسية للإستقرار داخل أية جماعة (موافق) (غير موافق)

وقد كشفت هذه الدراسة عن إنتماء أغلب علماء الإجتماع هناك إلى النموذج الوظيفى . ويتساءل « جولدنر » عن الهدف من تركيز أنصار ذلك النموذج على النظام Order سواء كمشكلة عقلية ، أو كقيمة مركزية . ويجيب على هذا السؤال بأن الهدف منه محاولة تقليل أو إخفاء الصراع الإجتماعى الذى ينبثق عن التناقضات الإجتماعية داخل المجتمع ، وبالتالى يستهدف الحيلولة دون الوقوع فى ما قد يؤدى إليه هذا الصراع من تغيرات عميقة للأساس البنائى للمجتمع . فالتركيز على النظام يعنى محاولة البحث عن أساليب قادرة على تحقيق الإستمرار والثبات داخل المجتمع ، كما يعنى النظر إلى النسق الإجتماعى على أنه يحتوى على مكونات غير خاضعة للتغير . ولكن على الرغم من هذا النقد الأيديولوجى أو التفسير الأيديولوجى للوظيفية ، فإنها تتضمن مجموعة من القضايا الأساسية التى لا يمكن أن يوجد حولها إختلاف ، و قد سبق أن عرضنا لبعضها فيما سبق .

ثالثا نموذج التوازن فى مقابل نموذج الصراع :

يعد نموذج التوازن فى دراسة المجتمع ترجمة خاصة للنموذج الوظيفى ويؤكد نقاد هذا النموذج – كما سبق أن أوضحنا – أنه يحول دون إدراك ظواهر التوتر والقلق والصراع والتناقض الإجتماعى داخل النسق الإجتماعى ، وبالتالى فهو يصلح لأن يكون أداة تخدم الإتجاه السياسى المحافظ . والواقع أن النزعة المحافظة Conservatism ليست خاصية ملازمة بالضرورة للمنظور البنائى الوظيفى ، ذلك المنظور القادر من خلال توجيه معين على معالجة قضايا التغير والتحول الإجتماعى بدرجة عالية من الكفاءة . فالنموذج التوازنى يتضمن أن كل نسق إجتماعى يحقق تلقائياً نوعاً من التوازن من خلال قيام كل نظام بأداء وظيفة تسهم فى قيام النظم الأخرى بوظائفها ، وأن فشل بعض النظم فى أداء وظائفها أمر يسهم فى إختلال التوازن داخل النسق . ولكن أى نسق قادر على إستعادة ذلك التوازن من خلال مجموعة من الميكانزمات الضابطة للتوتر والمعالجة لما يحدث داخله من تصدع وخلل .

وقد بلغت نظرية التوازن قمتها عند « تالكوت بارسونز » وتلاميذه فى أمريكا .

وتنبثق نظرية التوازن فى علم الإجتماع من النظرية العامة للتوازن Homeos tasia كما طبقها « والتر كانون » W. B. Cannon على الفسيولوجيا الإنسانية فى كتابه المشهور بعنوان « حكمة الجسد » . ويناقش « كانون » فى هذا الكتاب العمليات التى تضمن تغذية الأنسجة بالدم بطريقة مستمرة ، ويناقش العمليات التى تؤدى إخراج العادم خارج الجسم ، وأوضح الباحث المذكور أن الجسم العضوى يقوم تلقائياً عقب وقوع أى جرح أو إصابة له ، ببعض العمليات الدفاعية والعلاجية مثل إنقباض الأوعية الدموية المؤدية إلى منطقة الإصابة ، كما يقوم ببعض العمليات الأخرى التى من شأنها إحداث تجلط وزيادة فى إنتاج خلايا الدم الحمراء ...الخ ، ويقول آخر فإن الجسم يحاول تلقائياً ألا يؤدى فقدان الدم نتيجة للجراح ، إلى إختلال توازنه . أى أنه عندما يحدث أى تغيير داخل الجسم فإنه يعمل على الإحتفاظ بالتوازن أو على إستعادته بأقصى قدر ممكن من السرعة ، ذلك لأن بقاء الجسم يعتمد فى النهاية على مدى نجاحه فى أداء هذه العمليات (٣٢) .

وإقتداء بهذا النموذج فقد تصور « بارسونز » المجتمع على أنه نسق قادر على الإحتفاظ بتوازنه بإستمرار ، وعلى إستعادته إذا ماتعرض لعوامل طارئة – داخلية أو خارجية – من شأنها إحداث خلل فى ذلك التوازن فقد تكون بعض الأسر داخل المجتمع مفككة بحيث تفشل فى تنشئة أبناءها تنشئة إجتماعية سليمة ، مما قد يسهم فى إنحرافهم عن معايير المجتمع فى شكل إرتكاب بعض الجرائم ، وهذا أمر يؤدى إلى إختلال التوازن القيمى والإجتماعى داخل المجتمع . وهنا يقوم المجتمع بمجموعة من العمليات التى من شأنها إستعادة التوازن ، مثل تكثيف برامج الخدمة الإجتماعية بالنسبة لهذه الأسر وإستحداث مساكن مناسبة لهم وإعادة تأهيل أعضائها إجتماعياً ، ومهنياً وإنشاء مراكز إجتماعية للعمل مع الشباب وإزالة الأحياء المتخلفة التى تسهم فى ظهور مثل هذه الأسر المفككة ... الخ . وهكذا يمكن التحكم فى مصدر المشكلة المسببة لإختلال التوزن .

والواقع أن نموذج التوازن ينبثق فى جوهره عن النموذج الوظيفى . ولم تسهم محاولة علماء الإجتماع تطبيق فكرة التوازن العضوى على النسق الإجتماعى ، بأية إضافة إلى ماقدمه أنصار النموذج الوظيفى من مماثلة بين الكائن العضوى والكائن الإجتماعى . بل أن هناك من الباحثين – مثل إنكلز – من يذهب إلى أن هناك العديد من أوجه النقد وجهت إلى محاولة تطبيق نموذج التوازن العضوى على النسق الإجتماعى تأثراً بآراء « كانون » وهناك العديد من الشواهد التاريخية التى تؤكد عدم قدرة العديد

من المجتمعات على مواجهة مشكلاتها مما أدى إلى حدوث العديد من التغيرات العميقة فى أبنيتها الإجتماعية والثقافية وفى نظمها ونسق الأدوار والمراكز والعلاقات والتفاعلات داخلها .

يضاف إلى ذلك كله أن تطبيق نموذج التوازن الفسيولوجى على المجتمع أو النسق الإجتماعى يفترض معرفة خصائص الحالة النموذجية للنسق أو للمجتمع Optimum state تلك التى توجد قبل حدوث إختلال التوازن ، والتى يجب أن يعود إليها نتيجة العمليات التوازنية التى تظهر فى مواجهة هذا الإختلال . وإذا كان تحديد الحالة المثالية أمراً ممكناً فى حالة الكائن العضوى مثل عدد كرات الدم ودرجة الحرارة وسرعة النبض ... الخ - فإن هذا التحديد الدقيق أمر متعذر بالنسبة للمجتمع .

وهناك إعتراض ثالث وجه إلى نموذج التوازن القائم على تطبيق نموذج التوازن الفسيولوجى على المجتمع . ففى الجسم العضوى هناك مجموعة من المراكز العصبية الكيميائية المحددة تحدث التوازن ، يمكن تحديد مواقعها بدقة ،أما داخل المجتمع فإننا لايمكننا أن نحدد مثل تلك العمليات والمراكز بالدقة المذكورة .

أما الإعتراض الرابع فإن يتمثل فى أن هذا النموذج يعجز عن أن يفسر لنا التغير الإجتماعى والتحولات السياسية والإقتصادية عبر التاريخ . والواقع أن أعنف نقد وجه إلى ذلك النموذج التوازنى صدر من أولئك الذين يتبنون النموذج المضاد وهو نموذج الصراع Conftict model ويذهب أنصار ذلك النموذج الأخير إلى أنه من العبث أن نتصور أن المجتمع - خاصة المجتمع الحديث - يسوده نوع من التوازن أو أنه يقوم فى جوهره على النظام والإستاتيكية . فالمجتمعات حسب تصور نموذج الصراع تقوم فى جوهرها على التناقض أو الصراع فى كافة أشكاله ، خاصة صراع المصالح والصراع الطبقى والصراع القيمى والصراع السياسى والإقتصادى أو الإجتماعى بوجه عام . ففى كل مجتمع - على مدى التاريخ - وجد صراع أساسى بين طبقة الملاك الأغنياء المتحكمين ، وبين طبقة العمال الأجراء الكادحين ، أو صراع بين أولئك الذين يحاولون الحفاظ على الأوضاع لإتفاقها مع مصالحتهم ، وبين الذين يناضلون من أجل تغيرها من أجل تحقيق مصالحهم كذلك .

فالنموذج التوازنى فى نظر أنصار نموذج الصراع يحاول - بوعى أو بدون وعى - الحفاظ على الأوضاع القائمة . وبدلاً من أن يسهم نموذج التوازن فى الكشف عن الحقيقة الإجتماعية ورؤية الواقع كما هو ، فإنه يحاول أن يضع أمام أعيننا نظارة وردية

اللون لتشويه صورة هذا الواقع وإخفاء الحقائق المتعلقة بالصراع على المصالح والأهداف الإقتصادية ، أو إخفاء المتناقضات الإجتماعية القائمة .

وأهم من يمثل نموذج الصراع فى علم الإجتماع « لويس كوزر » L. coser و « رالف دهر ندروف » R. Dahrendorf و « جاتلنج » J. Gatlung (٣٣) . كذلك ظهرت مجموعة من علماء الإجتماع المهتمين بالنقد السوسيولوجى . إستطاعوا دعم هذا النموذج . وفى مقدمة هؤلاء العلماء يأتى « سى رايت ملز » C.R. Mills (٣٤) . وعلى الرغم من أن مفهوم الصراع قديم فى الفكر الإجتماعى ، إلا أنه إستطاع أن يمارس تأثيراً كبيراً فى الفكر السوسيولوجى إعتباراً من ظهور النظرية الماركسية ، التى أكدت أن تاريخ المجتمعات حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقى والتناقضات الإجتماعية بين الطبقات المالكة المسيطرة والطبقات الكادحة المأجورة .

وقد أوضح « ماركس » و « إنجلز » هذا الرأى بجلاء فى صدر بيانهم الشيوعى الذى يشير إلى أنه قد وجد فى كل مجتمع نظام معقد من التدرج الطبقى ومن المراتب الإجتماعية . ففى روما كانت طبقات الأشراف والفرسان والدهماء والعبيد ، وفى العصور الوسطى كان هناك السادة الإقطاعيون والأتباع ورؤساء الحرف والصناع ورقيق الأرض . كذلك فقد كان هناك نوع من التدرج الداخلى على مستوى كل طبقة . أما فى المجتمع البرجوازى الحديث ، فإنه لم يقضى على الصراع الطبقى ، وإنما استحدث أنواع جديدة من الطبقات وصوراً جديدة من القهر وأشكالاً جديدة من الصراع .

وينظر أنصار نموذج الصراع إلى الدولة على أنها جهاز طبقى فى خدمة الطبقة المالكة ، كما ينظرون إلى السلطة السياسية على أنها هى السلطة التى تنظمها طبقة إجتماعية من أجل إخضاع طبقة أخرى . ويعالج هؤلاء الباحثون العمليات الإجتماعية من خلال مفهومى الطبقة والصراع . وتتألف الطبقة من أولئك الذين يشغلون موقعاً متشابهاً من علاقات الإنتاج وفى مقدمتها علاقات الملكية . ويقول آخر تتألف الطبقة بطريقة نهائية من خلال التضامن الطبقى ووحدة الدور الإنتاجى ووحدة المصالح الإقتصادية . ويفترض التضامن الطبقى وجود الوعى الطبقى ؛ الذى يستند بدوره إلى إيديولوجية (٣٥).

ولاشك أن كلاً من النموذجين السابقين – نموذج التوازن ونموذج الصراع – يعكسان قدراً من الحقيقة ، وأن كان أى منهما لايعكس الحقيقة كاملة ، والواقع أننا

لايمكن فى هذه الحالة أن نطرح السؤال التالى : أى النموذجين أقرب إلى الحقيقة أو أكثر قدرة على التعبير الواقع ؟ فمثل هذا السؤال تتعذر الإجابة علية . فكل مجتمع يعكس قدرا من التوازن والنظام كما يعكس قدرا من الصراع والتناقضات فى نفس الوقت .

ويشير « موريس كوهين » M, Gohen فيلسوف المناهج إلى أن العلوم الإجتماعية تقوم الآن على أساس مجموعة من التعميمات المتناقضة . بحيث يمكن القول بأن كلاً منها صادق ولكن إلى حد معين فقط . ونتيجة لعجز العلوم الإجتماعية حتى الآن عن إطلاق نظرية جامعة مانعة قادرة على تفسير الواقع الإجتماعى تفسيراً موضوعياً مقنعاً ، فإنه يجب علينا عندما نقوم بدراسة هذا الواقع أن نأخذ فى إعتبارنا كافة النظريات الممكنة بدون تحيز (٣٦).

رابعا: نموذج العلم الطبيعى

يعد هذا النموذج من أقدم النماذج التى قدمت لدراسة المجتمع . فقد أشار « كومت » قبل التوصل إلى مصطلح علم الإجتماع Sociology إلى إمكانية قيام ميدان جديد للدراسة الإجتماعية أطلق عليه « علم الفيزياء الإجتماعية » Social phisics وهناك العديد من علماء الإجتماع يحاولون التوصل إلى إستنتاج بعض المبادىء السوسيولوجية التى تصاغ على غرار القانون الطبيعى . ومن أمثلة تلك المحاولات مبدأ القصور الذاتى الإجتماعى Principle of social inirtia الذى قدمه لنا « بارسونز » والذى ينص على ما يأتى « تظل أية عملية من عمليات الفعل الإجتماعى ثابتة من حيث المعدل و الإتجاه مالم تعوق أو تنحرف بفعل قوى دافعة معارضة » (٣٧) .

A given process of (Social) action will continue unchanged in rat and direction unless impeded or deflected by opposing motivational forces .

وقد تبنى العديد من علماء الاجتماع وفى وقد تبنى العديد من علماء الإجتماع وفى مقدمتهم « جورج لندبرج » Lundberg و « ستيورات دود » Dodd فكرة إمكان تطبيق منهج العلوم الطبيعية عند دراسة الحياة الاجتماعية ، بهدف التوصل إلى القوانين التى تحكم حركة التفاعلات والعلاقات الإجتماعية . فالعلم فى نظر « لندبرج » سواء أكان طبيعيا أم إجتماعياً يعد وسيلة فنية للتوافق ، ذلك لأن كل إستقصاء يبدأ بتوتر معين فى الكائن المستقصى . ويؤكد ذلك الباحث أن كافة الظواهر التى يهتم بها

العلم تتكون من إنتقالات الطاقة (أى الحركة) فى العالم الطبيعى . وتأخذ كل حركة مكاناً فى الزمن وتتم داخل موقف معين : وبناء على ذلك فإن موضوع العلوم الإجتماعية هو حركات الناس (سلوكهم) التى تحدد مواضعهم داخل المواقف الاجتماعية (٣٨) ويناقش الباحث المذكور قضايا التفاعل والإتصال الاجتماعيين فى ضوء مفهوم الحركة أو السلوك . فالتفاعل عبارة عن السلوك المتبادل بين عدة أفراد والاتصال هو إستخدام الرموز الناجمةعن التفاعل . كذلك يمكن دراسة الإتصال من خلال الترابط والتفكك ، أو الحركات التى تتم فى إتجاه موقف معين أو بعيداً عنه . ويشبه هذا التفسير الحركى ، حركات الجذب والطرد داخل الذرة .

ويرفض « لندبرج » الإصلاحات التقليدية غير الدقيقة مثل « الشعور » و «الأهداف» و «القيم» و « الدوافع » . ويؤكد ضرورة إستخدام التعريفات الإجرائية . فالظواهر الموضوعية فى نظره ، هى تلك التى يتطبق عليها مقاييس الإتفاق والتأييد والتنبؤ . فالمكان هو ما يمكن قياسه بأداة من أدوات القياس (كالمتر) والذكاء هو ما تقيسه إختبارات الذكاء ويرفض «لندبرج» كذلك التحليل الوظيفى للقيم . ويفضل دراستها على أنها الصور السلوكية المستمرة خلال مرحلة زمنية معينة . والواقع أن « لندبرج » بهذا الشكل هو خير ممثل للإتجاه السلوكى فى علم الإجتماع .

وقد ظهرت عدة محاولات أخرى للتوصل إلى قوانين سوسيولوجية تشبه تلك التى يتوصل إليها الباحثون فى المجال الطبيعى . فقد حاول « دوركيم » التوصل إلى القانون الذى يحكم ظاهرة الإنتحار ، وحاول « دود » أن يقدم لنا نظرية كمية أو رياضية فى تفسير المجتمع أطلق عليها نظرية المواقف Situation theory فالموقف الإجتماعى يتألف من أربعة عناصر هى الزمان والمكان والسكان وخصائصهم المختلفة . وقد عرض هذا التصور فى صورة معادلة رياضية كما يلى (٣٩) .

الموقف = السكان وخصائصهم والمكان والزمان . $S = p. I. L. T.$ وتثير قضية إمكانية تطبيق المنهج العلمى المستخدم فى العلوم الطبيعية فى مجال دراسة المجتمع خلافاً كبيراً أو عميقاً بين المشتغلين بعلم الإجتماع والأنثروبولوجيا الإجتماعية . ويزداد هذا الخلاف حدة عندما يحاول البعض تطبيق قوانين المكانيكاعلى المجتمع . ويمكن تفسير إصرار بعض الباحثين على الإلتزام بالنموذج الطبيعى فى الدراسات الإجتماعية ، فى ضوء نجاح العلوم الطبيعية فى التوصل إلى قوانين مضبوطة أمكن بناء عليها التنبؤ بالظواهر والتحكم فيها بدرجة عالية من الدقة . وهكذا بدت العلوم التجريبية وكأن لديها المفتاح السحرى القادر على تفسير كافة الظواهر بما فى ذلك

الظواهر الإجتماعية .

وقد دفع هؤلاء العلماء إلى إتخاذ ذلك الموقف ، ضيقهم بالإضطراب فى المفاهيم السوسيولوجية وغموض العلاقة بين مختلف الظواهر والمتغيرات الثقافية ، وعدم دقة النتائج التى وصل إليها علماء الإجتماع بعد دراسات طويلة ومضنية . ويشير هؤلاء العلماء – أنصار المنهج العلمى الطبيعى – إلى أن علم الإجتماع يمكن أن يكون نسقاً نظرياً طالما أن غايته تفسير الحوادث والظواهر وفهم العلاقات الرابطة بينها والتوصل إلى القوانين التى تحكمها . كذلك فإن علم الإجتماع فى نظرهم علم تجريبى حيث أنه لايقوم على أساس تأمل نظرى وإنما يقوم على أساس الملاحظة والتجربة .

وإذا كان المقصود بنجاح العلوم الطبيعية ، هو ما حققته من كفاءة مجال الفهم والتفسير والتنبؤ ، فإن علم الإجتماع سوف لايحقق نجاحاً ما لم يسهم فى تزايد فهمنا للواقع الإجتماعى وتفسيره والوقوف على القوانين التى تحكمه والتنبؤ بالظواهر الإجتماعية ، وإذا كان من الممكن العلم الفلك أن يتنبأ بظواهر الكسوف الخسوف ، فلم لايستطيع علم الإجتماع التنبؤ بالتغير الإجتماعى والثقافى وقيام الثورات وظواهر القيم والتحضر وتغير شكل الأسرة أو النظام الإقتصادى ... الخ .

ويذهب أنصار النموذج الطبيعى إلى أنه إذا كانت الظواهر الإجتماعية تبدو الآن معقدة ولايمكن إخضاعها للقياس الكمى وتتعدد متغيراتها بشكل لا يمكن حصره ، فإن هذا هو نفس الموقف الذى واجهه علماء الطبيعة فى بداية قيام ذلك العلم . ولهذا فإنه يمكن التغلب على هذه العقبات من خلال الإستمرار فى البحث العلمى وتحقيق الفروض المطروحة فى هذا الميدان بإستخدام المنهج العلمى ، تماماً كما فعل علماء الطبيعة خلال المرحلة المماثلة من نمو علمهم بمعمل . وإذا كانت التجارب المعملية أمراً متعذراً فى مجال علم الإجتماع بعكس الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية ، فإن أنصار النموذج الطبيعى يرون أن التاريخ يمكن أن يمدنا بمعمل طبيعى ، كما يمكن أن تدرس المجتمعات خلال مراحل معينة وفى ظروف معينة تكون هى الظروف المطلوب دراستها ، وأخيراً فإن إستخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية يتيح لنا درجة عالية من الضبط المنهجى .

وقد ظهر فى الدراسات الإجتماعية مذهب أطلق عليه المذهب التاريخى Historicism يذهب أنصاره إلى إمكانية تطبيق المنهج فى دراسة الحياة الإجتماعية ، وأنه من الممكن إكتشاف قوانين الحركة التاريخية أو قوانين التغير والتطور الإجتماعيين عبر التاريخ . ويرى أنصار المذهب التاريخى أن علم الإجتماع ليس فى نهاية الأمر سوى علم

التاريخ النظرى (٤٠) ويمكن إعتبار « ماركس » من أنصار نموذج العلم الطبيعى لإيمانه القوى بوجود قانون يحكم أى مجتمع فى حركته وتغيره ، إلى درجة أنه يذهب إلى أنه إذا ما إكتشف مجتمع من المجتمعات قانونه الطبيعى الذى يعين حركته ، فلن يمكنه ذلك من تخطى المراحل الطبيعية لتطوره أو حذفها من الوجود بجرة قلم ، ولكن فى إستطاعته أن يفعل شيئا واحدا فقط وهو التقليل من آلام الوضع وتقصير مدتها (٤١) ويتفق « ماركس » فى هذا مع أنصار الداروينية الإجتماعية الذين يرون أن التطور الإجتماعى محكوم بقوى خارجة عن سيطرة البشر ، وأن كان هناك إختلاف بينهما من حيث المضمون والأهداف .

ويسوق أنصار النموذج الطبيعى مجموعة من الدعاوى المؤيدة لتطبيق المنهج العلمى فى دراسة المجتمع الإنسانى ، يحسن أن نورد أهمها بإيجاز فيما يلى :

أولا : إن الإنسان جزء من العالم الطبيعى وكذلك المجتمع الإنسانى ، بحيث يخضع كل منهما لنفس القوانين الطبيعية . فإذا كان من الممكن إكتشاف القوانين التى تحكم الظواهر الفلكية أو الحيوية أو الكيميائية ، فإنه يمكن بنفس لأسلوب إكتشاف القوانين التى تحكم علاقة الإنسان داخل المجتمع .

ثانيا : إذا كان من الصعب تتبع التاريخ الإنسانى إلى أعماقه البعيدة بدرجة عالية من الثقة ، فإن التشابه بين أعمال الإنسان والإرتباط الحتمى بينه وبين الأرض التى يعيش عليها ، والتماثل الملحوظ فى طبيعة الوقائع التاريخية ، كل هذه أمور تؤدى إلى ظهور التكرار والتواتر الذى يتيح الفرصة لتطبيق المنهج العلمى .

ثالثا : إن قيام المجتمع محكوم بمجموعة معينة من الظروف التى يمكن إكتشافها من خلال المنهج المقارن ، الأمر الذى يمكن معه التوصل إلى مجموعة العموميات الإجتماعية والثقافية التى تقف وراء التنوع والإختلاف الظاهرين . فعلى الرغم من الإختلاف فى التفاصيل أو فى الشكل ، فهناك إتفاق فى المبادىء العامة ، وهو ما يستهدف علم الإجتماع الكشف عنه .

رابعا : لا يعد المنهج العلمى شيئا ماديا ولكنه فى جوهرة أسلوب عقلى محدد فى التفكير . فالطبيعة العقلية للمنهج هى ما تمكننا من إستخدامه فى دراسة أية ظاهرة أياً كان نوعها .

خامسا : يختلف المجتمع قطعا من حيث مادته وظواهره عن مادة وظواهر العلوم الطبيعة ولكن هذا الاختلاف لا يتعلق بالمنهج ، ولكنه يتصل بأسلوب البحث وأدواته فنحن

فى دراسة المجتمع لا تخضع الإنسان للتجارب العملية لإمكان التثبت من صحة القضايا أو الفروض ، ذلك لأن تنوع البيئات الثقافية والتاريخية يتيح لنا فرصة التنوع فى الشروط والظروف . وهكذا فإن يمكن فى مجال علم الإجتماع أن تستخدم المقارنة والتجارب الطبيعية والأساليب الإحصائية ، كبديل ممكن ومقبول عن التجارب المعملية فى العلوم الطبيعية وقد أستطاعت بعض العلوم الإجتماعية أن تصل بالفعل من خلال إستخدام هذه الأساليب إلى قوانين موضوعية ، أمكن الإستفادة منها فى مجالات التنبؤ والتحكم والضبط والتخطيط ، كما هو الحال فى علم الإقتصاد وعلم التربية وعلم النفس الإجتماعى .

سادسا : يخلط المعارضون لتطبيق المنهج العلمى على دراسة الظواهر الإجتماعية بين المجتمع والثقافة . فالمجتمع هو مجموعة التفاعلات والعلاقات والجماعات القائمة داخل بقعة معينة من الأرض ، خلال فترة زمنية محددة . أما الثقافة فهى ما ينتج عن هذه التفاعلات والعلاقات من آثار مادية ولا مادية . ويمكن فى الواقع من خلال تطبيق المنهج العلمى إكتشاف القوانين التى تحكم بناء العلاقات والجماعات بغض النظر عن التنوع الثقافى الذى ينجم عن تلك العلاقات .

ويجب أن يميز فى هذا الصدد بين الإجراءات العامة للعلم أو للمنهج العملى وبين النظريات المعينة فى نطاق العلوم الطبيعية . فعلم الإجتماع يشارك ويستفيد بدون شك من التقدم العام للمنهج العلمى . ولكن هذا لايعنى محاولة تطبيق المبادىء التى يتم الكشف عنها فى مجال العلوم الطبيعية بإستخدام ذلك المنهج ، على الحياة الإجتماعية ، وعلى سبيل المثال فإنه من الخطأ محاولة إستخدام مبدأ الجذب المتبادل بين الأجسام الطبيعية فى تفسير العلاقة بين الأشخاص أو الجماعات أو المجتمعات .

والواقع أن محاولة بعض علماء الإجتماع الإستعانة ببعض النماذج التفسيرية explanatory models المأخوذة من العلوم الطبيعية ، فى مجال فهم ظواهر المجتمع ، لم تقدم إسهامات ذات شأن فى مجال التحليل السوسيولوجى فالمصطلحات السوسيولوجية عندما تصاغ فى لغة العلوم الطبيعية تصبح فارغة المضمون . ذلك لأننا على سبيل المثال لا نسيطيع تحديد الوحدات الأساسية لبعض المصطلحات مثل « معدل التغير » Rate of change أو الإتجاه Direction . ولم يستطع أن يقدم أنصار ما يطلق عليه « علم الإجتماع الميكانيكى » أية إسهامات فعالة فى مجال فهمنا للواقع الإجتماعى ذلك أن ما قدموه لم يكن فى التحليل الأخير سوى مجموعة من القضايا فارغة المضمون مثل قولهم أن المجتمع مملكة آلية داخل نطاق الطبيعة الكلية ، وأن الفرد

داخل المجتمع يتحرك وفق نطاق آلى ، وأن حياة الإنسان داخل المجتمع عبارة عن مجموعة من الحركات مثل حركة الكواكب وحركة الدم داخل الجسم العضوى ، وأن المجتمع نظام جرمى يقوم على أساس التجاذب والتنافر بين الأعضاء ... الخ . وقد حاول بعض الباحثين مثل « هنرى كارى » H. Carey وهو من الرواد الأول لعلم الإجتماع الأمريكى فهم المجتمع فى ضوء ثلاثة قوانين طبيعية هى قانون الجاذبية ، وقانون إنتقال الحرارة ، وقانون فناء المادة (٤٢) . وقد سار « بارسونز » فى نفس هذا الإتجاه عندما صاغ قانون القصور الذاتى الإجتماعى والذى سبق أن أشرنا إليه .

ويشير « إنكلز » إلى أنه على فرض أننا إستطعنا أن نعطى مضموناً له معنى لمفاهيم الإجتماع المستوردة من العلوم الطبيعية ، فليس هناك ما يبرر إفتراض التماثل الكامل بين العلاقات التى تربط بين الظواهر والأشياء الطبيعية ، وبين تلك التى تربط بين الظواهر والأشياء الإجتماعية . وعلى العكس من ذلك فهناك ما يدعو إلى القول بعدم التماثل .

ولم تسهم تلك المحاولات التى حاولت تفسير الظواهر الإجتماعية فى ضوء المبادىء الإجتماعية فى زيادة فهمنا للعالم الإجتماعى ، بل أنها أسهمت فى تعويق علم الإجتماع عن التوصل إلى الفهم الموضوعى لظواهره وقضاياه . ويمكن أن نعطى مثالاً على تلك المحاولات « جورج زيف » C.K. zipf أستاذ الفقه فى جامعة هالافارد وأحد أنصار النموذج الطبيعى فى العلوم الإجتماعية . فقد حاول هذا المفكر تفسير حركة إنتقال الناس فى المكان فى ضوء مبدأ « أدنى حد ممكن من الجهد » وهو مبدأ مستعار من العلوم الطبيعية principle of least effort فهجرة الناس – فى نظره من مدينة إلى أخرى أو من مكان إلى آخر ، ترتبط إرتباطاً وظيفياً بالمسافة التى تفصل بين المكانين ، لأن الجهد الذى سوف يبذل يتناسب طردياً مع تزايد المسافة .

ولكن « زيف » لم يستطع من خلال هذا النموذج التفسيرى المستعار أن يفسر لنا ظاهرة الهجرة كما تحدث بالفعل فى الواقع الإجتماعى . وقد حاول « سمويل ستافرو » S. Stouffer تفسير هذه الظاهرة – الهجرة – فى ضوء عوامل إجتماعية تتمثل فى ما أطلق عليه « الفرص الوسيطة Intervening opportunity فحركة الناس فى المكان ترتبط بالفرص المتاحة أمامهم داخل المناطق المهاجر إليها ، وبمدى قدرة هذه الفرص على إستبقاء المهاجرين فى المكان الجديد . وقد أخذ « ستافرو » فى إعتباره تأثير عامل التنافس بين المهاجرين على نفس الفرص المحدودة على حركة الهجرة ذاتها . وأشار الباحث المذكور إلى ضرورة التخلى عن الإستعانة بالمقاييس الفيزيقية مثل البعد المكانى

عند دراسة ظاهرة الهجرة كظاهرة إجتماعية وأنه بدلاً من ذلك يجب الإستعانة بالمقاييس والعوامل الإجتماعية ، تلك التى تستطيع أن تفسر لنا مثل هذه الظاهرة .

وبوجه عام نستطيع القول بأن إستخدام الصيغ الفيزيقية البسيطة ، فشل فى تقديم تفسير تكاملى مقنع للظواهر الإجتماعلية . فمبدأ « أدنى حد ممكن من الجهد يحاول تفسير ظاهرة الهجرة فى ضوء مفاهيم غير مناسبة كالمسافة وعدد الأشخاص وبالتالى يعجز عن أن يفسر لنا الهجرة وإتجاهاتها ومشكلاتها ومعوقاتها ... وعلى العكس من ذلك فإن النموذج السوسيولوجى فى التفسير الذى قدمه « ستافرو » ساهم بالفعل فى زيارة فهمنا للظاهرة الهجرة ، حيث أنه ناقشها فى ضوء عوامل إجتماعية كالفقر والفرص الإقتصادية والإجتماعية والنفقات المالية والتنافس بين المهاجرين ... الخ .

وقد تعرض النموذج الطبيعى إلى العديد من ألوان النقد ، كان أقواها ذلك الذى قدمه « سوركين » و « فيبر » وغيرهما من علماء الإجتماع ، وقد وصل الأمر بهؤلاء النقاد إلى حد رفض إمكانية تطبيق المنهج العلمى المستخدم فى دراسة الظواهر الطبيعية ، عند دراسة الظواهر والعلاقات الإجتماعية . فقد إنتقد « سوركين » P. Sorokin ما أطلق عليه « هوس العدد » أو « جنون الكم » فى الدراسات السوسيولوجية . وقد تأثر « سوركين » فى هذا الإتجاه « بماكس فيبر » M. weber الذى أكد على وجود فروق جوهرية بين الظاهرة الإجتماعية وبين الظاهرة الطبيعية . فالظواهر الأولى لها معنى داخلى إلى جانب أن لها هدف تسعى إلى تحقيقه ، ويصبح هدف الإنسان من خلال هذا المعنى مختلفاً بالضرورة عن الهدف الذى تسعى إليه حركة الأجسام الطبيعية فى الفضاء . وهكذا تسقط محاولة الإستعانة بالنماذج التفسيرية للعلوم الطبيعية فى مجال علم الإجتماع .

ويشير « سوركين » إلى أن النموذج الطبيعى فى علم الإجتماع يعجز عن أن يقدم تفسيراً مقنعاً للثورات ، أو للمعانى التى تقف وراء الطقوس الدينية ، أو القيم ذات الدرجة العالية من القداسة أو للجهود التى يبذلها الإنسان فى مجال الفن والأدب كذلك يذهب « فيبر » إلى أننا لانسطيع دراسة الظواهر الإجتماعية مثل إضراب العمال أو سقوط الحكومات أو تقلب الأسواق أو الصراعات الإجتماعية بنفس الطريقة التى تدرس بها الظواهر الطبيعية مثل حركة الكواكب أو سقوط الأجسام الطبيعية فمحاولة دراسة الظواهر الطبيعية لا تتطلب سوى إجراء ملاحظات خارجية لها . وعلى العكس من ذلك فإننا نجد أن للظواهر الإجتماعية معنى داخليا يتصل بالدوافع فتفسير ظاهرة

إضراب العمال أو الصراع السياسى أو إنخفاض معدل المواليد ... يتطلب الوقوف على دوافع العمال ودوافع أعضاء الأحزاب السياسية وأهداف أولئك الذين خفضوا من معدلات إنجابهم . وهذا هو ماحدا « بفيبر » إلى التأكيد على ضرورة إستخدام منهج جديد عند دراسة الظواهر الإجتماعية ، يختلف عن منهج العلوم الطبيعية ، وهو ماأطلق عليه « منهج الفهم » method of understanding : Verstehen) .

وهناك طائفة من علماء الأنثروبولوجيا مثل « إيفانز بريتشارد » E. pritch-ard يعترض على إمكانية إعتبار الأنساق الإجتماعية على أنها أنساق طبيعية Natu-ral systemes ، يمكن دراستها من خلال المنهج العلمى ، كما يمكن إكتشاف القوانين التى تحكمها ، بدون ضرورة الرجوع إلى تاريخها و « بريتشارد » ينتقد أحد مسلمات الإتجاه الوضعى فى علم الإجتماع والأنثروبولوجيا الإجتماعية . وهو يذهب إلى أن تلك المسلمة تعبر عن الوضعية النظرية فى أسوأ صورها . ويتحدى أنصار هذا الرأى بأن يعطونا مثالاً واحداً على ما يطلقوا عليه « قوانين سوسيولوجية » أو قوانين فى الأنثروبولوجيا الإجتماعية .

ويؤكد « بريتشارد » أنه لايوجد فى الأنثروبولوجيا الإجتماعية ما يشبه ولو من بعيد – قوانين العلوم الطبيعية ، ويرى أن كل ما أمكن الوصول إليه فى هذا الشأن هو مجموعة من الأحكام الحتمية أو الغائية أو القيمية . وقد أتت كل التعميمات التى حاول العلماء إطلاقها غامضة أو فضفاضة مما يقلل من أهميتها على فرض صدقها . ويشير « بريتشارد » إلى أن أغلب التعميمات التى صدرت فى العلوم الإجتماعية ليست سوى تكرار للمعانى الجزئية ، أو إبراز للأشياء العادية فى صور أخرى على مستوى إستدلال ساذج وبسيط .

وقد حاور الأنثروبولوجى البولندى « أندريجسكى » S Andrzegeski فى إحدى مقالاته بمجلة « مان » mun تبنى رأى مضاد لرأى « بريتشارد » حيث أكد إمكانية دراسة النسق الإجتماعى والظواهر الإجتماعية من خلال المنهج العلمى ، كما أكد وجود قوانين فى مجال الحياة الإجتماعية . وقد ضرب مثلا على تلك القوانين بالقضايا التالية يرتبط نظام تعدد الزوجات بالتفاوت الإقتصادى الشديد فى المجتمعات البدائية . وأن الحروب تؤدى إلى ظهور الحكم الإنفرادى . وأن الزيادة الكبيرة فى عدد السكان تؤدى إلى الحرب . ويذهب الباحث المذكور إلى أن هناك العديد من القوانين الإجتماعية الأخرى ويرجع قلة عددها نسبياً بالمقارنة بالقوانين الطبيعية إلى حداثة هذه العلوم (٢٤)

ولكن أحد الأنثروبولوجين فى بريطانيا فند رأى « أندر يجسكى » السابق فقد أوضح اللورد « راجلان » L. Raglan أنه ليس سمة تعاون إقتصادى لدى قبائل إستراليا ، ومع ذلك أنهم يعرفون نظام تعدد الزوجات ، كذلك فإن قبائل الماساى شرق إفريقيا من أشد الشعوب حبا فى الحرب ، ومع ذلك فالحكم فيها ديموقراطى ولم يظهر داخلها مستبد واحد . وأخيراً فإن بلاد البنغال متخمة بالسكان ، ومع ذلك فهم من أشد الشعوب حباً فى السلام (٢٥) .

ويذكر « بريتشارد » إمكان إعتبار الظواهر والأنساق الإجتماعية أنساقاً طبيعية فلا يمكن مقارنة النسق القانونى أو الأسرى على سبيل المثال بالنسق الفسيولوجى أو بالنسق الذى ينظم الكواكب السيارة . ويؤكد الباحث المذكور أنه من العبث بالنسبة للباحث فى قضايا المجتمع أن يبحث عن قوانين عملية . ويشير إلى إننا فى العلوم الإجتماعية لسنا ملزمين بأن نبرهن على عدم وجود مثل تلك القوانين ، وإنما على القائلين بوجودها التدليل على ذلك .

فالأنثروبولوجيا الإجتماعية فى نظر « بريتشارد » فرع من فروع الدراسات٨٩٠ الإنسانية وليست من ضمن العلوم الطبيعية ، ذلك لأن الأنساق الإجتماعية أنساق خلقية moral وليست أنساقاً طبيعية . والهدف من هذه الدراسات الإجتماعية يتمثل فى الكشف عن الأنماط والنماذج وليس الوصول إلى قوانين كما أنها تحاول التدليل على خلو النسق الإجتماعى من التناقض من خلال بيان التساند بين مكوناته ، وليس من شأنها التدليل على وجود علاقات ضرورية بين مختلف أنواع النشاط الإجتماعى . وتقوم العلوم الإجتماعية بالتأويل أكثر مما تقوم بالتفسير وهذه الإختلافات فى نظره جوهرية بين العلوم الإجتماعية والعلوم الطبيعية (٢٦) .

على أن التشكيك فى إمكانية تطبيق نموذج العلوم الطبيعية على دراسة المجتمع ببنائه ونظمه ، أمر لايتعلق بقضية علمية علم الإجتماع . فعندما نقول بأن نماذج علم الطبيعة أو الفلك أو الكيمياء لا تتوافق مع التحليل الفسيولوجى ، أو لاتسهم فى زيادة فهمنا للواقع الإجتماعى ، أو لاتقدم لنا تفسيراً مرضياً للظواهر الإجتماعية ، فإن هذا لايعنى إستحالة قيام نظام علمى موضوعى لدراسة المجتمع . ولعل مصدر الخلط يكمن فى زعم أنصار النموذج الطبيعى أن ذلك النموذج هو الطريق الوحيد لفهم المجتمع ، أو لإضفاء الطابع العلمى على علم الإجتماع .

والحق أنه يجب أن تفصل تماماً بين هذين الأمرين . فالأنساق الإجتماعية تتسم بأن لها تاريخاً وأن لها معنى كما تتعلق بالعلاقة بين كائنات لها إرادات مستقلة وتؤمن بقيم ومعتقدات موجهة لنماذجهم السلوكية . ولهذا فإنه من المستحيل أن نفهم تلك الأنساق بنفس أسلوب فهمنا للظواهر الطبيعية التى لا تتسم بالتاريخية أو المعنى أو التوجيه القيمى أو الأدارة . ولكن هذا الخلاف لايتعلق بالمنهج العلمى كمنهج ، ولكنه يتعلق بأسلوب الدراسة وبأدواتها فنحن فى علم الإجتماع يمكننا أن نستخدم المنهج العلمى كخطوات عقلية على إعتبار أن المنهج واحد فى جيمع العلوم . ولكننا يجب أن نعتمد على أساليب تعتمد على أدوات مختلفة فى جمع المادة الميدانية ، قادرة على إمدادنا ببيانات صادقة ومعبرة عن الواقع . أما عن قضية القوانين العملية فى مجال علم الإجتماع ، فهى قضية لا يمكن حسمها فى هذه المرحلة من التقدم المنهجى والنظرى لذلك العلم .

النماذج الإحصائية والرياضية :

يتزايد الإهتمام بالإحصاء فى العلوم الإجتماعية . وتعد الأساليب الإحصائية مجرد وسائل أو أدوات أو تكنيكات للبحث . ويتضمن إستخدام علماء الإجتماع للأساليب الإحصائية أنهم يقبلون الإستعانة ببعض النماذج الرياضية فى وصف وتحليل بعض جوانب الحياة الإجتماعية . وينظر الباحثون إلى الأساليب الإحصائية فى البحث الفسيولوجى على أن لها طابع حيادى ، بمعنى أنها تسهم فى الكشف عن الواقع الموضوعى بدون تشويه أو إنحياز .

والواقع أنه لايمكن تطبيق أى أسلوب إحصائى دون قيامه على أساس فروض معينة أو لمواجهة ظروف محددة وهذا يعنى أن علم الإجتماع يقبل تفسير بعض الظواهر والعلاقات الإجتماعية فى ضوء بعض النماذج الرياضية . ولو بصفة مؤقتة . ولما كانت أغلب الأساليب الإحصائية التى يستخدمها الباحثون فى علم الإجتماع تتصل بنظرية الإحتمالات ، فإن هذا يعنى أن هؤلاء الباحثين يتبنون نموذجاً إحتمالياً Prababilistic فى دراسة المجتمع .

وقد أصبح الأخذ بالأساليب الإحصائية أمراً شائعاً فى علم الإجتماع بعد الحرب العالمية الثانية . وقد يتخذ إستخدام الطرق الإحصائية واحد من طريقين :

الأول : أن يلاحظ الباحث أن النتائج التى يتوصل إليها تسير وفقاً لشكل أو نموذج معين ، فيحاول البحث عن نموذج رياضى يلائم ذلك الشكل ، ثم يقوم عقب إختياره بتطبيقه على المادة التى يجمعها من الواقع الإمبيريقى . فإذا ماثبت نجاح هذا

النموذج فإن الباحث يعتمد عليه لتوقع الملاحظات التالية لنفس الظواهر أو المتغيرات .

الثاني : كذلك فإن النموذج الرياضى قد يوحى للباحث بنماذج معينة من المادة أو بتوقع علاقات لم يعالجها من قبل :

ويمكن أن نعطى مثلاً على إستخدام النماذج الرياضية فى الدراسات الإجتماعية ، بدراسة « روبرت ميلز » R. Bales للتفاعل داخل الجماعات المتغيرة ، فقد حاول هذا الباحث أن يسجل كل فعل موجه من وإلى أى عضو داخل الجماعة النقاشية Discussion group التى أجرى تجاربه عليها ، ثم حاول بعد ذلك ترتيب المشتركين على حسب عدد الأفعال الموجهة إلى كل منهم من جانب الآخرين. وقد لاحظ « بيلز » فى بعض الجماعات أن حوالى ٤٥٪ من كل الأفعال الإجتماعية التى وقعت داخلها ، كانت موجهة لشخص واحد كان ترتيبه الأول ، وأن ١٨٪ منها كانت موجهة إلى الشخص الذى إحتل الترتيب الثانى ، وأن حوالى ٦٪ وجهت إلى الشخص الذى إحتل الترتيب الأخير . وكان متوسط كل جماعة من هذه الجماعات ستة أفراد . ولما كان هذا التوزيع يتفق إلى حد كبير مع المنحنيات الهارمونية Harmonic curve ، فقد حاول « بيلز » أن يطبق هذا النموذج الرياضى على نمط التفاعل داخل الجماعات التى تتراوح بين ٣ – ٨ أعضاء . واستطاع أن يصل الى نتيجة معينة مؤداها أنه بغض النظرعن حجم الجماعة (بحد أقصى ثمانية افراد) فإنه عادة ما يسود نفس النموذج السابق عرضه والذى يتفق مع المنحنى الهارمونى (٤٧) .

ولكن الأمر ليس بهذه السهولة فى كل الأحوال فقد تكون المادة التى يجمعها الباحث على درجة عالية من التعقيد ، مما يتعذر معه تطبيق أحد النماذج الرياضية عليها . ولعل هذا هو ما أدى ببعض الباحثين الاجتماعيين الى صياغة نماذج رياضية جديدة ، بهدف معالجة نماذج العلاقات القائمة أو الملاحظة .

ويقدم لنا « هربرت سيمون » H, Simon فى كتابه بعنوان « نماذج الإنسان » مجموعة من التطبيقات الناجحة للنماذج الرياضية فى مجال العلوم الاجتماعية . وأشار هذا المفكر الى أن نظرية الفئات Set theory تصلح فى وصف ظواهر السلطة والقوة السياسية . ونظرية الفئات هى نظرية رياضية لا تعالج أرقاماً ولكنها تعالج فئات أو مجاميع أو أشياء وتعد هذه النظرية أساساً لنظرية المباراة Game theory فى العلوم الاجتماعية ، وهى النظرية التى لا تهتم بحساب المكسب والخسارة الناجمة عن قرارات معينة ، كذلك أوضح « سيمون » إمكان ترجمة القضايا التى توصل اليها «جورج

هومانز» G. Homans في مجال وصف التفاعل داخل الجماعات الصغيرة الى معادلات رياضية . وقد سبق أن أشرنا الى أن هناك بعض العلماء الذين حاولوا فهم المجتمع في ضوء معادلات رياضية . ومن أبرز تلك المحاولات دراسة « ستيوارت دود » بعنوان « أبعاد المجتتمع » حيث حاول إستحداث علم إجتماع رياضى ، قد سبق أن عرضنا لها فيما سبق .

والواقع أن النماذج الرياضية - شأنها شأن أي نماذج علمية أخرى - مارست بعض التأثير علي العديد من الدراسات السوسيولوجية . فقد أهتم بعض العلماء بتلك المشكلات التى يمكن تفسيرها فى ضوء نماذج رياضية معينة . وإذا أدركنا أن الاساليب الاحصائية ليست سوى أداه للبحث ، فإنه يجب أن نتجنب الإرتباط الفلسفى بأى نوع معين من النماذج الرياضية مثل النموذج الإحتمالى أو النموذج الحتمى أو النموذج التحليلى أو الفئوى ... الخ . كذلك فإننا يجب الا نتوقع أن نعثر على النماذج التى تحتاجها في الدراسات الإجتماعية جاهزة داخل المراجع الرياضية . ويشير « سيمون » إلى ضرورة استحداث نماذج جديدة أحيانا بهدف تحليل بعض الظواهر والمتغيرات الاجتماعية المدروسة (٤٩) ولا شك أنه من الممكن الاستعانة بنماذج تفسيرية من علوم أخرى ، ولكن يجب أن يتم ذلك بعد بناء النظريات السوسيولوجية ذاتها ، ويمكن أن نستعين بهذه النماذج المستعارة فى بناء تلك النظريات ، كما يحدث في الكثير من الأحيان (٥٠) .

مناقشة عامة

يكشف هذا الاستعراض السريع لبعض جوانب التراث النظرى فى علم الاجتماع . عن تعدد نماذج الدراسة وتضاربها . ومن الطبيعى أن يثار على الفور السؤال التالى ، أى هذه النماذج أنسب للتحليل السوسيولوجى ؟ أو ما هى النماذج الصحيحة وما هى المزيفة ؟ والواقع أنه يجب رفض هذا النوع من الأسئلة كلية فى الفكر السوسيولوجى ، ذلك لأنها من طراز لا يمكن الإجابة عليه إجابة حاسمة .

فالمجتمع يتسع فى الواقع لكل من هذه التحليلات ، بحيث يمكن القول بأن كل منها صحيح أو يتضمن علي الأقل قدراً من الحقيقة . ولا يمكن القول بأن نموذج معين أقرب إلى الحقيقة السوسيولوجية لأنه لا توجد حقيقة سوسيولوجية متفق عليها تماماً ، الى جانب أن الحقيقة المطلقة خارج قدرة العلم بوجه عام والعلم الإجتماعى بوجه خاص

والواقع أن كل نموذج يركز على أحد جوانب المجتمع أو على نوع من المشكلات المنهجية أو النظرية فى الاجتماع . وإذا كان من الممكن الحكم على فرض ما بأنه صادق أو كاذب فإنه يتعذر أن نطلق مثل هذه الأحكام على أحد النماذج المطروحة فى ذلك العلم . وبناء على ذلك فإنه يمكن الحكم على فرض التطور الإجتماعى فى خط واحد مستقيم بأنه فرض خاطىء ، ولكن لا يمكن إطلاق مثل هذا الحكم على النموذج التطورى ككل ، ذلك الذى يتضمن مجموعة أخرى من الفروض والنظريات التى تعبر جزئياً عن الحقيقة . ولكن أن كان من المتعذر الحكم على نموذج ما بأنه صادق أو كاذب ، فإنه يمكن الحكم عليه بأنه نموذج خصب قادر على إمداد الدراسة السوسيولوجية بفروض وقضايا جديدة تطرح للبحث ، أو بأنه نموذج عقيم . ويستنتج البعض من هذا التنوع والتضارب فى نماذج ونظريات علم الاجتماع ، أنه لا يتحقق لها الخصائص العلمية ، طالما أنه لا يوجد إتفاق واضح على مصطلحات العلم ونظرياته وأسسه ومبادئه . ولعل ما هو مؤلم أن علم الاجتماع لم يستطع حتى الآن . وعلى مدى تاريخه كله ، أن يتوصل إلى قانون علمى له صدقه وثباته بغض النظر عن إختلاف الثقافات أو المراحل التاريخية . بل إن ذلك العلم لم يستطيع بعد التوصل إلى ما يشبه القوانين الطبيعية على مستوى نظام واحد أو على مستوى حقبة تاريخية محددة .

ويمكن لنا تفسير هذا التعدد فى النماذج السوسيولوجية فى ضوء ما يطلق عليه « هوايتهيد » A,N,Whitehead « فترات الأنصار «Periods of truimph ، فقد أشار هذا الباحث في كتابه « العالم الحديث » إلى أن النظرية الموجية فى الضوء عند « هيجن » Hugghen إستطاعت أن تفتح آفاقاً جديدة فى العالم ، ولكنها لم تأخذ فى إعتبارها بعض المتغيرات ، وظهرت نظرية جديدة هى النظرية الجسمية فى الضوء Cprpu scu- lar theory إستطاعت التغلب على عقبات وصعوبات النظرية السابقة . ويذهب « هويتهيد » إلى أن لكل نظرية من النظريات المتنافسة فترة إنتصار معينة .

وبوجه عام فإننا نلاحظ تكثر عدد النظريات المقدمة لتفسير ما هو ملاحظ ، خلال مرحلة التطور السريع للعلم . ويشير « روبرت ابنهيمر » R. Openn himer عالم الطبيعيات المشهور إلى أن هناك مكاناً متسعاً للعديد من المداخل والآراء لفهم النظام الذرى . الأمر الذى لا يمكن معه القول بأن أياً منها قادر على استغراق الموضوع بأكمله ويذهب الباحث المذكور إلى ضرورة إستخدام أكثر من طريق فى العلم من أجل التوصل إلى الإكتشافات المنشودة فى ميدان الطبيعة النووية وهكذا نجد أن « ابنهيمر » ينصح بأخذ بأكثر من مدخل لفهم الظواهر النووية (٥١)

ويجب أن يسود نفس الموقف الذى أشار اليه « أبنهيمر » فى مجال العلوم النووية ، داخل العلوم الاجتماعية . وهذا يعنى أنه من اللازم أن نعتاد علي تنوع الآراء والنظريات والنماذج التى تقدم لتفسير المجتمع والواقع الاجتماعى . وإنطلاقاً من هذا الفهم فإننا يجب أن نتخلى عن الأسطورة الذاهبة إلى ضرورة الإنطلاق من نموذج واحد ينتمى اليه الباحث ، عند دراسة المجتمع . فهناك من يذهب إلى أن الباحث فى علم الاجتماع عليه أما أن يتبنى نموذج الصراع أو يتبنى النموذج المقابل له هو نموذج الاتفاق والتوازن . و هذه نظرة خاطئة لان المجتمع مجال متسع ومعقد ومتنوع للدراسة ، وتتفاعل داخل مجموعات متناقضة من العمليات والجماعات والأحداث . فالمجتمع يفترض وجود تنظيم لجتماعى وثقافة كلية و ضوابط سلوكية ووحدة فكرية وتعاون وهدف كلى مشترك ... الخ ، إلى جانب أنه ينطوى بالضرورة على بعض ألوان الصراع والتناقض سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسى أو الثقافى . وهذا ما يجعلنا نؤكد على أن الفهك التكاملى لمجتمع يتطلب الإستعانة بأكثر من مدخل أو أكثر من نموذج .

وإذا كان كل نموذج من النماذج المطروحة فى علم الاجتماع يركز على جانب معين من جوانب الواقع الاجتماعى ، فإننا يجب أن نميز بين التركيز الإنتقائى على أحد جوانب المجتمع من خلال إستخدام نموذج معين ، وبين ما قد يؤدى اليه تبنى ذلك النموذج من تشويه الرؤية للواقع الإجتماعى ذاته . فقد يحاول الباحث السوسيولوجى التركيز على دراسة الجوانب المتعلقة بالصراع الإجتماعى القيمى والطبقى والثقافى والسياسى ... الخ . كذلك قد يحاول باحث أو نفس الباحث فى وقت آخر التركيز على الجوانب المتعلقة بالتوازن والضبط والتنظيم . ولعل ذلك التركيز مسألة يقتضيها التخصص والتعمق العلمى . وقد يستعين الباحث فى دراسة الأولى بنموذج الصراع وفى دراسة الثانية بنموذج التوازن . وليس فى ذلك مل يمثل خطورة علي البحث العلمى . ولكن تبنى الباحث أيديولوجيا واحد من تلك النماذج هو الذي يمثل خطورة كبري على الموضوعية العلمية ، لأن ذلك التبنى يمكن أن يسهم فى تشويه رؤية الواقع وقد حذرنا « دارون » منذ زمن طويل من أن الرؤية المزيفة للواقع أو الملاحظات الخاطئة تعد أكثر خطورة على العلم من النظريات الزائفة . ولعل المشكلة الحقيقية فى علم الاجتماع هى أن اغلب النماذج السوسيولوجية لم تصدر أصلاً عن دراسات واقعية ، ولكنها صدرت بطريقة قبلية Apriori أو من خلال توجيهات أيديولوجية مسبقة .

ومما يزيد الأمر صعوبة فى العلوم الاجتماعية بوجه عام ، وعلم الاجتماع بوجه

خاص ، أن التوجيهات الايديولوجية تؤثر بطريقة واضحة على إختيار الفروض وأساليب تحقيقها وتفسير النتائج التى تصل إليها الأبحاث الميدانية . ولا يوجد فى العلوم الاجتماعية تجارب حاسمة كما هو الحال في العلوم الطبيعية . ويذهب «كوهين» Cohen و « ناجل » Nagel إلى أن صدمة الحقائق يمكن أن تقذف بالآراء المزيفة فى مجال العلوم الطبيعية خارج نطاق العلم تماماً . ولكن الأمر ليس على هذا النحو فى العلوم الاجتماعية ، حيث أن أنصار كل إتجاه يحاولون بكل الوسائل التدليل على صحة قضاياهم و دعاواهم وفساد القضايا والدعاوى التى يتبناها أنصار النماذج المضادة . ولم تتوصل هذه العلوم – خاصة علم الاجتماع – إلى ما يطلق عليه «كوهين» صدمة الحقيقة .

وأخيراً فإننا يمكن أن نقر بأن العديد من النماذج والنظريات السوسيولوجية ، قد إرتبطت بشكل أو بآخر بنوع من التوجيه الايديولوجى كما سنوضح فى الفصول التالية . ولا يمكن الزعم في هذه الحالة بضرورة إستبعاد كافة النماذج من دائرة علم الاجتماع ، ولكن الحل يتمثل فى صياغة القضايا المشتقة من كل نموذج بطريقة يمكن إخضاعها للإختبار الأمبيريقى من خلال استخدام القواعد المنهجية المناسبة والممكنة ، وإن كان بعض العلماء المحايدين يؤكدون ضرورة تحقيق التكامل بين تلك النماذج وإستخدام الأسلوب المتداخل النظم الذى Interdisciplinary approach يأخذ كافة المتغيرات فى الاعتبار عند دراسة وفهم الواقع الإجتماعى كذلك فإنه يجب الإلتزام بالضوابط والتوجيهات والمعايير الإسلامية فى المجالات التى تتصل بفهم الإنسان والمجتمع والتاريخ ، والتى توجد حولها نصوص يقينية أو أدله شرعية مؤكده .

مراجع الفصل الاول

(١) د. محمد عاطف غيث : علم الإجتماع – دار المعارف سنة ١٩٦٣ ص ٢٧ – ٢٨.

(2) Bernard Barber : Resistence by scientists to scientific dicovery : N.Y 1960.

بحيث قدم فى الإجتماع السنوى لتاريخ الإجتماع ، والذى عقده الإتحاد الأمريكى لتقدم العلوم .

.A.A.F.T.A.O.S.

(3) Merris Kohen : Reason and nature : An essay on the meaning of scientific method : N.Y. Harcourt, Brace and World 1931 P. 350

(4) A. Enkeles : What is sociology : prentice Hall. New Jersey 1964 p.350.

.(5)A. Gouldner : The comming Crisis of western - Sociology P.29.

(6) A. Comte : op. cit.

(7) Herbert spencer : The study of sociology. N.Y- O. Appleton. 1873 - p. 450

(8) K. Marx and Engels : The communist menifesto.

(9) E. Dukheim: The division of labour in society. Trans. by G. Simpson. Glencoe : The free press 1933

(10) R.Redfield : The folk society Amercan Journal of sociolog :1947 VOl: III NO 4

(11) Pitirim Sorokin Social and cultural dynamics Boston Sargent 1957 -N .S Timasheff Sociological Theory Its nature and

growth , Revised house,N.Y 1964

{13} I.Zeitlin : Ideol ogy and the development of sociological theory Prentice Hall 1968 PP, 187 - 188

(14) H, Spencer , Principles of sociology 3 ed ed Vol,I N,y D,Apleton 1910 p, 471

(15) Leslie White; The science of culture; New York ; Farrar Strrsuss 1949 pp, 338 ff

(16) W, Ogburn and Nimcoff : A handbook of sociology pp, 44 - 459

(17) Arnold Rose (ed) The inistitutions of advanced societies, Univ, of , Minnisota press 1958 P,20,

{18}I, Zeitilin : op cit .

.{19}K. popper ; The poverty of historicism ; Routledge and Kagan Paul - London 1957,

(٢٠) يمكن الرجوع فى هذا الصدد إلى كتاب الفارابى عن أهل المدينة الفاضلة ، إلى مقدمة إبن خلدون . كذلك يمكن الرجوع إلى كتاب د. عبدالكريم الباقى بعنوان تمهيد فى علم الإجتماع - مطبعة الجامعة السورية - دمشق ١٩٥٧ .

(21) H, Spencer : Principles of sociology, E, Durkheim; Elementary Forms of religious life - Trans `-by J,W, Swan N,Y, Macmillan 1926 - B, Malinowski ; Crime and custome in savage society ; London 1926 - A,R, Brown ; Structure and Function in primitive society ; Glencoe - The Free press 1952

(٢٢) للوقوف على أساسيات النموذج البنائى الوظيفى ، ومختلف الإتجاهات النظرية داخله ، يمكن الرجوع إلى المصادر التالية ، R, K, Merton

1957 free press Social theory and social structure . Glencoe - The Kingsly Davis: Human society N.Y Macmillen 1949 Marian Levey - The structure of society Princiton Univ press 1952 - T Parsons;

Structure of social. system - Glencoe - The free press 1951

(23) A. Comte : op. cit p, 437.

(٢٤) د.أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي : الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٦ ص ٦٣ -٦٧.

(٢٥) المصدر السابق .

(26) A.Inkeles ; op .cit .

(27) Marcel Mauss : The gift - Glencoe - The Free Press 1954 .

(28) A.Inkeles ; op cit .

(29) A.Gouldner ; op cit .pp.195 -274 .

(30) A.Gouldner : op.cit.p.196 .

(31) Ibid - p.248 .

(32) Walter Cannon ; The function of the body N.Y 1961 .

(33) Lewis Coser ; The functions of social couflict -Glencoe - The free press - 1956 . R, Dahrendorf ; Class and class conflict in industrial society ; Stan Ford Univ,press: 1959 - Johan Gultung ; Pacifism From sociological point of view - Journal of social issues 1959 - 3- 65-84 .

(34) A,Inkeles : op.cit.pp.37 - 39 ,

(٣٥) جورج جيرفتش : دراسات في الطبقات الاجتماعية - ترجمة أحمد رضا - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢ ص ٢٢ - ٦٧ .

(36) Morris Cohen ; Reason and nature ; An essay on the meaning of scientific method p.347

(37) A. Inkeles : op cit .

(٣٨) د. محمد عاطف غيث : مصدر سابق ص ٨٨ - ٩١ .

(٣٩) المصدر السابق .

(٤٠) كارل بوبر : عقم المذهب التاريخى - منشأة المعارف ١٩٥٩ ص ١٣٣ - ١٨٩

(٤١) المصدر السابق

(٤٢) د. مصطفى الخشاب : علم الاجتماع ومدارسه - الدار القومية للطباعة والنشر ٦٦ ص ٢٦ - ٣٨ .

(43) George K.Zipf .The pl./ D.Hypolhesis on the internay movment of persons , American sociological review 1946 X 1977 .

(٤٤) أيفانز بريتشارد : الأنثربولوجيا الاجتماعية - ترجمة د.أحمد أبو زيد - دار المعارف ١٩٦٠ ص ٩١ - أنظر تعليق المترجم ٩٢ .

(٤٥) المصدر السابق .

(٤٦) المصدر السابق ص ٩٩ .

(47) A,Inkeles : op cit .p.42

(48) R Baless Interaction process analysis : Cambrige : Addison - -Wesley 1

(49) Herbert A.Simon : Models of man : Social and rational , Weley 1956 p.97 ,

(50) Ibid ,

(51) Robert Oppenheimer . Tradition and discovery ACLS - Newsletter , October 1959 .

الفصل الثالث

المشكلات المنهجية في دراسة علم الاجتماع

(١) مقدمة تتضمن وضع المشكلة .

(٢) هل يمكن إقامة علم لدراسة المجتمع ؟

(٣) الوقائع الفريدة في مقابل الوقائع المتواترة أو المعاودة .

(٤) هل يمكن التوصل الى قوانين اجتماعية ؟

(٥) الصراع بين المعنى والقياس عند دراسة الظواهر الاجتماعية .

(٦) الصراع بين أنصار التنظير وأنصار النزعة الإمبريقية .

(٧) النظرية السوسيولوجية و مشكلاتها المنهجية .

(٨) علم الاجتماع والقيم السياسية .

(٩) مراجع الفصل الثالث .

مقدمة

يواجه علم الاجتماع منذ نشأته الأولى حتي الآن عدة مشكلات منهجية ونظرية ، تصل بعضها الي درجة من الأهمية الى حد أنها تثير إمكانية قيام علم لدراسة ظواهر المجتمع ونظمه . وعلي الرغم من وجود شبه إتفاق حول موضوع هذا العلم بين علماء الإجتماع ، إلا أن الخلاف بينهم يتضح بجلاء فى أمرين أساسيين . الأمر الأول هو نقاط التركيز أو إختيار الموضوعات أو المشكلات للبحث السوسيولوجى . و الأمر الثانى هو أسلوب التحليل أو التناول المنهجى لتلك المشكلة أو المشكلات .

وهناك مجموعة من الأسئلة المطروحة فى علم الإجتماع تتعلق بمنهج دراسة الموضوعات الأساسية فى هذا العلم ، والتى تثير خلافا كبيرا بين العلماء ويمكن عرض بعض النماذج لهذه التساؤلات كما يلى :

أولا : هل يمكن إقامة علم لدراسة المجتمع بالمعنى الدقيق لمصطلح العلم ؟

ثانيا : هل يمكن تطبيق المنهج العلمى كما هو مستخدم فى العلوم الطبيعية عند دراسة الظواهر والنظم الإجتماعية ؟

ثالثا : وبقول آخر هل تعد الظاهرة الإجتماعية واقعة موضوعية أم ظاهرة إنسانية ، وهل يمكن دراستها من خلال إجراء التجارب والملاحظات المضبوطة ، أم أنها تقتضى إستخدام منهج آخر يقوم على أساس الفهم المتعاطف Sympathelic understand-ing على حد تعبير « فيبر » ؟

رابعا : هل من الأفضل الإنطلاق فى دراسة الواقع الإجتماعى إستناداً إلى نظريات مسبقة يمكن فى ضوئها تفسير المادة الميدانية ، أم من الأفضل أن نعالج الواقع دون الإستناد على مثل هذا البناء النظرى المسبق ؟

خامسا : هل يمكن لعلم الإجتماع وهو يتعرض لقضايا الإنسان داخل المجتمع أن يكون نسقا أو نظاماً علمياً موضوعياً تماماً أو خال من القيم Value Free dis-cioline ؟

سادسا : ثم ماذا عن الضبط المنهجى فى علم الإجتماع ؟ هل يمكن إجراء دراسات مضبوطة منهجيا عند تناولنا للظواهر الإجتماعية ، بنفس القدر من الضبط المتحقق عند دراسة الظواهر الطبيعية ؟

سابعا : وأخيراً ماذا عن التعميم والتوصل إلى قوانين فى هذا العلم ؟

وهل إستطاع علماء الإجتماع التوصل إلى قضايا عامة تتجاوز الإختلاقات المكانية والزمانية للثقافة ؟

وقد طرح العديد من الإجابات المختلفة على مثل هذه التساؤلات وغيرها . ويهمنا فى هذا الفصل أن نعرض لبعض جوانب الخلاف بين الباحثين فى علم الإجتماع حول هذه التساؤلات .

هل يمكن إقامة علم لدراسة المجتمع ؟

وربما كانت أهم القضايا المنهجية الخلافية بين علماء ال إجتماع أنفسهم ، تتمثل فى البحث حول مدى إمكانية قيام علم لدراسة المجتمع ، أو حول مركز علم الإجتماع كعلم . وعادة مايطرح سؤلان فى هذا الصدد :

الأول : هل يمك ن لعلم الإجتماع أن يكون علما مضبوطا شأنه شأن العلوم الطبيعية ؟

الثانى : وإذا كانت الإجابة بالإيجاب ، فهل يستطيع هذا الفرع من المعرفة تحقيق متطلبات العلم كما نفهمها اليوم سواء من حيث المنهج أو التعميم أو بناء نظريات محققة علمياً والتوصل إلى قوانين علمية مضبوطة يمكن بناء عليها التنبؤ بمسار الظواهر الإجتماعية فى المستقبل ؟

ويمكن القول بأن جذور علم الإجتماع تمتد إلى الفلسفة الإجتماعية وفلسفة التاريخ . وعندما بدأ هذا العلم فى التكوين والخروج عن إطار الفلسفة ليصبح فرعا مستقلا من المعرفة ، كانت العلوم الطبيعية هى نموذج العلم التجريبى الدقيق ولعل هذا هو ما أدى « بأجست كومت » إلى محاولة إقامة علم لدراسة المجتمع يطبق نفس أساسيات المنهج العلمى فى دراسة الظواهر الإجتماعية . وقد ذهب « كومت » إلى أن علم الإجتماع هو أعقد العلوم وأنه يحتل المكانة الأولى بينها جميعا ، حتى أنه أطلق عليه مصطلح ، ملك العلوم Queen of Sciences . وقد سار « دوركيم » فى نفس هذا الخط حيث حاول تحديد خصائص الظواهر الإجتماعية ، والقول بإمكانية إخضاعها للدراسة المنهجية

العلمية .

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل السؤال الذى طرحه « هربرت سبنسر » منذ سنة ١٩٧٣ وهو « هل يوجد علم إجتماعى ؟ قائما أمام الفكر الإجتماعى حتى الآن وقد ظهرت طائفة من علماء الإجتماع يختلفون مع «كومت» و «دوركيم» ، حيث يرفضون إعتبار علم الإجتماع إمتداد للعلوم الطبيعية . فعلم الإجتماع فى نظرهم يعد فرعا من فروعه الدراسية الإنسانية ، حيث أنه يهتم بالنقد والتقييم والفهم المتعاطف ، أكثر مما يعنى بالبحث عن القوانين أو القضايا العامة .

وبقول آخر فإن طائفة من علماء الإجتماع يرفضون القول بعلمية هذا الفرع من المعرفة بنفس المعنى الطبيعى ، بدلا من ذلك فهم يعتبرونه فرعاً من التاريخ أو السياسة ، أكثر منه نظاما علميا مستقلاً ومتميزاً . ومن أبرز ممثلى هذه الطائفة العالم الألمانى « ماكس فيبر » M .weber ؛ الذى يصنف علم الإجتماع تحت فئة الدراسات التاريخية ، كذلك فإن « س رايت ملز » C.R. Mills يناصر هذا الرأى حيث يذهب إلى أن علم الإجتماع يسعى كى يصبح مهنة وليس علما ، ذلك لأن هذا العلم لايمكننا من الضبط المنهجى أو التنبؤ المستقبلى بحركة الظواهر الإجتماعية ويصف « ملز » أولئك الذين يتمسكون بعلمية علم الإجتماع بالمفهوم الطبيعى ، بالبيروقراطية والإنحراف (٢) وهناك من يرى أن علم الإجتماع يجمع بين طابعى العلم والفن . فقد أشار « روبرت برستد » R , Bierstedt فى خطابه الرئاسى أمام الجمعية الشرقية لعلم الإجتماع ، إلى أن علم الإجتماع يحتل مكاناً مناسباً ليس فقط بين العلوم ولكن يحتل مكاناً مناسباً كذلك بين الفنون التى تحرر العقل البشرى (٣) .

ويستند أنصار الرأى القائل بأن الإجتماع نظام إنسانى Human discipline وليس نظاماً علمياً Scientific discipline إلى ما هو أكثر من التفضيل الشخصى فهم يذهبون إلى أن الظواهر الإجتماعية تتسم بمجموعة من الخصائص التى تحول دون إخضاعها للمنهج العلمى . ومن أهم هذه الخصائص ما تتسم به تلك الظواهر من طابع فريد unique أو غير متواتر ، وخضوعها للإرادات البشرية ، وإتسامها بالمعنى mea-ningfull وهذا يعنى أن إخضاع هذه الظاهرات ذات المعنى للمنهج العلمى ، من شأنه أن يدمر المعنى الجوهرى لهذه الظواهر . ويحسن أن نناقش هذه القضايا بشئ من التفصيل .

الوقائع الفريدة فى مقابل الوقائع المتواترة أو المعاودة :

يؤكد العديد من علماء المناهج مثل « كارل بوبر » K . Poper أنه لايمكن إقامة علم إعتماداً على واقعة مفردة ، ذلك لأن العلم يعالج القوانين التى تحكم الوقائع المتكررة أو المعاودة . ولما كانت أغلب الوقائع التى يهتم بها علم الإجتماع هى القوى والأفعال التاريخية الفريدة التى تشكل مسار الإنسانية وتاريخ كل مجتمع على حدة ، فإننا بهذا نفتقد الركيزة الأولى لقيام العلم .

ويعبر « بتترم سوركين » أحد أقطاب علم الإجتماع فى أمريكا عن هذا الرأى حيث يقول « إنى لا أستطيع أن أفهم كيفية دراسة بعض الظواهرمثل الدولة أو الأمة أو المسيحية أو الكلاسيكية أو الرومانسة فى مجال الفن ، أو الحب أو الكراهية أو السعادة أو اليأس ، بطريقة إجرائية . فنحن لانسيطيع فى الواقع أن ندرس أية واقعة تاريخية تمت خلال التاريخ الماضى للإنسانية بطريقة إجرائية فالوقائع التاريخية الفريدة - مثل قتل أحد القياصرة – قد حدثت ولايمكن أن أستعيدها من خلال أى موقف إجرائى – حاضر أو مستقبل (٤)

وعلى الرغم من قيمة هذه الحجة وقوتها إلا أنها لم تحسم الحوار الدائر حول مدى علميته علم الإجتماع . فالعلم لايقتصر دائما على معالجة الوقائع المعاودة أو المتكررة . فالعصر الحجرى القديم والجديد ومختلف العصور الجيولوجية ، ونشأة الإنسان على وجه الأرض ، ونشأة النظام الشمسى فى الفلك ... الخ ، كلها وقائع فريدة لها أهميتها ، ومع ذلك فإنها لم تحل دون إخضاعها للدراسة العلمية المنهجية .

وعلاوة على ذلك فإن تفرد الظواهر الإجتماعية قد لا يمنع من إحتمال تكرارها فى مكان آخر أو زمان مختلف وفى ظروف متشابهة ، الأمر الذى يسمح لنا بالتعميم ومثال هذا أن واقعة قتل القيصر ظاهرة فريدة ، لكن يمكن إعتبارها مظهراً تاريخياً واقعياً لطائفة أكبر من الوقائع المماثلة بحيث يمكن إخضاعها للدراسة العلمية فقد شهد العالم من الحكام المستبدين الذين إتسم حكمهم بالتسلط والطغيان ، وقد لاقى أغلبهم نهاية تتسم بالعنف كالثورة أو القتل . كذلك فإن نشأة أحد المجتمعات - الريفية أو الحضرية أو القومية – تعد ظاهرة فريدة ، إلا أن الدراسة قد تكشف عن الظروف المشتركة لنشأة عدة مجتمعات متباينه مكانياً وزمانياً . الأمر الذى يسمح لنا بشىء من التعميم وبالمثل فإن دخول الصناعة والتكنولوجيا الحديثة داخل أحد المجتمعات النامية .

واقعة فريدة ، إلا أن الدراسة المقارنة قد تكشف لنا عن الظروف العامة لتطبيق التكنولوجيا فى المجتمعات النامية بوجه عام ، وعن أثرها على بعض النظم الإجتماعية مثل نظام الأسرة والإقتصاد والسياسة . هذه الأمثلة وغيرها تمكننا من إطلاق بعض التعميمات عن علاقة الحكم الإستبدادى بالثورة والقتل (٥) ، أو عن الظروف الإجتماعية والثقافية لنشأة المجتمعات القومية ، أو عن علاقة التصنيع بنظام الأسرة .

ويشير بعض الباحثين فى قضية المنهج مثل « موريس كوهين » M. Cohen الى القول بأن الوقائع الاجتماعية أقل عرضة للتكرار بالمقارنة بالوقائع الطبيعية ، يبرر القول بصعوبة التحقيق العلمى لقضايا وفروض علم الاجتماع ، كما يؤدى الى صعوبة التوصل الى القوانين الإجتماعية ، ولكن هذا لا يعنى إستحالة تطبيق النموذج العلمى على المادة السوسيولوجية أو على وقائع علم الاجتماع (٦) .

ولا شك أن هناك أخطاء قد يقع فيها الباحث في علم الاجتماع عند إجراء التعميمات التاريخية . وفى مقدمة هذه الأخطاء الزعم بأن أية واقعة سوف ينطبق عليها كافة الشروط التفصيلية التى إنطبقت على الوقائع المدروسة فالظاهرة الاجتماعية مثل التحضر أو ظهور الأسر النواه أو ظهور التنظيمات البيروقراطية داخل المجتمع ؛ قد تتكرر داخل عدة مجتمعات ، وقد تتفق من حيث الظروف العامة ، ولكنها يقينا تختلف من حيث التفصيلات أو الملابسات التاريخية التفصيلية . وهذا الاسراف فى التعميم هو ما يؤدى ببعض العلماء إلى القول بأن الباحثين المعاصرين يفتقدون الحس التاريخى Sense of history

وفى مقابل هذا الإتهام فإن أنصار تطبيق المنهج العلمى فى دراسة الوقائع الاجتماعية ، يذهبون الى أن إستخدام المنهج الإحصائى يمكن أن يقدم الحل لهذه المشكلة . فمحاولة تفهم الانتظامات الاحصائية لا يمثل هجوماً على فكرة التفرد التاريخى ، ذلك لأن إستخدام التعميمات الاحصائية فى العلوم الاجتماعية لا يعنى حتمية التماثل المطلق بين كافة الحالات ، وإنما يعنى مجرد وجود أوجه شبه أو مجموعة من الخصائص المشتركة بينها . يضاف الى ذلك أن معرفتنا بما هو عام ، يمكن أن يسهم فى تسهيل إدراكنا لما هوخاص .

ومع التسليم جدلاً بأنه لا يمكن إخضاع الواقعة التاريخية الفريدة للاستقصاء العلمى ، فإن ذلك لا يؤدى بنا الى القول بإستحالة ظهور علم اجتماع يدرس المجتمع وظواهره بطريقة علمية Scientific Sociology فإذا نحينا جانبا تلك الوقائع

الفريدة مثل مقتل القيصر أو ظهور الصناعة في إنجلترا أو الثورة الفرنسية فإن هناك آلاف الأشكال الاجتماعية أو العمليات الاجتماعية المتكررة يومياً داخل أى مجتمع وعلى مدى التاريخ كله والأمم والدول أو عمليات التعاون والتنافس والصراع ... الخ . ولا شك أن هذه الأشكال والعلاقات والعمليات يمكن أن تكون المجال المناسب للدراسة فى علم الاجتماع . وهنا لا تصبح المشكلة هى تفرد هذه الوقائع بقدر ما تصبح متمثلة فى تعددها وتكاثرها .

هل يمكن التوصل الى قوانين اجتماعية ؟

لا يستند التطلع الى إقامة علم اجتماع علمى على القول بإمكان تكرار الوقائع الاجتماعية فحسب ، ولكنه يستند كذلك إلى الاعتقاد فى إنتظام وقوع هذه الوقائع . فأنصار تطبيق المنهج العلمى فى دراسة الظواهر الاجتماعية يرون أن المجتمعات الانسانية إمتداد للعالم الطبيعى أو هى جزء من الكون الواسع ، لا تسير بطريقة عشوائية وإنما تخضع لمجموعة من القوانين التى يمكن الكشف عنها من خلال الدراسة والاستقصاء العلمى . وقد كان « ابن خلدون » هو أول من أطلق هذا القول ، حيث أشار إلى أن للمدينة والعمران البشرى قوانين ثابتة ، وأن تاريخ الانسان والمجتمعات لا يخضع للصدفة وإنما للحتمية الاجتماعية ، ولمجموعة من القوانين يمكن للباحث الكشف عنها . كذلك فقد أكد على الدراسة الواقعية للمجتمع بإستخدام الأساليب الموضوعية كالملاحظة والتجربة والمقارنة ، بدلاً من الاقتصار على التأملات الفلسفية الفارغة (٧) .

وقد شايع مؤسسوا علم الاجتماع في أوربا هذا الرأى مثل «كومت» و «دوركايم» فقد أكد « دوركايم » في مقدمة العدد الأول من الحولية الاجتماعية L'annéc Sociolo-gique أن الظواهر الاجتماعية لا تخضع للعشوائية ، وإنما تخضع لقوانين منظمة يمكن للفكر الإنسانى التوصل اليها بشرط إستخدام قواعد المنهج العلمى (٨) .

وعلى الرغم من إقتناع العديد من الرواد الأول لعلم الاجتماع بإنتظام الظواهر والوقائع الاجتماعية وخضوعها لقوانين منظمة ، وعلى الرغم من مرور أكثر من قرن ونصف على نشأة هذا العلم ، إلا أن الباحث المدقق لا يستطيع وضع يده على قوانين محددة ، إستطاع الباحثون في هذا العلم الكشف عنها خلال هذه السنوات الطويلة من البحث والعناء ولعل هذه الحقيقة هى ما أدت ببعض الباحثين مثل « موريس كوهين» إلى القول بإحتمال عدم وجود ما يطلق عليه القوانين الاجتماعية ، وذلك على الرغم من إيمانه بإنتظام الظواهر الاجتماعية وعدم خضوعها للعشوائية .

ويوضح « كوهين » سبب عدم تمكن العلماء حتى الآن من الكشف عن القوانين التى تحكم العالم الاجتماعى ، بإشارته الي تعقد الظواهر الاجتماعية بالمقارنة بالظواهر الطبيعية . فالقوانين الطبيعية في وجودها عبارة عن دوال رياضية تحليلية بسيطة ، يتضمن كا منها عدداً قليلاً نسبياً من المتغيرات ، وذلك علي العكس من القوانين الاجتماعية التى لا يمكن أن تكون بهذه البساطة نظرا لإحتواء أية ظاهرة إجتماعية علي عدد غير محدود من المتغيرات التي تنتظم حول نماذج معقدة من العلاقات . ولعل هذا التعقد هو الذى يؤدى ببعض الدارسين إلى القول فى بعض الأحيان بإستحالة التوصل الى القوانين التى تحكم هذه الظواهر المعقدة ، أو حتى بعدم وجود مثل هذه القوانين أصلاً .

ويحاول أنصار القول بإمكانية تطبيق المنهج العلمى فى دراسة الظواهر الاجتماعية ، وبإمكانية التوصل الي قوانين إجتماعية ، أن يعطونا نماذج لبعض القوانين الموجودة فى علم الإجتماع إلى قانون « دوركيم » عن الإنتحار . فقد كشفت دراسات هذا الباحث عن أن معدل الإنتحار يتناسب عكسياً مع درجة التكامل الإجتماعىَ الذى يميز أية جماعة من الجماعات الإنسانية . وعلى الرغم من أن هذا القانون يعد من أدق القوانين التى إستطاع علم الإجتماع التوصل إليها خلال تاريخه الطويل ، إلا أنه لا يمكن إعتباره قانونا علميا بالمعنى الطبيعى ؛ فهو لا يمكن مقارنته بالقوانين فى علوم الطبيعة والكيمياء والأحياء ، حيث أنه يعانى من أوجه نقص تعانى منها كافة القوانين المماثلة فى علم الإجتماع . فالقوانين الإجتماعية تتسم بالنسبة بمعنى إرتباطها ببناءات ثقافية معينة ، بحيث قد لاتنطبق على ثقافات مختلفة . يضاف إلى أن ذلك القوانين الإجتماعية تشير إلى ما يحدث إذا تساوت كافة المتغيرات العديدة والمعقدة الأخرى . وإذا كان الشرط الأخير أمر ممكن التحقيق فى العالم الفيزيقى أو الطبيعى - بسبب بساطة الظاهرة الطبيعية ، فإنه من المتسحيل تحقيقه فى العالم الإجتماعى .

ونتيجة لتعقد الظاهرة الإجتماعية وتعدد العوامل المحددة لها فإننا نجد أن الباحثين يخرجون بنتائج مختلفة من دراسة قضية واحدة فى عدة مجتمعات مختلفة فقد يخرج أحد الباحثين من دراسته لأحد المجتمعات فى إطار مواقف معينة ، إلى أن المحرك الأول لسلوك الناس والجماعات هو المصلحة الإقتصادية ، فى حين قد يخرج باحث آخر لمجتمع ثان ، أو لنفس المجتمع فى مواقف مختلفة ، إلى أن المحرك الأساسى للفعل الإجتماعى هو الدافع الدينى ولعل ما هو أكثر إشكالاً هو خروج

مجموعة من الدارسين لنفس الظاهرة بنتائج مختلفة لإختلاف وجهات النظر ومنظورات الدراسة .

ويمكن لنا إرجاع فشل علماء الإجتماع فى التوصل إلى قوانين علمية تفسر لنا طبيعة الظواهر الإجتماعية فى إستقرارها وتحركها أو تغيرها ، إلى مجموعة من العوامل أهمها ما يأتى :

(أ) شدة تعقد الظاهرة الإجتماعية وإحتوائها على العديد من المتغيرات التى يصعب حصرها فضلاً عن ضبطها .

(ب) إتسام الظاهرة الإجتماعية بالطابع التاريخى والثقافى والنسبى مما يجعلها تتغير من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر داخل نفس المجتمع .

(جـ) إرتباط الظواهر الإجتماعية بالإرادة البشرية وبالإبتكارية الإنسانية وهى عوامل لايمكن ضبطها والتحكم فيها ، وبالتالى لا يمكن التنبؤ بها . وذهب بعض علماء المناهج مثل « كارل بوبر » إلى أن التنبؤ يؤثر فى مضمون النبؤة ذاتها . ومثال ذلك أنه إذا كان هناك تنبؤ بحدوث إضراب أو إرتفاع أسعار بعض السلع ، فإن هذا يدفع المسئولين إلى إتخاذ إجراءات لمنع وقوع مثل هذه الأحداث .

(د) إستحالة إجراء تجارب مضبوطة فى مجال علم الإجتماع تقوم على أساس العزل التجريبى للظواهر والمتغيرات ، بهدف الكشف عن الأثر والتأثر بطريقة مضبوطة .

ومع تقدم فهمنا للمجتمع وظواهره ، يزداد وعينا بتعقد الظواهر الإجتماعية . وقد أشار ذلك « روبين وليامز » R , Williams – وهو واحد من أشهر علماء الإجتماع فى أمريكا – بقوله أننا لم نعد نقبل الفروض الكلاسيكية البسيطة التى كنا نقبلها فى الماضى . وعلى سبيل المثال فقد كنا نكتفى فى الماضى فى تفسير التفاعل الشخصى المتبادل بالقضية التالية :

« كلما زاد معدل التفاعل بين أى شخصين زاد إحتمال الجذب المتبادل بينهما ، مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى » (٩) أما الآن فقد أصبحت هذه الصياغة قاصرة فى نظر أغلب علماء إجتماع اليوم الذين يحاولون إستبدالها بصياغات أكثر تعقيداً مثل الصياغة التالية « تميل الصداقات إلى الظهور داخل المواقف التفاعلية كلما كانت هذه المواقف أطول وأكثر تواتراً ، وكانت تنطوى على روح الود والأخوة ، ولاتتسم بالتنافس

المسرف أو الشديد ، وتتم فى مناخ خال من التواترات ، وكانت هناك حاجة مشتركة بين أطراف التفاعل إلى النشاط المتبادل (١٠)

وبقول آخر فإن ماكان يعتقد فى الماضى أنه بسيط ، أصبح ينظر إليه الآن على أنه أمر بالغ التعقيد ، مما يحد من قدرتنا على إطلاق تعميمات واسعة النطاق ، أو يضطرنا على الأقل إلى ذكر العديد من التحفظات والشروط التى لاتتوافر إلا داخل المجتمع أو المجتمعات المدروسة فحسب .

ويعترض بعض الدارسين للحياة الإجتماعية والمجتمعات الإنسانية ، على القول بأن الأنساق الإجتماعية هى أنساق طبيعية بمعنى أنها تخضع لمجموعة من القوانين التى يمكن الكشف عنا من خلال الدراسة العلمية المنهجية . مثال هذا أن « إيفانز بريتشارد » E . pritchard الأنثروبولوجى البريطانى ، والذى يذهب إلى أنه لايمكن تشبيه النظم أو الأنساق الإجتماعية بالأنساق الفسيولوجية أو الفلكية . فالنسق الإجتماعى فى جوهره نسق إنسانى وأخلاقى وتاريخى . ولهذا فإن العلوم التى تدرس المجتمع هى علوم إنسانية لا علوم طبيعية . وتهتم علوم المجتمع بالوصف والتحليل والكشف عن الأنماط والنماذج الإجتماعية ، وليس الوصول إلى قوانين . كذلك فإنها تحاول التدليل على خلو النسق الإجتماعى من التناقض بالكشف عن أسباب الظواهر وإرتباطاتها بعضها ببعض ، ليس من مهمتها الكشف عن العلاقات الضرورية أو الحتمية بين مختلف أنواع النشاط الإجتماعى . وأخيرا فإنها تؤول أكثر مما تفسر (١١) .

ويؤكد « بريتشارد » عدم وجود ما يطلق عليه قوانين إجتماعية ، وأن كل ماظهر فى هذا المجال لايخرج عن بعض الأحكام الحتمية أو الغائية أو العملية . وقد أتت كل التعميمات التى حاول العلماء إطلاقها غامضة مبهمة فضفاضة ، مما يقلل من قيمتها على فرض صدقها . ويشير إلى أن هذه التعميمات ليست سوى مجرد تكرار للمعانى الجزئية وإبراز الأشياء العادية المألوفة فى صور أخرى وعلى مستوى إستدلالى ساذج .

وحاول بعض علماء الأنثروبولوجيا الإجتماعية مثل « أندجسكى » S. Andrijeski العالم البولندى ، أن يدلل على قدره هذا العلم على التوصل إلى قوانين إجتماعية . وضرب لنا بعض النماذج على مثل هذه القوانين ، مثل إرتباط إنتشار تعدد الزوجات بالتفاوت الإقتصادى الشديد فى المجتمعات البدائية ، وأن الحرب تؤدى إلى ظهور الحكم الأنفرادى ، وإن الزيادة الكبيرة فى السكان تؤدى إلى الحرب . ويشير

« أندريجسكى » أن عدم تمكن العلماء من التوصل إلى عدد كبير من مثل هذه القوانين يرجع فى المحل الأول إلى حداثة العلوم الإجتماعية . وشأن القوانين الإجتماعية فى هذا الصدد ، شأن لقوانين الطبيعية والكيميائية . فلو أن العلماء إستسلموا لليأس فى بداية الطريق لما أمكن أن يكون هناك علوم متقدمة الآن فى مجال الطبيعية والكيمياء والفلك .

وقد تصدى أحد الأنثروبولوجيين البريطانين لهذا الرأى ، حيث أوضح أن ما ذكره « أنديجسكى » لايمكن إعتباره قوانين علمية لأن هناك الكثير من الحالات التى تكذبها . ومثال ذلك أنه ليس ثمة تفاوت إقتصادى كبير عند قبائل إستراليا ومع ذلك فهم يعرفون نظام تعدد الزوجات ، وأن قبائل الماساى فى شرق إفريقيا من أشد الشعوب حباً فى الحرب ، ومع ذلك فالحكم فيها ديموقراطى ، وأخيراً فإن بلاد البنغال متخمة بالسكان ، ومع ذلك فإنهم من أشد الشعوب حبا فى السلام (١٢) .

وبوجه عام نستطيع القول بأن قضية إمكانية التوصل إلى القوانين التى تحكم الظواهر والحياة الإجتماعية ، مازالت حتى الآن قضية خلافية . والواقع أن عدم ظهور قوانين مقنعة فى هذا الصدد سوف يطيل من فترة الخلاف الفكرى بين العلماء . وهناك إتجاه جديد تام فى الدراسات السوسيولوجية ، يتمثل الإستعانة بالإحصاء ونماذج التحليل الرياضى فى دراسة الواقع الإجتماعى والكشف عن علاقات الإرتباط والتداخل بين مكوناته . ويستعين علماء الإجتماع اليوم بالحاسبات الإلكترونية القادرة على إجراء أعقد العمليات الحسابية التى يعجز عن أدائها العقل البشرى . ويرى بعض العلماء أن هذا الأسلوب يمكنه أن يحل لنا مشكلة تعدد وتعقد المتغيرات والعوامل التى تشكل الظاهرة الإجتماعية . ولكن دقة نتائج هذه الأجهزة تتوقف على قدرة الباحثين على حصر كافة المتغيرات المكونة لبعض الظواهر من خلال وسائل جمع بيانات تتسم بالصدق والثبات والدقة والوضوح .

ولعل المشكلة المنهجية الأولى التى تعترضا فى هذا المجال هى عدم قدرة الباحثين فى علم الإجتماع حتى الآن ، على صياغة إجرائية كمية دقيقة ، بحيث تمكننا من إجراء التحليلات الإحصائية عليها والخروج بالعلاقات الضرورية التى تحكم هذا الواقع . وعلى الرغم من ظهور بعض المحاولات لدراسة موضوعات علم الإجتماع ، دراسة كمية إلا أن هناك مجموعة من الجوانب التى يكثر الخلاف حول إمكانية تكميمها كالقيم والمعانى والمعتقدات والإنتماءات الجماعية .... الخ .

ولكن هناك من علماء الإجتماع مثل « هربرت H.simon » من يؤمنون بإمكانية

مواجهة أغلب المشكلات المنهجية فى علم الإجتماع من خلال الأساليب الرياضية والإحصائية ، فالرياضة فى نظره لم تعد اللغة السائدة داخل العلوم الطبيعية لأنها تمثل التحليل الكمى فحسب ، ولكن لأنها تتيح الفرصة كذلك للدراسة الواضحة والمنطقية للظواهر المعقدة والتى لايمكن تناولها من خلال الكلمات والأساليب الوصفية فحسب ، ويؤكد « سيمون » أن التحليلات الإحصائية يمكن أن تسهم فى معالجتنا للظواهر الإجتماعية المعقدة ، وفى تبسيطها وردها إلى أسبابها وعللها الكامنة (١٣)

الصراع بين المعنى والقياس عند دراسة الظواهر الإجتماعية :

يشير كثير من الباحثين إلى أن محاولة إضفاء الطابع العلمى على علم الإجتماع والدراسات الإجتماعية من خلال إستخدام الأساليب الرياضية والتحليلات الإحصائية والحاسبات الإلكترونية ، من شأنها أن تفقد الظواهر الإجتماعية معناها الثقافى وبالتالى تشوه طبيعتها تماما . وقد أشار « ماكس فيبر M .Weber» إلى أن هناك عنصراً مميزاً للعلوم الإجتماعية يجعلها تختلف تماماً عن كافة العلوم الأخرى ، وهو عنصر المعنى Meaning ، حيث يجب على الباحث السوسيولوجى أن يتفهم معنى الظواهر والأفعال الإجتماعية ، تفهماً ذاتياً وألا يكتفى بدراستها من الخارج كما يفعل عالم الطبيعة أو الكيمياء وهكذا إذا كانت الملاحظة والوصف وسيلة كافية للدراسة فى مجال العلوم الطبيعية ، فإنها وسيلة غير كافية عند دراسة الظواهر الإجتماعية التى تقتضى دراستها محاولة التعرف على ما وراء الظاهرة أو الفعل من أهداف ودوافع ومحركات ذاتية .

وإذا كانت دراسة الظواهر الطبيعية تتحقق من الخارج فقط ، فإن دراسة الظواهر الإجتماعية يجب أن تتحقق من الخارج والداخل معا ، أو من خلال الملاحظة والوصف والفهم الذاتى فى نفس الوقت . فعندما نحاول دراسة بعض الظواهر الإجتماعية مثل سقوط بعض الحكومات ، أو قيام بعض العمال بالإضراب ، أو إنخفاض معدل المواليد ، أو إرتفاع معدل الطلاق ... الخ ، فإننا لايمكننا الإقتصار على محاولة الفهم من الخارج أو على السرد والوصف إعتمادا على الملاحظة وحدها ، كما يحدث عندما نقوم بدراسة بعض الظواهر الطبيعية مثل سقوط الشهب أو دوران القمر حول الأرض أو حركة التفاعل بين بعض المواد الكيميائية أو الدورة داخل الكائن العضوى . فالوقوف على سبب الإضراب مثلاً لايتحقق من خلال الملاحظة فحسب لأنه يقتضى تفهم العوامل الدافعة إليه من وجهة نظر العمال المضربين أنفسهم . وتفهم تطلعاتهم وآمالهم وأهدافهم ومشكلاتهم وتصوراتهم الخ ولمعرفة هذه المتغيرات لابد على الباحث أن يتصور نفسه

فى وضع هؤلاء العمال حتى يتمكن من الفهم الذاتى لهذه المتغيرات التى أشرنا إليها (١٤) .

فالفعل الإجتماعى الذى هو موضوع علم الإجتماع عند « فيبر » يتضمن معنى داخلياً ويعتمد على مجموعه من الدوافع والغايات . وقد عبر «سوركين» P. Sorokin عن معنى مماثل فى دراسة له بعنوان « الخرافات والخزعبلات فى علم الإجتماع الحديث » فقد أشار إلى أن الإسراف فى إستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية فى معالجة موضوعات علم الإجتماع ، أو قعت الكثير من الباحثين فيما أسماه « جنون الكم » أو « هوس العدد » ذلك لأنه جعلهم يتغافلون عن معنى العلاقات والتفاعلات الإجتماعية . فالعلاقات والتفاعلات بين الإنسان والإنسان أو بينه وبين الجماعة هى علاقات ذات معنى meaningful relations ويؤكد « سوروكين » أنه لايمكن لنا تفهم الطبيعة الجوهرية للظواهر الإجتماعية والإختلافات بينهما ، مثل الإختلاف بين عصابة من المجرمين ، وبين كتيبة محاربة أو بين الأسرة المفككة والأسرة المتماسكة ، إلا من خلال الإتصال الوجدانى المباشر .

ولاشك فى أن هناك قدراً من الصدق فى أراء كل « فيبر » و«سوركين» فالإعتماد الكلى على نتائج الدراسات الإحصائية لايمكن أن يعطينا فكرة عن الواقع الإجتماعى الثقافى للمجتمع ، أو يجعلنا نفتقد المعانى التى تكمن خلف الأرقام والنسب ولكن هذا لايعنى خلو منهج « فيبر » فى الفهم Method of understanding من المآخذ . فالأخذ بهذا المنهج يتيح الفرصة لإصدار أحكام القيمة ولظهور الإنحياز والذاتية والتفسيرات الشخصية .

وظهرت مجموعة من الباحثين الإجتماعيين حاولت التدليل على إمكانية تطبيق الأساليب الكمية فى دراسة الظواهر والعلاقات الإجتماعية . ومثال ذلك أعمال « روبرت بيلز » R . Bales وكلوكون وأنصار القياس الإجتماعى أو السوسيومترى . فقد إستطاع « بيلز » على سبيل المثال – أن يتوصل إلى أسلوب معين لتحليل عملية التفاعل Inter-action Process analysis فكون مجموعين من الجماعات النقاشية من بين طلبة جامعة هافارد ، بطريقة عشوائية وكانت كل جماعة تتألف من خمسة أعضاء ، ويناقش كل منهما نفس الموضوع . وتتم المناقشة داخل معمل يوجد به مرآة ذات إتجاهين ، تمكن الملاحظيين من تسجيل كل فعل يقوم به أى عضو من أعضاء الجماعة . وبعد أن يتم التسجيل تصنف هذه الأفعال داخل فئات معينة للتفاعل حددها بثنتى عشرة فئة . وتستمر هذه المناقشات لمدة ساعة هى زمن التجربة – وبعدها يقوم الملاحظون بإعداد

• بروفيل الجماعة « الذى يعبر عن طبيعة التفاعلات داخلها والروح المعنوية السائدة بين أعضائها .

وهذا النموذج الكمى فى الدراسة يمكن أن يكشف لنا عن عدة جوانب داخل كل جماعة ، مثل المزاج أو طبيعة الجو السائد داخل كل منها (صراع أو تعاون) والروح المعنوية للأعضاء (رضاؤهم عن الجماعة والمناقشة أو عدم رضائهم) ومدى تماسكها . ويمكن للجداول الإحصائية أن تعطينا فكرة عن جماعتين متقابلتين ، إعتماداً على قياس أربعة متغيرات هى المشاركة فى الأسئلة والإجابة ، وخفض التوتر وإظهار الموافقة ، أو إظهار العداء والصراع . وتقاس الروح المعنوية هنا بمدى رضاء أعضاء الجماعة عن مشاركتهم ، ومدى تعبيرهم عن المشاعر الإيجابية تجاه بقية أعضاء الجماعة ، ومدى رغبتهم فى الإستمرار فى العمل مع نفس أعضاء الجماعة (١٥) .

وهناك العديد من الأساليب الأخرى لقياس عملية التفاعل داخل الجماعات الصغيرة . فقد حاول بعض الباحثين قياس مايطلق عليه النزعة المركزية للجماعة -Cen trifugal tendency أو التماسك الداخلى ، للجماعة ، من خلال إستخدام مفهوم الجماعة الداخلية . والجماعة الخارجية . فتماسك الجماعة يتناسب طردياً مع تزايد العلاقات الموجية بين أعضاء الجماعة الداخلية ، كما يتناسب تناسب عكسياً مع تشتت هذه العلاقات وإتجاهها إلى الجماعات الخارجية وكلما تزايدت العلاقات الموجية التى تصدر من أعضاء الجماعات الخارجية وتتجه صوب أعضاء الجماعة الداخلية ، إزدادت سعة التماسك . ويمكن التعبير عن معامل التماسك الداخلى بالمعادلة التالية :

حيث د يرمز للعلاقات الداخلية ،

٥ يرمز للعلاقات الداخلية الخارجية ،

ل يرمز لإعضاء الجماعة الخارجية الذين يستأثرون بالعلاقات الداخلية الخارجية . فإذا كان أعضاء الجماعة الخارجية (م) = ١

وعدد العلاقات الداخلية الخارجية (د) = ١٧

وعدد العلاقات الخارجية الداخلية (ل) = ١٢

وعدد أعضاء الجماعة الداخلية (ن) = ٦

وعدد العلاقات الداخلية الخارجية (هـ) = ٦

يكون معامل التماسك هو ١ (١٧ + ١٢) = ٨ و٠

٦ x ٦

ويشير هذا المعامل إلى تماسك ضعيف لأن قيمته العددية تقل عن الواحد الصحيح . ويدلنا كذلك على دلالات أخرى كثيرة (١٦) .

وقد قدم العديد من الدارسين نماذج كثيرة مثل هذه المعادلات . فقد قدم "زلينى" L.D.Zeleny ثلاث طرق مختلفة لقياس العلاقات الإجتماعية داخل الجماعات الصغيرة ؛ كما قدم « هاريتشون» E.Y.Hartishorn معادلة لقياس إستقرار وثبات الجماعة . وقد سار فى هذا الإتجاه أنصارالقياس الإجتماعى ومدرسة ديناميات الجماعة (١٧) .

ويشير بعض الدارسين إلى أنه يمكن للباحث المتمكن أن يكشف بحساسيته البحثية مثل هذه المتغيرات مثل إستقرار الجماعة والمناخ الإجتماعى السائد داخلها وطبيعة الروح المعنوية داخلها ، إعتماداً على الملاحظة الشخصية أو دون اللجوء إلى هذه الأساليب الكمية . ولكن المشكلة أن الباحثين الذين يتسمون بهذه الحساسية العلمية البالغة ، عددهم قليل . وهنا تظهر أهمية الأسلوب الكمى فى الدراسة الذى يمكن الباحثين ذوى القدرة المتوسطة على الخروج بنتائج موضوعية ومتفق عليها . ومثال هؤلاء الباحثين يمكن أن يدربو على تطبيق إسلوب « بيلز » Bales للوقوف على طبيعة التفاعلات والروح المعنوية داخل الجماعات ، بسبب إحتوائه على معايير موضوعية تحكم نتائج القياس .

ويشير بعض الباحثين إلى أن إسلوب « بيلز » فى تحليل عملية التفاعل يعد بمثابة إجابة قوية على ذلك التحدى الذى طرحه « سوركين » بشأن جنون الكم فى علم الإجتماع (١٨) . وهناك العديد من المجالات التى يمكن إخضاعها للقياس فى الحياة الإجتماعية ، والتى يركز علم الإجتماع على دراستها .

ولكن إستخدام الأسلوب الكمى فى الدراسة الإجتماعية يتطلب الكثير من الحذر والوعى بتعدد العوامل المشكلة لأية ظاهرة إجتماعية ، كما تتطلب نوعية خاصة من الباحثين المدربين . وعلى الرغم من الصعوبة البالغة التى تكتنف عملية القياس فى مجال الحياة الإجتماعية ، إلا أن الصورة فى علم الإجتماع اليوم لاتختلف كثيراً عن الصورة

فى مجال العلوم الطبيعية عند بداية نشأتها فقد عانى الباحثون فى هذه العلوم عند بداية إنطلاقها من نفس المشكلات المنهجية . وقد كان من المعتقد عدم إمكان إخضاع الظواهر الطبيعية للقياس نظراً لعدم إمكان الإحاطة بكل جوانبها . ومع إستمرار المحاولات والدراسات أمكن مواجهة هذه المشكلات والتوصل إلى القوانين التى تحكم هذه الظواهر بدقة كاملة .

ويجب أن نزيل لبساً فى هذا الصدد وهو أننا عندما نقيس الظواهر ، فإن القياس لا ينصب على الظاهرة نفسها بطريقة مباشرة ، وإنما ينصب عادة على أحد المتغيرات المصاحبة للظاهرة . فنحن لا نقيس الحرارة مباشرة ، وإنما نقيس ظاهرة مصاحبة لها وهى تمدد عمود الزئبق . كذلك فإننا لانقيس المكان مباشرة ، وإنما نقيسه من خلال مقاييس متفق عليها كالمتر . كذلك الأمر فى علم الإجتماع والعلوم الإجتماعية فنحن لانقيس الروح المعنوية مباشرة وإنما نقيسها من خلال بعض المؤشرات كالمشاركة فى مناقشات الجماعة وأنشطتها المختلفة ، والرغبة فى الإستمرار والإرتباط بالجماعة ، والعمل على نجاح الجماعة فى تحقيق أهدافها .

كذلك فإننا لانقيس الوضع الطبقى مباشرة ، وإنما نقيسه من خلال بعض المؤشرات كالدخل والتعليم والمهنة والملكية ونموذج المسكن ومكان الإقامة والأساليب اللغوية وأسلوب الملبس وطريقة الحصول على الدخل ... الخ .

كذلك فإننا لا نقيس الإتجاهات أو القيم الاجتماعية بطريقة مباشرة ، وإنما نقيس الإجابة على بعض الأسئلة التى تعكس لنا بطريقة موضوعية إتجاه الشخص تجاه موضوع معين أو تجاه قيمة بعينها . ويستخدم علماء النفس نفس الأسلوب ، فهم لا يقيسون الذكاء والشخصية بطريقة مباشرة ، وإنما يقيسونها من خلال تقييم الإجابة على اختبارات معينة للقدرات والذكاء والشخصية .

وعلى الرغم من إيماننا الكامل بأنه مع تقدم البحث فى علم الاجتماع وتقدم أساليب القياس داخله ، سوف يستطيع الباحثون تكميم وقياس الظواهر الإجتماعية بدرجة عالية من الضبط والدقة المنهجية ، إلا أن هذا لايمكن أن يغنينا نهائيا عما يمكن أن نطلق عليه «الحس السوسيولوجى» Saciological sense ، وهو القدرة على الإدراك الكيفى للعلاقات والقيم إلى جانب القدرة على تحليل وتفسير نتائج القياس السوسيولوجى .

هناك حوار مستمر ودائم بين النظرية والواقع فى كافة العلوم سواء الطبيعية أو الإجتماعية . فالدراسات العلمية أو الإمبيريقية تسهم فى إختيار الفروض العلمية تمهيداً لتكوين النظرية العلمية . كذلك فإن الدراسات الإمبيريقية يمكن أن تسهم فى تغيير بعض النظريات سواء بشكل حذف بعض الجوانب التى أثبتت الدراسات الواقعية خطأها ، أو بشكل إضافة قضايا جديدة إليها . فالفعل الامبيريقى يعمل فى كل الحالات على إختبار النظرية .

أما النظرية العلمية فإنها تسهم فى إنارة الطريق أمام الباحثين الميدانيين من حيث توضيح نقاط التركيز والفرض المطلوب إختبارها ونموذج التفسير الذى يمكن أن تفسر فى ضوئه نتائج العمل الامبيريقى .

ولعل المشكلة الجوهرية هى أن علم الإجتماع لايستمتع بهذه الحالة المثالية . ففى علم الطبيعة هناك تفاعل خلاق بين النظرية والتطبيق ، أما فى علم الإجتماع فإن الوضع مختلف إلى حد كبير . فقد تمت صياغة أغلب نظريات علم الإجتماع إعتمادا على التأمل النظرى أو بعيداً عن الأبحاث الميدانية المقارنة عبر ثقافات متعددة . وبالمثل فإن أغلب ما يتم فى علم الإجتماع من أبحاث ميدانية ليس له سوى إرتباط واه بالبناء النظرى القائم فى علم الإجتماع (١٩) . ويقول آخر فإن هناك إنفصالاً بيناً بين النظريات القائمة فى علم الإجتماع وبين الدراسات الميدانية .

ولهذا الإنقسام جنوره فى قلب علم الإجتماع . فقد قسم « فيبر Weber » هذا العلم إلى قسمين هما :-

القسم الأول : يضم المتخصصين فى التفسير Interpretive Specialists

القسم الثانى : ويضم المتخصصين فى المادة أو الموضوع Subject matter specialists

كذلك فقد ميز « س رايت ملز » C .R . Mills بطريقة ساخرة بين جانبيين لعلم الإجتماع وهما :

الجانب الأول : يتمثل فيما يطلق عليه النظرية الكبرى Grand theory

الجانب الثانى: يتمثل فيما يطلق عليه النزعة الامبيريقية المجردة Abstract im- pericim

ويشير « ملز » إلى أن أكبر ممثل للجانب الأول هو « تالكوت بارسونز » T . par-sons ويمثل الجانب الثانى « بول لازار سفليد » P . Lazarsfeld .

والواقع هذا التميز الشائع فى علم الإجتماع بين البحث فى النظرية وبين إجراء الدراسات الإمبيريقية ، يفرض نفسه على كل باحث فى علم الإجتماع . وهذا يعنى أنه على كل باحث أن يتخذ موقفا إزاء هذا الإنقسام .

والواقع أنه يمكن لنا تفسير هذا الإنقسام من خلال المنظور التاريخى . فقد تأثر علم الإجتماع بطبيعة نشأته التاريخية . فقد تطور هذا العلم عن فلسفة التاريخ والفلسفات الإجتماعية والنزعات الإصلاحية ، ويتضح هذا الأمر بجلاء عند أنصار الوضعية السوسيولوجية مثل « سان سيمون » و "كومت" وغيرهما .

فقد قدم لنا « كومت » مشروعا تصوريا إعتقد أنه يمكن أن يقدم لنا التفسير الكافى لبناء المجتمع وتطوره . كذلك فقد تصور أن المشروع الذى قدمه ليس فى حاجة إلى تبرير . فعلى الرغم من إيمان ذلك المفكر بأهمية الإختيار الوضعى أو العلمى لكافة الأفكار والتصورات التى يقدمها المفكر والعالم ، إلا أنه لم يخضع للتصورات التى قدمها للإختبار العلمى الإمبيريقى .

وخلال نفس المرحلة التاريخية ظهرت مجموعة من الدراسات التى ركزت على ضرورة التخلى عن التأمل الفلسفى ، وضرورة إستنتاج الحقائق العلمية المتعلقة بالمجتمع ، من الملاحظة الدقيقة للواقع ، ومن خلال المنهج الإستقرائى . وقد ظهرت هذه الدراسات فى مجلة الجمعية الإحصائية بلندن إعتباراً من سنة ١٨٣٨ (٢٠) .

وهكذا فإن النشأة التاريخية لعلم الإجتماع كانت هى المسئولة إلى حد كبير عن هذا الفصل المصطنع بين النظرية والبحث الميدانى أو الإمبيريقى . فقد ظهرت مجموعة أخرى لم يحاولوا ضياع الوقت فى بناء نظريات سوسيولوجية ، على إعتبار أن مثل هذه النظريات ليست فى نهاية الأمر سوى قوالب فارغة المضمون . وبقول أخر فإن السوابق التاريخية قدمت لنا نموذجين متعارضين الدراسة السوسيولوجية ، تركت أثاراً مازالت مستمرة حتى الآن على الدراسات السوسيولوجية الحديثة .

وعلى الرغم من هذا الواقع القائم فى علم الإجتماع ، إلا أننا يجب أن نعيد . التأكيد على أن التعارض بين ماهو نظرى وماهو إمبيريقى فى أى علم بما فى ذلك علم الإجتماع تعارض مصطنع وغير حقيقى ، بل أن هذين الجانبين فى الحقيقة جانبان متكاملان.

وتجدر الإشارة إلى أن الصراع فى علم الإجتماع المعاصر لم يعد صراعا بين أنصار التنظير وأنصار الإمبيريقية ، بقدر ماهو صراع إيديولوجى بين أنصار الإتجاه المادى أو الماركسى وبين أنصار الإتجاه الوظيفى فى العلم الغربى فأنصار الإتجاه الأول ينطلقون من بناء نظرى مسبق يقوم فى جوهره على المادية التاريخية، فى حين يرفضون أنصار الإتجاه الثانى الإلتزام بصياغات نظرية مسبقة ، ويرون ضرورة الإعتماد على نتائج الدراسات الميدانية . ولكن هذا لايعنى أن أنصار الإتجاه الوظيفى لايستندون ضمنياً إلى مجموعة من الفروض الخلفية مثل فكرة الحقوق الطبيعية والمبادىء النظرية للبرجوازية .

ويشير « روبرت ميرتون » R . Merton إلى أن علماء الإجتماع يصنفون

مجموعة من النماذج العلمية تحت فئة النظرية ، يمكن إيجازها فيما يلى (٢١) :-

أولا : تقديم التوجيهات العامة : ويقصد بهذه التوجيهات المبادىء أو الأبعاد التى يجب على الباحث فى أية قضية سوسيولوجية ، أن يأخذها فى إعتباره عندما يقوم ببحوثه ودراسته ومثال ذلك مايؤكده بعض الباحثين من أننا عندما نقوم بدراسة ظاهرة الإنتحار يجب ألا نكتفى بقياس التكامل الإجتماعى للجماعة التى تشيع داخلها تلك الظاهرة ، وإنما يجب كذلك الإهتمام بدراسة الخصائص الشخصية لأعضائها . كذلك فإن الباحثين فى مجال علم إجتماع الجماعات الصغيرة لايرون ضرورة عدم الإهتمام بأثر القواعد أو المعايير التى تحكم عملية التفاعل الجماعى الداخلى فحسب ، وإنما ينبهون إلى الإهتمام كذلك بدراسة أثر حجم الجماعة على نوعية العمليات الإجتماعية السائدة داخلها وبالمثل فإن الباحثين فى مجال السكان يرون ضرورة البحث عن العلاقة بين التوجيهات القيمية والدينية ، وبين معدلات المواليد الوفيات والزيادة الطبيعية . كذلك فإنه فى مجال دراسة الطبقة ، يشير بعض العلماء إلى أهمية أخذ بعض العوامل فى الإعتبار مثل التعليم والمهنة ومكان الإقامة ونموذج المنزل ووجهات أعضاء المجتمع ، بينما يركز آخرون على أبعاد أخرى فى مقدمتها موقع الشخص أو الجماعة من علاقات الإنتاج السائدة داخل المجتمع .

وعلى الرغم من عدم وجود خلاف بين علماء الإجتماع من حيث تقديرهم لأهمية مثل هذه التوجيهات ، إلا أنهم يختلفون تماما حول مضامينها ، أو حول نقاط التركيز كما رأينا بصدد دراسات الطبقة على سبيل المثال .

ثانيا : تطوير بعض المفاهيم السوسيولوجية : وتعد المفاهيم أو التصورات Concepts أدوات ضرورية فى أى بحث علمى ، وإن كانت لاتكفى بمفردها فى تكوين علم من العلوم أو فرع من فروع المعرفة . فالمفاهيم هى التى تحدد لنا شكل ومضمون المتغيرات التى ينظر إليها على أنها ذات أهمية فى مجال البحث السوسيولوجى . فدروكيم على سبيل المثال لم يكتف بإبراز أهمية درجة التكامل الإجتماعى مع الجماعة ، ولكنه قدم لنا عدة نماذج للتكامل . وهناك العديد من المفاهيم التى إهتم علماء الإجتماع بتوضيحها كالعضوية والوظيفية والبناء والنظام والتنظيم والنسق ... الخ .

وعلى الرغم من أهمية مثل هذه المفاهيم ، إلا أنها كما سبقت الإشارة لاتقيم بذاتها علما من العلوم . وتكمن المشكلة فى علم الإجتماع فى أن الكثير من الباحثين المهتمين بالنظرية السوسيولوجية يقفون عند مرحلة عرض المفاهيم والتصورات ، دون تجاوزها إلى الإختيار الوضعى أو تحقيقها تحقيقاً علمياً إستناداً إلى فروض واضحة ، تمهيداً للتوصل إلى تعميمات ثابتة وصادقة .

وعادة ما يواجه أنصار الإتجاه الأمبيريقى فى علم الإجتماع مجموعة من أوجه النقد إلى أنصار التنظير السوسيولوجى ، نوجزها فيما يلى :

أولا : أن المهتمين ببناء نظريات سوسيولوجية يقفون عند مرحلة عرض المفاهيم والتصورات ، دون أن يقدموا لنا الوسائل الدقيقة التى يمكن من خلالها إختبارها فى الواقع الإجتماعى ، أو التأكد مما إذا كانت هذه المفاهيم صالحة لفهم الواقع أم أنها ليست سوى مجرد تأملات جوفاء .

ثانيا : أن هؤلاء المنظرين يفشلون فى توضيح كيفية الإستفادة من هذه المفاهيم . فهم فى الواقع لايقدمون لنا سوى لافتات أو أسماء جديدة ، كى تحل محل الأسماء أواللافتات القديمة بالفعل والمستخدمة فى اللغة العادية للناس .

ويشير « جورج هومانز » G. Homans إلى أن العديد من النظريات السوسيولوجية قد تصلح لأى شىء ولكنها لاتصلح على الإطلاق فى تفسير الواقع الإجتماعى وهو هدفها الأول (٢٢) . وهو هنا يسخر من أغلب النظريات المطروحة فى الفكر السوسيولوجى . وينتهى هومانز من عرض أساسيات النظرية العلمية – بما يتفق تماما مع النظرية كما يعرض لها أكبر علماء المناهج مثل « كارل بوبر » K . Poper – إلى القول بعدم وجود نظرية فى علم الإجتماع مستوفاه تماماً لشروط االعلمية (٢٣) .

ثالثا : الخروج بتعميمات إمبيريقية : يحدد « ميرتون » التعميم الأمبيريقى – مقتديا فى ذلك « بجون ديوى » . بأنه القضية القادرة على تلخيص الإنتظامات الملاحظة للعلاقة بين متغيرين أو أكثر (٢٤) ويضرب لنا مثلا على ذلك مستمداً من دراسات « هالباك » Halbacks ، التى تشير إلى أن طبقة العمال ينفقون نسبة كبيرة من دخولهم على الطعام ، بالمقارنة بالنسبة التى ينفقها الموظفون الكتابيون الذين يتقاضون نفس الأجر .

ويشير « ميرتون » إلى أن الدراسات السوسيولوجية زاخرة بالعديد من النتائج أو التعميمات الأمبيريقية المماثلة . ولكن أنصار الإتجاه النظرى فى علم الإجتماع يعترضون على فكرة التعميمات الأمبيريقة كأساس وحيد لبناء نظريات علم الإجتماع . فالنتائج التى تتمخض عن عدة أبحاث أمبيريقية قد تتفاوت تفاوتاً كبيراً على حسب طبيعة الظروف الإجتماعية والثقافية التى تتم فى إطارها ، وعلى حسب طبيعة العينة المستخدمة ، وعلى حسب عدة عوامل أخرى كثيرة . ولعل ماهو أهم فى نظرهم هو أن

محصلة الدراســـــات الأمبيريقة لاتســـــهم فى تراكم البناء المعرفى أو فى نمو قدرتنا على التنبؤ والضبط . فالنتائج التى خرجـــنا بها حتى الآن من مختلف الدراسات الأمبيريقية فشلت تماماً فى تحقيق فهم أفضل للواقع الإجتماعى أو حتى الظواهر المدروسة .

ويعتبر « روبرت لند » R.Lynd عن عـــدم رضاء أنصار التنظير الســـــوســـــيولوجى عن النتائج غير المترابطة للدراســـــات الأمبيريقية أو عن النزعة الأمبيريقية بقوله ، أن مثل البحث الأمبيريقية بدون إتخاذ موقف نظرى إيجابى بطريقة إنتقائية ، مثل الحقيبة التى يحملها مجنون ويوجد داخـــلها مجموعة من الحصـــا والقش والريش وأشياء أخرى غير مترابطة (٢٥)

رابعا : التوصل إلى النظرية العلمية : يقال دائماً أن ما هو مطـــلوب فى أى علم علم من العلوم هو التوصـــل إلى القوانين العلمية التى تحكم الظواهر المدروسة . ولعل المشكلة فى علم الإجتماع كما يعترف بها « ميرتون » نفسه هى عدم إمكان ذلك العلم على الرغم من تاريخه الطويل نسبياً من التوصل إلى قوانين علمية .

وقد إســـتطاع بعض علماء الإجتماع التوصل إلى مايشــــبه القوانين العلمية وهى ما يمكن أن نطلق عليه « قوانين ســــوســـــيولوجية » . والمثل التقليدى الواضح على ذلك دراســـة « دوركيم » لظاهرة الإنتحار ، وتوضيحه العـــلاقة بين معدل الإنتحار وبين درجة تكامل الجماعة . وبناء على هذا القانون الذى يذهب إلى أن مـعـــدل الإنتحار يتناســـب عكـــسياً مع درجة تكامل الجماعة ، يمكن لنا التنبؤ مقدما بأى الجماعات يحتمل أن رتفع داخلها معدل الإنتحار من بين الجماعات التى تختلف من حـيث الـــدين والظروف الزوجــــية

والجنس والمستوى التعليمى . ويحاول « ميرتون » أن يبين لنا سبب صحة هذا القانون بطريقة منطقية ، من خلال الخطوات التالية :-

١ - يسهم التماسك الإجتماعى داخل الجماعة فى مساعدة ومساندة الأعضاء الذين يعانون من قلق أو توتر عنيف .

٢ - يرتبط الإنتحار بمختلف أنواع القلق والتوترات التى يعانى منها الشخص ولايجد وسيلة التخفيف منها أو إفراغها .

٣ - تعد الجماعات الكاثوليكية أكثر تماسكاً من الناحية الإجتماعية وذلك بالمقارنة باجماعات البروتستنتية أو جماعات المحتجين .

٤ - ولهذا فإنه من المنطقى أن نتوقع أن يقل معدل الإنتحار داخل جماعات الكاثوليك بالمقارنة بالمعدل المقابل داخل جماعات المحتجين (٢٥) .

ويجب الإشارة إلى أن النموذج العلمى فى البحث يتحقق بإقفال الدائرة حيث ننتقل من مثل هذه القضايا المنطقية إلى تصميم بحث واقعى قادر على تحقيق هذه القضايا أو إختبار صدقها . وبعد ذلك نعود ثانية إلى النظرية كى نعدلها أو نستبقيها أو نحذفها من التراث العلمى كله ، على حسب نتائج الأبحاث الواقعية .

ويذهب « ميرتون » إلى أن علم الإجتماع يعانى من حال إنفصال شبه كامل بين النظرية والتطبيق . فهناك العديد من البحوث الميدانية التى لاتستند إلى أسس نظرية موجهة ومفسرة ، كما أن هناك العديد من النظريات التى لاتستند إلى تحقيق ميدانى لصدقها (٢٦) .

وعلى الرغم من صدق ملاحظات « ميرتون » إلا أن وراء النزعة الأمبيريقية السائدة فى العالم الغربى ، أهداف نظرية وإيديولوجية واضحة وقد ظهرت عدة محاولات حديثة فى العالم الغربى ، تستهدف الوقوف فى وجه النزعة الإمبيريقية الخالصة ، كما ظهرت فى العالم الشرقى محاولات لإختبار النظرية الماركسية إختباراً امبيريقياً ، على أساس أن النظرية المادية التاريخية كانت إنعكاساً لظروف ثقافية وإجتماعية صاحبت حركة التصنيع فى العالم الغربى . وتستهدف حركة الدراسات الإمبيريقية فى الإتحاد السوفيتى وشرق أوربا - من بين ماتستهدف - الإجابة على السؤال التالى : هل تصلح المادية التاريخية فى تفسير بناء المجتمع وتغيره فى ظل مرحلة ما بعد الصناعة أو مرحلة المجتمع العلمى أو الثورة التكنولوجية ؟ .

وبوجه عام فإن هناك نوعاً من التقارب بين إتجاهات علم الإجتماع الغربى والشرقى ، من حيث الإيمان بالأهمية الكبرى لكل من النظرية والتطبيق . ويجب على علماء إجتماع اليوم والغد أن يعوا جيدا العلاقة الجدلية بين النظرية والبحث الواقعى ، وأن يبرزوا هذه العلاقة أثناء القيام بأبحاثهم ، وألا يكتفوا بإبراز أهمية التحقيق الواقعى للنظرية أو للفروض ، دون أن يقوموا بالفعل بهذا التحقيق كما فعل الرواد الأولى لعلم الإجتماع .

النظرية السوسيولوجية ومشكلاتها المنهجية

إختلف الباحثون فى علم الإجتماع فى أهمية الدور الذى تلعبه النظرية السوسيولوجية فى نمو هذا العلم من حيث بنائه المعرفى ، كما إختلفوا فى علاقة هذه النظريات بالبحوث الواقعية ، هذا إلى جانب إختلافهم فى تقويم النظريات السوسيولوجية المطروحة سواء من حيث بناءها أو صورتها المنطقية العلمية ، أو من حيث إتفاقها مع شروط النظرية العلمية ، أو من حيث دورها فى دعم أو تعويق الفهم الموضوعى للواقع الإجتماعى ، أو من حيث وظيفتها فى توجيه البحوث الواقعية ويؤكد بعض الدارسين أن النظرية تزيد من ثمرة البحث الميدانى وخصوبته ، من خلال إمداده بالموضوعات والقضايا التى تستحق الدراسة ، وربط النتائج الجزئية بالتعميمات النظرية ، وتفسير النتائج التى يخرج بها البحث الميدانى . يضاف إلى هذا أن إستخدام النظريات كموجهات للدراسة الميدانية من شأنه - كما يشير إلى هذا « سيلتز » C. Celltiz وآخرون - أن يؤدى إلى النمو المتراكم للمعارف فى علم الإجتماع . وتتضح أهمية هذه النقطة عند فحص هذه الدراسات الهزيلة التى يقوم بها غير متخصصين ، والمليئة بالجداول والأرقام ، والتى تفتقد إلى إطار تفسيرى قادر على الربط بين البيانات المتناثرة المجمعة من البحوث الميدانية غير الموجهة . وكما سبق أن أشرنا فإن العلاقة جدليه أو تفاعلية بين النظرية والبحث . فالبحث يسترشد بالنظرية ، كما أن البحوث تضع هذه النظرية موضع إختبار كذلك فإنها يمكن أن تسفر عن تفسيرات ونظريات جديدة .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن هناك مجموعة من أقطاب علم الإجتماع حاولوا التركيز على دراسة حقائق المجتمع وفهمها ، وهذا فى نظرهم أهم من إطلاق نظريات أو دراسة النظريات وحدها . وهذا ما أوضحه « بيترم سوركين » فى مقدمة دراسته الهامة بعنوان « النظريات السوسيولوجية المعاصرة » (٢٨) . وقد برر «سوركين» Sorokin إخراج كتابه هذا بالحاجة إلى إستعراض النظريات السوسيولوجية الرئيسية التى نضجت فى

السنين الأخيرة بطريقة تتجاوز مجرد العرض التاريخى أو الاقليمى ، هذا إلى جانب تمكن الباحثين من الإلمام بالنظريات السوسيولوجية المتكاثر عددها ، والتى تناولت موضوعه الذى يدرسه تحقيقاً للإحاطة والشمول ، إلى جانب حاجة هذه النظريات إلى التحليل والنقد ، من حيث التصنيف وردها إلى أصولها التاريخية أو مصادرها ، أو من حيث توضيح الصالح منها الذى يستند إلى دراسات واقعية جادة ، وغير الصالح أو الذى يقوم على أخطاء ومغالطات (٢٩) وكما يشير « عاطف غيث » فإن هذا الهدف الذى ذكره «سوركين» منذ أكثر من أربعين سنة لا يزال وراء إصدار العديد من الدارسين لدراساتهم حول النظريات السوسيولوجية .

ومن الغريب أن « بيرس كوهين » P.S. Cohen يشير فى دراس ة له بعنوان « النظرية الإجتماعية المعاصرة » إلى أن النظرية أشبه ما تكون بشيك مفتوح وأن قيمتها تعتمد على من يقوم بإستخدامها ، وعلى كيفية إستخدامه لها (٣٠) ، ووجه الغرابة أن هذا يعد مدخلاً للذاتية المنافية للموضوعية العلمية المنشودة . وهذه الملاحظة تنطبق على النظريات السوسيولوجية بشكل واضح . ويميز « كوهين » بين النظرية وبين القضايا التى تعبر عن وقائع موضوعية Statements فالقضية العلمية أو الواقعية هى عبارة تصف جزءاً من الواقع – مثل سقوط جسم معين إلى أسفل أو زيادة نسبة التعليم فى مجتمع معين ، أو إرتفاع معدلات جرائم معينة أو زيادة الإنتاج الصناعى أو قلة الهجرات من الريف إلى الحضر ...الخ هذه القضايا الواقعية تعبر عن وقائع خاصة حدثت فى الواقع ، بعكس النظريات التى تركز على الفئات الكلية للوقائع من خلال إصدار تعميمات تصف الواقع وتفسره ، بشرط أن تكون هذه التعميمات مستمدة من عدة قضايا واقعية جزئية .

وهناك عدة مراحل لبناء النظرية العلمية ، تتمثل الخطوة الأولى فى محاولة تفسير ظاهرة ما ، وعادة ما تكون الظواهر الواقعية فى العلوم الإجتماعية معقدة . مثل النمو الحضرى أو تزايد حجم الهجرات أو سرعة النمو الإجتماعى أو تفكك الأسرة أو تزايد حجم الجرائم ... بعكس الحال فى الظواهر الطبيعية ، هنا يطرح الباحث مجموعة من الممكنات النظرية أو الفروض المفسرة للظاهرة ولبعض مكوناتها ، ويأتى بعد هذا محاولة تحقيق هذه الفروض علمى Veri fication للكشف عن سلامتها فى تفسير ما يراد تفسيره ، أو فشلها فى أداء هذه المهمة أى البحث عن صدق الفرض أو كذبه ، وإذا إتضح أن الفرض صادق تحول إلى « قضية محققة علمياً Theovem» . ويعتمد التحقيق العلمى للقضايا بالإحتمالية أو الفروض على الملاحظة – فى صورها المتعددة . وهى

قاعدة البحث العلمى التجريبى أو الواقعى . وإذا كان على الباحث أن يعتمد على الملاحظات المفردة ، فإن هذه الملاحظات يجب أن ترتب فى شكل نظام مهين يتيح للباحث إجراء المقارنات وإكتشاف أوجه الشبه والإختلاف ، والقيام بالتصنيفات العلمية اللازمة للوصول إلى النماذج والأنماط ، إلى جانب إخضاعها للمعالجات الإحصائية لمعرفة المتوسطات والتوزيعات التكرارية ومعدلات التغير (٣١) ... وغير ذلك من العمليات التى تسهل الوصول إلى التعميمات ، فى صورة قضايا مبرهنة علمياً . ولا شك أن تقدم البحث العلمى من طرح قضايا جزئية والوصول إلى التعميمات يعنى تقدماً للبناء المعروف ، وهى خطوة يسير نحو التجريد . وهذا لا يعنى أن التعميم أعلى درجات المعرفة . فالتعميم أو القضايا المبرهن عليها علمياً تفسر جزءاً من الظاهرة المدروسة ، وهنا يجب على العلماء أن يتوصلوا إلى مجموعة من التعميمات التى تصف مختلف أجزاء الظاهرة ونفسرها ، وهنا تتجمع هذه التعميمات فى شكل منطقى مترابط لتكون ما يطلق عليه النظرية العلمية ، وهى كما يشير إلى هذا « نيقولا تيماشيف » أعلى درجات المعرفة (٣٢) وهو يقصد طبعاً المعرفة العلمية ، لأن هناك عدة أنواع أخرى من المعارف غير العلمية .

ويذهب « تيماشيف » فى دراستة عن النظرية السوسيولوجية إلى أن النظرية عبارة عن مجموعة من القضايا التى ينبغى أن تتوافر لها مجموعة من الشروط نوجز أهمها فيما يلى : (٣٣)

أولاً: أن تكون القضايا المتضمنة فى النظرية محتوية على مجموعة أفكار ومفاهيم محددة تماماً .

ثانياً: أن يكون هناك إتساق كامل بين هذه القضايا أى ترابط منطقى بينها .

ثالثاً: أن تكون القضايا موضوعة بشكل يمكن الباحث من أن يستمد منها التعميمات إستقرائياً .

رابعاً : أن يتوافر فى قضايا النظرية عنصراً الخصوبة بمعنى أنها تمكن الباحثين من إستنتاج مزيد من القضايا التى يخضعونها للملاحظة ، والوصول بشأنها إلى تعميمات ، وبهذا تكون النظرية مثمرة خصبة تؤدى إلى توسيع نطاق المعرفة .

وإذا كانت النظريات تتجاوز الحقائق الواقعية ، وإن كانت مستندة إليها بالضرورة ، فإنها تاعب دوراً هاماً فى البحوث الواقعية ، لأنها توضح أمام الباحث معالم الطريق ، وتحدد مجالات البحث والمشاهدة . ويشير «كوهين» إلى أنه لم يكن ليتوافر لنا أية خبرة

حقيقية يمكن لنا تسجيلها وفحصها بدون وجود النظريات الموجهة والمرشدة ، كما أنها تفسر نتائج ملاحظاتنا تفسيراً منطقياً من خلال ربطها بإطار شمولى يحقق لنا تفسيراً أعمق لما قد يبدوا غير مترابط أو غير منطقى .

ويضيف « بيرس كوهين » النظريات المستخدمة فى فروع المعرفة المختلفة إلى عدة أنواع يحسن عرضها أولاً لنحدد موقع النظرية السوسيولوجية من هذه الأنواع (٣٤) الأمر الذى يمكن أن يوضح لنا الأزمة الحقيقية التى تعانى منها هذه النظرية السوسيولوجية .

أولاً: النظريات التحليلية Analytic theories ، وهذه نظريات أولية Apriori لا علاقة لها بالواقع سواء المادى أو الإجتماعي ، ولا تقرر أشياء محدده عن هذا الواقع ، مثل نظريات المنطق والرياضيات ، وتعتمد على المنهج الإستنباطى Deductive method .

ثانياً: النظريات المعيارية Normative theories ، وهى تلك التى تصاغ فى شكل مجموعة من القضايا المثالية التى ترسم صورة لما ينبغى أن يكون عليه الواقع فى مجال معين ، ولا علاقة لها بما هو كائن ، ويصدرها الفلاسفة والفنانون والأدباء والسياسيون لتكون نماذج مثالية يحاول الناس تحقيقها أو الإقتراب منها . وهذه النظريات هى بطبيعتها ذات توجهات عقائدية وأيديولوجية وترتبط بالتوجيهات الذاتية والمصلحية والرؤى الشخصية .

ثالثاً: النظريات العلمية ، وهى مجموعة التعميمات المحققة تجريبياً والمترابطة منطقياً ، والتى تفسر لنا ظاهرة ما فى ظهورها أو إختفائها ، وتتخذ فى أبسط صورها شكل قانون العلية ، متى تحدث س ، يحدث ص ، ومتى تختفى س ، تختفى ص . وهذه هى الصورة المثالية للنظرية العلمية ، وهناك الصورة الإحصائية ، حتى تصبح العلاقة بين متغيرين أو أكثر علاقة الإحصائية . (فى ٧٠ ٪ من ظهور س ، تظهر على سبيل المثال) .

رابعاً: النظريات الميتافيزيقية Metaphisico theories ، وهذه نظريات شخصية ذاتية تعتمد على القناعات الشخصية للمفكر أو الفيلسوف ، ولا يمكن التحقق من صدقها بشكل موضوعى ، ويهمنا فى هذا المجال النظريات العلمية ، وقد إنقسم الباحثون بصدد إرتباطها بقانون العلمية أو السببية Low of caualilty إلى ثلاثة فروق .

الأولى : ترى أن النظريات العلمية ليست سببية بالضرورة ، فهناك علاقات بين المتغيرات ليست سببية ، فقد تكون علاقة وهمية ، وقد تكون علاقة مصادفة ، وقد تكون علاقة تزامن فى الوقوع ، وقد تكون علاقة تناظر ، وقد تكون علاقات متبادلة ، وقد تكون علاقة تصاحب فى الوجود دون أن تكون عليه ، وقد أوضح « مريس رزنبرج » M. Rosenberg كل هذه الأنواع من العلاقة بين المتغيرات (٣٥) .

الثانية : يرفض أنصار هذه الفرقة القول الذاهب إلى أن النظريات العلمية نظريات سببية أو علمية لأنها كلها نظريات إحتمالية وليست حتمية ، وهنا تكون النظريات العلمية الإحتمالية والقابلة للتكذيب نظريات سببية غير كاملة .

الثالثة : يرى أنصار هذه الفرقة أن النظريات العلمية هى بطبيعتها نظريات تفسيرية تجيب على أسئلة : كيف ؟ ولماذا ؟ وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت النظريات العلمية نظريات وصفية سببية ، وإذا لم تكن كذلك تفقد وظائفها التفسيرية وهى الوظيفية الأولى فى العلم .

ويشير بعض علماء المناهج إلى أن وظيفة البحث والإستقصاء العلمى هو محاولة العثور على بعض الشواهد التى تكذب الفرض العلمى التفسيرى ، فإذا لم يسيطع الباحثون تكذيب صار قضية محققة علمياً ، وهو جنباً إلى جنب مع مجموعة أخرى من الفروض المحققة بشكل النظرية العلمية ، وتظل النظرية علمية صحيحة إذا لم يوجد ما يكذبها ، فإذا ظهر ما يكذبها إنتقلت النظرية إلى تاريخ العلم وسقطت من البناء العلمى المعتمد . وهذا يعنى إن من أهم خصائص النظرية العلميةعند « كارل بوبر » أنها قابلة للتكذيب Falsifiable وبهذا نخرج من النظريات العلمية المطلقات والآراء الشخصية والعقائدية والقيمية والفلسفية ، كما يخرج منها النظريات التى تم تكذيبها . (٣٦)

وهناك عدة شروط يجب توافرها فى النظرية العلمية ، وقد قدم « جون جيلين» John Gillin أهم هذه الشروط التى يجب توافرها فى النظرية الإجتماعية فيما يلى : (٣٧)

١ – التحديد الواضح المحدد للمصطلحات والرموز المستخدمة .

٢ – إثبات العبارات التى تشير إلى الإحتمالات أو الممكنات النظرية بطرق متعددة ، فى شكل دعاوى أو فروض علمية ، ويجب أن يتحقق الإرتباط المنطقى بين هذه القضايا التى تعبر عن هذه الممكنات النظرية . فقد يترتب على غياب هذاالإتباط المنطقى بعض الغموض ، أو إهمال قضايا على درجة كبيرة من الأهمية لأنها هلى التى تبرز الإتباط المنطقى بين القضايا المطروحة فى النظرية .

٣ - يجب أن تكون النظرية بيطة بقدر الإمكان ، ومتسقة مع الموضوع الذى تعبر عنه أو تفسره .

٤ - بعد ترتيب المكنات النظرية فى صورة منطقية مترابطة متكاملة ، يجب أن نبحث عن نتائجها أو القضايا المشتقة منها والتى يمكن فحصها فى الواقع ، سواء لتفسير هذا الواقع أو الإختيار النظرية العلمية ذاتها . وهناك عدة وظائف يمكن للنظرية العلمية تحقيقها أهمها ما يلى :

أولاً: الوظيفية التنظيمية : فالواقع الإجتماعى يتضمن آلاف الظواهر المادية والإجتماعية والنفسية والإقتصادية والسياسية المتداخلة ، وهذه لايمكن لأى عقل أن يستوعبها ويفهمها بشكل منظم إلا من خلال نسق أو بناء على قادر على أن يختصرها وينظمها ويقدمها أمام العقل فى صياغات مختصرة واضحة مفيدة . والنظرية فى علم الإجتماع هى مجموعة من المفهومات والأنماط التصورية التى تدور حول الواقع الإجتماعى من أجل وصفه وبيان أوجه الترابط بين مكوناته ، ومن أجل تحقيق الفهم والتفسير المنطقى لهذا الواقع . وتلعب الأنماط التصورية دوراً هاماً داخل النظريات السوسيولوجية يتصل بوظيفتها التنظيمية . فهى تقدم الواقع الذى يبدو متكاثراً ومشتتاً ولا رابط منطقى بين محتوياته ، على أنه نسق منطقى خال من التناقض ، كما يبرز أوجه التساند الوظيفى وعلاقات العلية المتبادلة ، ووظيفة كل جزء من أجزائه المتعددة . وهذا القول يذكرنا بوظيفة العلوم الإجتماعية وبالذات علم الإنسان عند « إيفانز بريتشارد » E. Pritchard التى سبق أن أشرنا إليها (٣٨) فالإدراك الحسى لمكونات الواقع الإجتماعى يعجز عن تقديمه فى صورة كلية منطقية مترابطة . وهنا تلعب التنظيمات التصورية دوراً هاماً فى تحقيق هذه الوظيفة ، بما تتضمنه من مفاهيم وتعريفات Definitions ونماذج مثالية Conce tual Pattems وأنماط تصورية . وهذه عناصر أساسية فى النظرية السوسيولوجية . وتعد صياغة الأنماط التصورية واحدة من أهم الأسس التى قامت عليها النظرية السوسيولوجية سواء التقليدية أو الحديثة ، كما أنها من أهم الأدوات المنهجية التى إستخدمها علم الإجتماع من أجل تنظيم وفهم وتفسير الواقع الإجتماعى (٣٩)

وتتخذ الإنماط التصورية عدة صور فى علم الإجتماع منها الوحدات التى قد يتخذوها الباحث موضوعاً للدراسة ومنها المفهومات التى يتم فى ضوئها وصف وتفسير الواقع الإجتماعى والنمط التصوريهو إنتقاء هادف ومخطط لمجموعة من الأبعاد المطلوب دراستها . بعد إسقاط التفصيلات والتركيز على ما هو جوهرى وهام

ثم يقوم الباحث بتجميع هذه الأبعاد فى صورة منطقية تحقيق الترابط والإتساق بينها (٤٠) . وهذا هو نفس الدور الذى تلعبه أغلب النظريات المطروحة فى علم الإجتماع . والمتأمل للنظريات السوسيولوجية يجد أن هناك عدة أنواع من المفهومات سائعة فيها (٤١) ، فهناك مفهومات تعبر عن أنماط للبناءات الإجتماعية ، مثل مفاهيم القبيلة والعشيرة والطبقة ... ، وهناك مفهومات تعبر عن عمليات إجتماعية كالتعاون والتنافس والصراع والتكيف والتدرج الإجتماعى ، والتقويم الإجتماعى ، والتغير الإجاتماعى والثقافى ... الخ ، وهناك مفهومات تعبر عن صور العلاقات الإجتماعية ، مثل العلاقات الأولية والثانوية ، والرسمية وغير الرسمية ، وهناك المفهومات التى تعبر عن أنماط التنظيمات الإجتماعية ، كالرسمية وغير الرسية ، وهناك المفهومات التى تعبر عن الأساسيات البنائية للتنظيمات كالتوازن والصراع ، وهناك المفهومات التى تتصل بالأنماط القطبية Polav types أو الأنماط المثالية Ideal types كالنموذج المثالى للريفية والحضرية والبدائية والبدوية والتنمية والتخلف والبيروقراطية ...

ثانياً: الوظيفة التفسيرية (٤٢) فالنظريات السوسيولوجية تحاول تفسير الواقع الإجتماعى بظواهره وعملياته وتحولاته ، وهى الوظيفة الأساسية لعلم والنظريات العلمية . وتمكن النظرية البحث من فهم الواقع الإجتماعى فى صورته الكلية وفهم جزئياته فى ضوء الصور الكلية المتضمنة فى النظرية . يضاف إلى هذا أن النظرية توضح الميدان الكلى للبحث أمام الدارس الميدانى وتعينه على تخير مناطق بحثية محددة داخل هذا الواقع ، كما توضح له كيفية الأحداث المختلفة والظواهر الملاحظة والنتائج التى يتوصل إليها بالإطار الكلى كما تكشف عنه النظرية . وعلى الرغم من أن معيار الصدق التفسيرى والتنبؤى لأية نظرية . كما يشير إلى هذا « بوبر » يكمن من عدم ظهور شواهد واقعية تكذبها حتى وقت الدراسة ، (٤٣) وهذا المعيار لا ينطبق بشكل دقيق على نظريات علم الإجتماع نظراً لعدة ظروف تتصل بطبيعة موضوعات هذا العلم ، وبتوجهات أصحاب النظريات السوسيولوجية ، وبأساليب القياس والتكميم الممكن إستخدامها ، بأساليب التوجيه التنظيمى والوطنى والسياسى والإقتصادى لهذه النظريات كل هذا يشكك فى الحياد العلمى وفى موضوعية هذه النظريات فإنها تظل صالحة لأداء وظائفها التفسيرية لبعض جوانب الواقع الإجتماعى فى مجتمعات معينة ، وفى ظروف معينة ، وفى ظل شروط محددة .

وإذا كان الفهم للنظرية يتحقق عند ما تكشف عن العلاقات الضرورية التى تربط بين مكونات الظاهرة المدروسة ، وعلاقتها الضرورية بالكل الإجتماعى ، والقوانين التى

تحكم حركتها فى ظهورها وإختفائها ، وهذا ينطبق على دراسة الظواهر سواء السوية مثل تكامل الأسرة والإزدهار الإقتصادى وأداء التنظيمات الصناعية أو السياسية أو التربوية لأدوارها بشكل جيد ، وإرتفاع الإنتاجية والروح المعنوية للعمال وغياب تمارضهم أو شكاواهم أو صراعاتهم العنيفة ... أو المرضية مثل التفكك الإجتماعى والأسرى والجرائم والصراعات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المدمرة ...الخ . ولما كانت النظرية بهذه المواصفات غير قائمة فى علم الإجتماع ، فإن الوظيفة التفسيرية الكاملة غير متحققة بنفس الشكل الموجود فى العلوم الطبيعية ، وتستعيض النظريات فى علم الإجتماع عن هذا بتقديم التفسير الإحصائى للعوامل التى يرى الباحث أنها ترتبط بالظواهر المدروسة فى إطار زمان ومكان وظروف خاصة ، ومع تقدم الموضوعية والمنهجية فى صياغة النظريات يمكن أن تقل الشروط العديدة والتحفظات الكثيرة التى يذكرها الباحثون لإنطباق النظرية وبالتالى أداء وظائفها التفسيرية بكفاءة .

ثالثاً: الوظيفة التنبؤية : فالعلم التجريبى أو الواقعى يستهدف فهم وتفسير الظواهر المدروسة من خلال الوقوف على القانون الذى يحكمها . وهذا الفهم العلمى للظواهر المدروسة هو الذى يسمح بالتنبؤ بها تمهيداً للتحكم فيها . فالوظيفة التنبؤية هى التى تمهد الطريق للوظيفة التالية وهى الوظيفة النفعية أو العملية أو التطبيقية .

رابعاً: الوظيفة التطبيقية أو العملية أو النفعية . لم يعد العلم يدرس لذاته فهذه وإن كانت متعة ذهنية ، إلا أن الهدف النهائى هو الإستفادة منها فى صالح المجتمعات البشرية فى التطبيقات العملية سواء فى ميدان التكنولوجيا المادية أو التكنولوجيا الإجتماعية كالتخطيط والتنظيم والإدارة والإشراف وضبط التغير وتوجيهه وزيادة فاعلية برامج التنمية ...الخ . وإلى جانب هذه الميادين التطبيقية للنظريات السوسيولوجية هناك ميدان المشكلات الإجماعية ، فالمواجهة العلمية لمشكلات المجمع لن تتحقق إلا إذا إستند إلى فهم علمى وإلى بناءات نظرية صادقة محققة واقعية .

خامساً: وظيفة الخصوبة وإنتاج المزيد من التصورات والأبحاث العلمية فالنظرية العلمية تؤدى إلى طرح أفكار وفرضيات وتساؤلات ومشكلات تحتاج إلى بحوث . وهذا هو السبيل إلى التراكم المعرفى الذى هو أساس البناء العلمى الصحيح .

والمستعرض للنظريات المطروحة فى علم الإجتماع يجد أنها تندرج تحت عدة أقسام ، فهناك النظريات التى تركز على قضية النظام والتوازن والتكامل والإستمرا التنظيمى للمجتمع ، وهذه هى التى صاحبت منشأ وتطور علم الإجتماع الغربى ، وهناك

النظريات التى تركز على قضايا الصراع بكل أشكاله ، الصراع الإقتصادى والسياسى والعقائدى والقيمى وصراع الأدوار والأجيال والطبقات ... كأساس للمجتمع . ويدخل فى هذه الفئة من النظريات ، دراس المشتغلين بعلم الإجتماع فى الإتحاد السوفيتى وشرق أوربا والصين وبعض أنصار الماركسية المحدثة فى الغرب والدول النامية . وهناك ثالثاً النظريات التى تحاول التوفيق بين النظريات اللبرالية والأديكالية ، ولها أنصارها فى الغرب والدول النامية ، وهناك محاولات التحلل من الأطر النظرية والتركيز على الدراسات الأمبيريقية أو الواقعية ، وهناك المدرسة الإسلامية فى علم الإجتمع التى تحاول الإنطلاق من حقائق الإسلام عقيدةً وشريعة . وهذا هو الجانب المعيارى أو النموذج المثالى ، ومن دراسة الواقع والمتغيرات الإجتماعية بما يتضمنه من مشكلات ومصالح مرسلة ومستحدثات ، فى ضوء البناءات العقائدية والقيمية والأخلاقية الإسلامية . وبهذا يحققون التوفيق بين معيارية الشريعة الإسلامية وبين البحوث الواقعية فى علم الإجتمع وهذه المدرسة ما تزال فى طور التأسيس وإن كانت فى جذورها تمتد إلى عبدالرحمن إبن خلدون وغيره من الباحثين المسلمين .

وتحاول نظريات التوازن والصراع معاً دراسة النظام العام والتغير داخل المجتمع باعتبار أن النظام العام Social order (٤٤) يشير إلى الضبط الإجتماعى وتبادلية العلاقات والمصالح ، وإمكانية التنبؤ بالسلوك لوجود المعايير الحاكمة للفعل والتفاعل والعلاقات الإجتماعية ، والإتساق فى مكونات الحياة الإجتماعية وأسس إستمرارية هذه الحياة ، والترتيب ويقصد به ترتيب الأحداث والأنشطة الأفعال والعلاقات فى المكان والزمان بشكل محدد وتركز النظريات المختلفة مواقف متصارعة من هذه المكونات . وقد ظهرت عدة نظريات لتفسير النظام العام . أشار إليها «كوهين» (٤٥) فيما يلى :

أ - نظرية القهر والإلزام . ويدخل هنا الإلزام المادى والطبيعى والخلقى والرمزى . وهذا الإلزام والقهر هو ما يفسر إنتظام الحياة الإجتماعية لوجود نسق من التوقعات المعيارية المدعمة بمكافآت وعقوبات . وهذه النظرية تفسر فى نظر « كوهين » النظام العام ، كما تفسر الصراع بكل أنواعه كالصراع على السلطة ، والصراع بين أصحاب السلطة ... وؤكد « كوهين » أنه على الرغم من أهمية عنصر القهر والإلزام فى دعم النظام ، خاصة فى مجال ضبط الممارسات الإنحرافية وإستخدام القوة فى الحياة الإجتماعية ، إلا أنه ليس كافياً لتفسير النظام أو لتفسير التغيرات التى تتم فى إطار التغيرات ، أو التغيرات فى الأسس البنائية للنظام ذاته .

ب - نظرية المصالح والإهتمامات المشتركة والمتبادلة . ويرى أنصار هذه النظرية

أن الحياة الإجتماعية تقوم على تبادلية نفعية وأخلاقية قيمية ، وهذا هو ما يضمن الإستمرار البنائى والنظامى داخل المجتمع . وهذه النظرية تحاول تفسير النظام ، كما تحاول تفسير إختلال النظام فى نفس الوقت . فإذا ما إستجدت ظروف جديده لاتستطيع القواعد والمعايير القائمه ضبطها والتحكم فيها والتعامل معها أو السيطره عليها تنشأ حاله من سوء أداء المعايير لوظائفها ويختل النظام العام ويصبح المجتمع فى حاجة إلى معايير جديدة وضوابط ونظم جديدة ، أو إلى تطوير المعايير والنظم والضوابط القائمة لتستوعب المتغيرات الجديدة . وقد وجه إلى هذه النظرية عدة إنتقادات منها أنها تستند إلى أسس نفعية خالصة ، وتهمل ظروف نشأة النظام العام أول مرة داخل المجتمع ، ولا تفسح المجال أمام عناصر الصراع أو السلطة أو القهر ، وتقييم النظام العام على مجرد الخيارات الفردية وتحيل النظام إلى قضية عمرية ... الخ .

جـ - نظرية الإجماع القيمى . فوجود حد أدنى من الإتفاق القيمى بين أعضاء المجتمع يعد شرطاً ضرورياً لقيام المجتمع ، لأنه يحدد الأهداف العليا التى يسعى الأفراد لتحقيقها ، كما يحدد الأساليب المشروعة لتحقيقها والمعايير والضوابط والجزاءات المترتبة على الإنحراف عنها وقد تعرضت هذه النظرية إلى العديد م أوجه النقد منها إستحالة تحقيق ما يطلق عليه الإجماع القيمى داخل أى مجتمع لإختلاف المصالح والإهتمامات والمنظورات ، يضاف إلى هذا أنها لم تأخذ التغير القيمى فى الإعتبار ، والذى قد يصل إلى صراع قيمى فى بعض الحالات . هذا إلى جانب أن هذه النظرية لا تتحدث شيئاً عن كيفية الوصول إلى الإجماع القميى ، ولا عن الصراع حول أساليب تحقيق قيم متفق عليها ، مثل تحقيق النجاح الإقتصادى أو تحسين ظروف المعيشة ... كذلك فإن هذه النظرية لم تفرق فى أشكال الإتفاق أو الإجماع القيمى فى المجتمعات البسيطة والمجتمعات الأكثر تعقيداً ، خاصة تلك التى تتسم بتعدد الديانات وتعدد الطبقات والطوائف وتعدد الأصول والجماعات العرقية ...الخ . وهذه النظرية يرفضها أنصار مدرسة الصراع بشدة .

د - نظرية القصور الذاتى . ويرى أنصار هذه النظرية أن النظام العام بمجرد وجوده فإنه يؤمن تلقائياً أسباب إستمراره ودوامه . ويرى البعض أن هذا القول ينطوى على لهو وتفسير الشىء بالشىء نفسه .

وبشكل عام فإن هذه النظريات لا تقدم لنا تفسيراً مقنعاً لظهور النظام العام وضمان إستمراره ، ولا تفسر لنا القوى المؤدية إلى تعديله أو تغييره ، ولا تفسر لنا دوره فى الحياة الإجتماعية من وجهة نظر القوى والفئات المختلفة .

والواقع أن هناك فرقاً كبيراً بين النظريات العلمية بشروطها وصورها المنطقية وأساليب تحقيقها ، وبين النظريات السوسيولوجية كما هى مطروحة فى كتب النظريات المعتدلة (دون مارتنديل و تيماشيف و سوركين و كوهين ، ووالاس ...الخ) وذلك للأسباب الآتية .

أولاً: لم تصدر هذه النظريات بناء على خطوات وإجراءات التسلسل العلمى المؤدى إلى ظهور النظريات العلمية - (فروض يتم تحقيقها ، ثم قضايا مبرهنة ثم مجموعة من التعميمات المترابطة والمتسلسلة منطقياً) - وهذا يعنى إخراج النظريات السوسيولوجية من دائرة النظريات العلمية التجريبية أو الواقعية المعتمدة منهجياً .

وقد عرض لنا « لاسى » A. R.Lacy فى القاموس الفلسفى أربعة معانى للنظرية وهى (٤٦) .

١ - يمكن أن تتضمن النظرية فرضاً أو قضية واحدة أو عدة قضايا وتتخذ الطابع التأملى .

٢ - وقد تتمثل فى قانون يعبر عن أمور غير مشاهدة كالالكترونات .

٣ - وقد تتمثل فى نسق منطقى من القوانين أو الفروض التى تتمتع بقدرتها على تفسير الظواهر أو الموضوعات المدروسة .

٤ - وقد نشير إلى مجال للدراسة مثل قولنا نظرية المعرفة أو نظرية المنطق ..

ويعرف « بوبر » معنى النظرية فى دراسة له بعنوان « منطق الكشف العلمى » بأنها « قضايا كلية عبارة عن أنساق من الرموز والعلاقات » (٤٧) وهى ترى أن يبدأ الباحث بفرض أو نظرية (وهما بمعنى واحد عنده) يخضعه للإختبار الواقعى من خلال الملاحظة والتجربة . وهذا يعنى أن البناء والبحث العلمى ينطلق من المنهج الإستنباطى وليس الإستقرائى لأنه ينطلق دائماً من قضية كلية وليس من قضايا جزئية ، ثم يتم إختبارها فى الواقع .

خصائص النظرية العلمية لاتنطبق على النظريات السوسيولوجية . وأهم هذه الخصائص عند « كارل بوبر » هى :

١ - القابلية للتكذيب Falsifiability . والقابلية للتكذيب وليس مجرد القابلية للتحقيق Veri Fiability هى أهم خصائص النظرية العلمية (٤٨) . وهذه الخاصية هى أهم أسس النمو والتراكم المعرفى ، وهذه تقتضى أن تكون الأنساق النظرية مفتوحة وليست مغلقة . وقد تحدث « بوبر » عن المحتوى التجريبى والمحتوى المنطقى للنظرية ،

ويقصد بالمحتوى التجريبى مجموعة من القضايا التى تعارض النظرية والتى أن تحققت سقطت النظرية ، وهذه القضايا هى التى يطلق عليها «كارناب» فى دراسة له بعنوان "الأسس المنطقية للإحتمال" الحالات الممكنة ، وهو يرى أن قوة القضية تتمثل فى قدرتها على إستبعاد تحقق هذه الحالات التى تكذبها . أما المضمون المنطقى فهو النتائج التى يمكن إشتقاقها من النظرية وهناك علاقة وثيقة بين القابلية للتكذيب والقابلية للإختبار Teslabity .

علم الإجتماع والقيم السياسية :

قد يصل الأمر بدراس المجتمع إلى الإعتقاد بأن معلوماته المتخصصة حول المجتمع تؤهلة لأن يصبح طبيباً قادراً على معالجة أمراض المجتمع أو مخططاً لبرامجه أو راسماً للسياسة الإجتماعية داخله . وقد تبنى « كومت » رؤية معينة مؤداها إمكانية تأسيس مجتمع جديد على المعرفة المستمدة من العالم الجديد الذى إدعى أنه إكتشفه وهو علم الإجتماع . وأشار ذلك العالم إلى ضرورة إحداث تحولات أخلاقية فى الجنس البشرى ، ودعا إلى ظهور ديانة جديدة هى ديانة الإنسانية ، قساوستها هم علماء الطبيعة والمجتمع .

وهكذا إرتبطت نشأة علم الإجتماع فى العالم الغربى إرتباطاً وثيقاً بقضايا السياسة والأهداف العملية داخل المجتمع . وقد ظهرت فيما بعد عدة محاولات للفصل بين علم الإجتماع والسياسة أو القيم السياسية . فقد حاول « دوركيم » قدر إستطاعته التمييز بين علم الإجتماع والعقيدة الإجتماعية Social doctrine ، حيث أشار فى كتابه عن « قواعد المنهج فى علم الإجتماع » إلى أن علم الإجتماع لايمكن أن يكون علماً فردياً أوشيوعياً أو إشتراكياً . فهو من حيث المبدأ يجب أن يتجاهل مثل هذه النظريات السياسية التى ليس لها أية قيمة من الناحية العلمية ، والتى لاتستهدف تفسير التنظيم الإجتماعى وإنما تستهدف علاجه وإصلاحه(٥٢) وقد ظهر هذا الإتجاه عند العديد من علماء الإجتماع مثل « باريتو » V. Pareto الذى حذر من تدخل العواطف والإنتماءات الشخصية فى البحث السوسيولوجى ، وضرورة التركيز على دراسة ماهو كائن ، لا ماينبغى أن يكون (٥٣) . وقد ناصر « ماكس فيبر » هذا الإتجاه حيث أشار إلى ضرورة أن يكون علم الإجتماع موضوعيا أو خالياً من القيم Value Free Science . وهذا يعنى ضرورة عدم إلتزام الباحث بأية أفكار أو توجيهات مسبقة .

وعلى الرغم من أن التطلع نحو علم خال من القيم ومحقق للحياد السياسى

والموضوعية الكاملة ، كان هو التطلع السائد لدى رواد علم الإجتماع ، إلا أنهم لم يلتزموا بذلك التوجيه . فقد دافع دوركيم عن النظام الرأسمالى ووجه أعنف نقد للنظام الإشتراكى كما حاول تفنيد النظرية الماركسية . كذلك فإن « باريتو » لم يلتزم على الإطلاق بأصول المنهج العلمى كما عرض له فى دراساته ، ودافع عن الأرستوقراطية وتحامل على الديموقراطية وعلى النظم الماركسية بأسلوب يتضح منه الخلفية الأيديولوجية التى إنطلق منها . فالديموقراطية فى نظره هراء ، وفكرتها عواء أذاعه الضعفاء وهكذا لم يكن من الغريب أن يصبح " باريتو " ماركس البرجوازية ونبى الفاشتية كما وصفه كتاب الغرب (٥٤) كذلك إستهدف « فيبر » من نظريته السوسيولوجية تقديم نموذج من التفسير يقف فى وجه النموذج الماركسى فى تفسير المجتمع والتحول الإجتماعى والسياسى . فقام بإبراز أهمية التوجيهات القيمية فى تفسير بناء المجتمع وتغيره فى مقابل التركيز الماركسى على العامل الإقتصادى .

وقد ظهرت طائفة من علماء الإجتماع يرفضون فكرة موضوعية علم الإجتماع أصلا . وبقول آخر فإن هذه الطائفة ترفض فكرة إلتزام علم الإجتماع بقضايا المجتمع . فهو فى نظرهم علم ملتزم بطبيعته . فقد أشار « روبرت لند » R. Lynd على سبيل المثال فى إحدى محاضراته بجامعة «برستون» والتى نشرت فيما بعد بعنوان « معرفة من أجل ماذا » إلى رفض النموذج التقليدى للعلم المحايد ، وأكد أن العلوم الإجتماعية كانت ومازالت أدوات أو وسائل لمعالجة مواقف التوتر أو اللاتعين داخل المجتمع . وطالب "لند" بضرورة إلتزام العلم الإجتماعى بالإسهام فى رسم السياسة المواجهة للمجتمع (٥٥) .

وقد عبر « س . رايت ملز » C . R . Mills عن رأى مماثل فى دراسته المشهورة عن " الخيال السوسيولوجى " الذى نشره سنة ١٩٥٩ ، حيث عبر عن أسفه لإفتقار علم الإجتماع ماأطلق عليه " الدفعة الإصلاحية " Reforming push . فعلم الإجتماع قد فشل – فى نظره – حتى الآن فى الدفاع عن قضايا الحرية وترشيد الحياة الإجتماعية ، على الرغم من أن أغلب الأبحاث السوسيولوجية تؤكد تعرض الحرية والعقلانية للعديد من المخاطر فى العالم الحديث (٥٦) .

ويناصر العالم السويدى « جنر ميردال » G. Myrdal (الذى قام بالعديد من الدراسات السوسيو إقتصادية لمجتمعات الدول النامية) قضية إلتزام العلم الإجتماعى بقضايا المجتمع . فقد ذكر فى إحدى مقالاته بعنوان « العلاقة بين النظرية الإجتماعية والسياسة الإجتماعية » أن المجتمعات اليوم تفتقد إلى وجهات نظر ، يمكن لعلماء الإجتماع والعلوم الإجتماعية تقديمها . وفى هذا الإطار يصبح العلم الإجتماعى المحايد

مجرد هراء . وهو يؤكد أن مثل هذا العلم لم يوجد قط كما أنه سوف لايوجد على الإطلاق (٥٧) .

وقد أثارت الدعوة التى أطلقها كل من « لند » و« ملز » و« ميردال » والتى تدور حول حتمية إلتزام العلوم الإجتماعية بقضايا المجتمع .الكثير من النقاش والحوار بين الباحثين فى علم الإجتماع . ولاشك فى أن هذه الدعوة تتضمن بعض الحق ، ولكنها لاتتضمن كل الحق . فعلم الإجتماع شأنه فى ذلك غيره من العلوم الأخرى ، يمكن أن تسهم نتائج أبحاثه فى إفادة المجتمع وتقدمه ومواجهة مشكلاته . وتكمن المشكلة الأساسية فى هذا العلم فى تأثر أغلب الدراسات التى تتم فى نطاقه بالتوجيهات القيمية أو الأيديولوجية المسبقة سواء بطريقة شعورية أو لا شعورية . ويذهب البعض إلى أن مجرد الرغبة فى المعرفة هو فى حد ذاته قيمة .

وقد تجاهل كل من القائلين بالحياد العلمى ، وبالإلتزام بقضايا المجتمع ، ما يعتبره بعض العلماء على أنه النقطة المركزية فى العلم . وتتمثل هذه النقطة الأخيرة فى تقدم المعرفة الإنسانية . والواقع أنه لايوجد لدينا ما يجعلنا نقرر ما إذا كان العلم الإجتماعى المحايد أو الملتزم أكثر قدرة على تزايد معرفتنا بالمجتمع والعلاقات الإجتماعية

ويؤكد أنصار قضية الإلتزام ، أن البحث المجرد فى علم الإجتماع سوف لايؤدى بنا إلا إلى نتائج فارغة المضمون يرون أنه لاخوف على الإطلاق من إلتزام علم الإجتماع بقضايا المجتمع ، طالما أننا نلتزم فى معالجة هذه القضايا بالأسلوب المنهجى العلمى . فالإلتزام لايرادف الإنحياز أو اللاموضوعية ، وإنما يعنى تجنب خطر التجريد والتعميم غير المشروع خاصة فيما يتعلق بقضايا الإنسان والمجتمع والتاريخ . كذلك فإن الإلتزام يعنى محاولة تقديم مادة علمية يمكن أن تسهم فى تخطيطه وتنمية المجتمع ومواجهة مشكلاته .

وقد كان « ميردال » على حق عندما أشار إلى حاجة مجتمعات العالم الثالث إلى وجهات نظر يمكن أن تسهم فى معالجة مشكلات التخلف والتفكك وإختلال التوازن التى تعانيها ولكن السؤال الذى يجب أن نطرحه فى هذا الصدد هو : هل وجهات النظر التى يجب أن تسود علم الإجتماع هى تلك التى تنبثق عن الفلسفة اللبرالية التقليدية وهل تعد هده الفلسفة هى النموذج الفريد القادر على تحقيق الحرية والترشيد الإجتماعى والإقتصادى فى مواجهة مشكلات المجتمع ؟

وقد ظهرت عدت نماذج متباينة فى الإجابة على هذه التساؤلات . فقد ظهر فريق من العلماء تبنوا إتجاهاً مادياً مناقضاً تماماً للنموذج السوسيولوجى اللبرالى . وظهر فريق آخر فى مقدمتهم « روبرت لند » يرون إن التوجيه القيمى الذى يجب أن يسيطر على علم الإجتماع هو إتخاذ موقف نقدى فى الوضع الإجتماعى المتخلف ، ومحاولة تحقيق التحول نحو الأحسن (٥٨) . ويذهب أنصار هذا الإتجاه الأخير إلى أن معيار البحث الجيد ليس هو الحياد السياسى أو القيمى ، أو مجرد تقديم حقائق علمية مجردة ، وإنما هو الإسهام فى مواجهة المشكلات العلمية الملحة التى تواجه الإنسان والمجتمع .

ولكن التطرف فى هذا الإتجاه قد يؤدى فى النهاية إلى إفتقاد علم الإجتماع لطابعه العلمى ، حيث يصبح مجرد أداة فى يد السلطات السياسية ، تستغله وتوجهه فى إتجاه أو آخر . ولعل هذا مايحدث بالفعل سواء فى العالم الغربى حيث يخضع علم الإجتماع للمؤسسات الإقتصادية والعسكرية وللإحتكارات العالمية ، أو فى الشرق حيث يخضع علم الإجتماع للتوجيهات الحزبية .

ولعل من أبرز الأمثلة على تسخير علم الإجتماع لخدمة الأهداف البرجوازية الإستعمارية فى العالم الغربى مشروع « كاميلوت » Camilot Project الذى إفتضح أمره فى أمريكا والذى كان يستهدف تسخير الأبحاث السوسيولوجية لإحداث ثورات مضادة داخل مجتمعات العالم الثالث . كذلك فقد إستهدف علم الإجتماع لدى العديد من علماء الإجتماع مثل « فاشى دى لابوج » وأوتون أمون ، خدمة أهداف عنصرية واضحة ، من خلال التزييف العلمى . كذلك فإن أنصار الإتجاه الماركسى يناصرون النظرية الماركسية ويلتزمون بها إلتزاماً حرفياً .

وإذا كنا نقبل القول بأن أحد واجبات علم الإجتماع الإسهام فى مواجهة مشكلات المجتمع وإطلاق برامج فعالة للتنمية ، خاصة مجتمعات العالم الثالث ، فإن هذا لايعنى أن على علم الإجتماع أن يتخلى عن الأهداف العلمية النظرية وأن يتفرغ تماما لدراسة المشكلات الإجتماعية وأساليب مواجهتها ، فالمصطلح الإجتماعى كما يذهب " كوهين " يجب أن يستند إلى مجموعة من المعارف المحققة علميا ، شأنه فى ذلك شأن المهندس أو الطبيب . وهنا تبرز أهمية الدراسة العلمية للمجتمع على المستويين النظرى والتطبيقى معاً .

ويمكن إيجاز ما سبق فى أن القضية لاتتمثل فى ضرورة إسهام علم الإجتماع فى

مواجهة مشكلات المجتمع ، وإنما تتمثل فى مدى مشروعية وإمكان إجراء بحوث سوسيولوجية بهدف الكشف عن قوانين علمية تفسر الإرتباط بين الظواهر ، بعيداً عن مشكلات معينة . فأولئك الذين يناصرون قضية الإلتزام بقضايا المجتمع وضرورة تمركز علم الإجتماع حول مشكلات المجتمع Problem Centered Sceiology لهم بعض الحق ، ذلك لأن إسهام علم الإجتماع فى مواجهة هذه المشكلات هو الجانب المنتج الوحيد لهذا العلم من المنظور النفعى أو البراجمانى للمجتمع .

ولكن أنصار هذا الإتجاه يخطئون بلاشك عندما يزعمون عدم مشروعية إجراء أبحاث سوسيولوجية لأهداف علمية خالصة . فمثل هذه الأبحاث هى التى تزيد معرفتنا بالواقع الإجتماعى ثراء ، الأمر الذى يسهم فى تزايد قدرتنا على خدمة هذا الواقع وتنميته على المستوى التطبيقى نفسه .

ونحن فى دول العالم الثالث نحتاج إلى هذين الجانبين معاً - النظرى والتطبيقى فإذا كان علم الإجتماع الغربى هو رد فعل الفكر الغربى فى مواجهة التحدى الماركسى وبالتالى كان فى خدمة الواقع الإجتماعى للمجتمعات الرأسمالية خلال مرحلة نشأته على الأقل (٥٩) ، ونفس الشيء ينطبق على علم الإجتماع الماركسى فى الدول الشرقية ، أنه علم يدعم النظام الإجتماعيالسائد فى تلك الدول وينطبق من الأيديولوجية الرسمية فيها ، فإن علم الإجتماع فى بلدنا وفى الدول النامية ككل مطالب بتحقيق الفهم التاريخى والموضوعى لبناء هذه المجتمعات وتطورها ومشكلاتها ، وأن يسهم من خلال هذا الفهم فى بناء خطط فعالة وقادرة للتنمية وإطلاق حركة التقدم الإجتماعى داخلها بما يتفق مع الظروف التاريخية والثقافية لكل مجتمع على حده ، وفى ظل المناخ العالمى للقرن العشرين .

يضاف إلى هذا أن علم الإجتماع مطالب فى بلدنا بإعادة فحص التراث السوسيولوجى المتراكم ، وإختبار ماطرح داخله من أفكار وتصورات ونظريات بهدف الوقوف على مدى إنطباقها على واقعنا الإجتماعى ومدى تمشيها مع معتقداتنا وقيمنا أو مدى مايمكن أن تقدمه من إسهام فى فهم وتطوير هذا الواقع . وأخيراً فإن علم الإجتماع فى بلدنا من خلال هذا كله مطالب بأن يقدم لنا نظرية سوسيولوجية متكاملة هى مايمكن أن نطلق عليه النظرية السوسيولوجية فى التنمية

مراجع الفصل الثانى

(1) H . Spencer : The study of sociology ; Appleton 1929 pp
.22.42 (2) C.Right Mills ; the sociological immagination .N.Y OX-
FORD Univ ; Press 1959 pp.113 -117 .
(3) R.Birstedt ' Sociology and human learning .American sociological review 1960 Xiv : p . 3.

(4) P.Sorokin : Fads and Foibles in modern sociology and related sciences : Chicago : Regnery 1956 p, 50

(5) G.W.F Hallgaten : Why dictators ? N.Y.Macmillan 1954
(6) Moiris Gohen : Reason and nature : An essay on the meaning of scientific method ; N.Y.Macmillan 1931 p.345 .

(٧) ابن خلدون : المقدمة : المعروفة بمقدمة ابن خلدون تحقيق على عبد الوحد وافى -- بدون تاريخ

(8) Kurt H, Wolff , (ed) Emile Durkheim , 1858 - 1917 :
A.Collection of essays , with translation and bibliography .
Columbus : Ohio state univ press 1960 p . 345 .

(9) R , Williams : Continuity and change in sociological study A ,
S , R , 1958 XXill ; 824 .
(10) Ibid .

(١١) إيفانز بريتشارد الأنثروبولوجيا الإجتماعية ترجمة د .. أحمد أبو زيد – منشأة المعارف ١٩٦٠ ص ٩٩ .

(١٢) المصدر السابق : أنظر تعليق المترجم – هامش ص ٩٢ .

(13) Herbert Simon : Models of man : Social and rational N , Y ,
Wiley 1954 p . 89 .

(14) M , Weber ; Theory of social and economic oranization N , Y , Ox Ford Univ, Press 1947 p . 103 .

(15) P . Sorokin ; Fads and Foibles in modern sociology and related saences : Chicago : Regnery 1956 p , 160 .

(16) R . Bales : Interaction process analysis : Cambridge Adison - Wasley 1950 pp , 1 - 29 Bales : The equilibrium problem in small groups : in Parsons, et - al Werking papers : op . cit . p116

(17) J.L.Morino : Who shall survice ? Anew approach to the probem of interhuman relations 1934 .

وانظر أيضاً : د. فؤاد البهى السيد : علم النفس الإجتماعى دار الفكر العربى ١٩٥٨ ص ١٧٤ - ١٩٩ .

(18) A.Inkeles : op , cit , p.98

(19) Ibid .

(20) Nathon Glazer : The rise of social research in Europe, sciences : New York .Meridian 1959 p.50.

(21) B.Merton : The bearing of sociological theory on empirical re free saech : in Social theory and social structure ; Glencoe 111 The press 1956 p.86 .

(22) G.Homans ; Social behaviour ; Its elementary forms ; N.Y .Harcourt Brace and world 1961 p.10

(23) R.Merton ; op.cit.p 25 .

(24) Robert Lind : Knowledge For What . Princiton univ , press 1939 p.183

(25) R.Merton ; op.cit.p, 96 .

(26) Ibid ; p.99 .

٢٧ - محمد عاطف غيث . تاريخ النظرية فى علم الإجتماع وإتجاهاتها المعاصرة - دار المعرفة الجامعية ١٩٨٣ ص ٩ - ١٠ .

٢٨ - المصدر السابق ص ٣ .

٢٩ - المصدر السابق .

(30) Percy Cohen : Modern Social theory : Heinmann - London - 1968.

وهذا الكتاب مترجم إلى العربية تحت إسم : النظرية الإجتماعية الحديثة - قام بالترجمة د. عادل الهوارى صدر عن دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٨٥ والإشارة إلى الترجمة العربية ص ١٩ - ٢٠ .

٣١ - محمد عاطف غيث - المصدر السابق : ص ٦ .

(32) N. S . Timasheff : Sociological theory : It nature and growth : Random House 1955 . P.9 .

(33) Ibid : pp.9 - 11 .

٣٤ - بيرس كوهين : مصدر سابق ص ٢٢ - ٢٦ .

٣٥ - محسن خليل : الموضوعية والتحليل فى البحث الإجتماعى - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٨٣ ص ٢٢٩ - ٢٣٢ .

(36) Korl Popper : The Logic of scientific discouery : Hutchinson and Co . London 1959 p. 40 .

٣٧ - محمد عاطف غيث : المصدر السابق ص ١١ - ١٢ .

٣٨ - إيفانز بريتشارد : مصدر سابق ص ٩٥ - ٩٩ .

٣٩ -محمد عارف : المنهج فى علم الإجتماع : الأنجلو المصرية - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٥ . ص ٦٥ - ٦٨ .

٤٠ - المصدر السابق

٤١ - المصدر السابق

٤٢ - بيرس كوهين مصدر سابو

(43) Karl Popper : op 0 cit PP 86 - 87 .

٤٤ – بيرس كوهين : المصدر السابق ص ٤٤ .

٤٥ – المصدر السابق ص ٤٨ – ٦٤ .

مذكور فى كتاب محمد محمد قاسم : كارل بوبر : نظرية المعرفة فى ضوء المنهج العلمى – دار المعرفة الجامعية – ١٩٨٦ ص ١٥٩ .

٤٧ – محمد محمد قاسم : المصدر السابق ص ١٦٣ – ٢٠٥ .

٤٨ – المصدر السابق ص ١٧٠ – ١٧١ .

٤٩ – المصدر السابق ص ١٧٦ .

٥٠ – المصدر السابق ص ١٩٥ – ١٩٦ .

٥١ – المصدر السابق ص ٢٠١ .

(52) E. Durkheim : The rules of sociological method ; Trans by G. Catlin , S.Solovag and J.M .Mueller . 8 th ed . Univ of Chicago press 1939 p . 142 .

(53) V.F.Calverton (ed) ; The making of society , N.Y.Modern liberary 1937 p. 545 .

(54) I, Zeitlin ; Idiology and the development of sociological theory, prentice Hall, INC, Englewood, New Jersey 1968 pp, 159 - 194,

وانظر أيضاً د محمد عاطف غيث – علم الإجتماع – دار المعارف ١٩٦٣ س ٧٦ - ٧٩

(55) R, Lynd op, cit pp, 114 150

(56) C, R, Mills ; The sociological imaginatuın . pp 165 176

(57) Gunner Myrdal ; The relation between social theory and socıal

policy ; British journal of sociology 1953 XXIII ; 242 .

(58) R , Lynd : op , cit , p 181 .

(59) A , Gouldner ; The comming crisis of western sociology : Heinemann, London - New Delhi 1971 , E , Zeitlin ; op , cit

وانظر أيضاً

د. نبيل السمالوطى : علم إجتماع التنمية : الدار القومية سنة ١٩٧٤ .

القسم الأول من الدراسة

أولاً - الإطار المنهجي للدراسة :

١ - مقدمة حول الإشكاليات المستهدفة للبحث

٢ - استراتيجية البحث وتساؤلاته الرئيسة

- المرحلة الأولى من البحث
- المرحلة الثانية من البحث
- المرحلة الثالثة من البحث

٣ - الأهداف الرئيسة للبحث

٤ - منهج البحث

٥ - أدوات البحث والمحاور الرئيسة للدراسة

٦ - مجتمع البحث والعينة

مقدمة حول الإشكاليات المستهدفة للبحث :

يؤكد العديد من مؤرخي علم الاجتاع في الغرب والمنظرين له (بوتومور (Bottomore) وزايتلن، Zietlin ونسبت Nisbet وترياكيان Tyriakian وغيرهم[١]) أن علم الاجتماع هو علم الأزمة الاجتماعية ، أو أنه هو النظام الفكري الذي استهدف تجاوز الأزمة الثقافية والاجتماعية والسياسية التي صحبت انهيار النظام الاقطاعي وقيام الرأسمالية الصناعية ، بما استتبعه هذا من تغيرات بنائية عميقة في أسس النظم والقيم وعلاقات القوة وبناءات السلطة ومرتكزات التنظيمات الاجتماعية ونسق الأدوار والمكانات الاجتماعية والطبقات ..... الخ .

وإذا كان علم الاجتماع هو علم الأزمة - كما يشير (بوتومور) ، فإن الباحث المذكور خصص فصلا في دراسته بعنوان : **(علم الاجتماع من منظور اجتماعي نقدي**[٢]**)** بعنوان **(أزمة علم الاجتماع)** ، يؤكد فيه محنة علم الاجتماع ، وهو يستدل على هذه الأزمة أو المحنة ، بظهور عدة اتجاهات ومدارس متصارعة متناقضة في هذا العلم خلال مدة زمنية قليلة جداً ، مثل (اليسار الجديد New Left) الذي أصيب في رأيه بالشيخوخة المبكرة ، و(علم الاجتماع الجديد New Sociology) (وعلم الاجتماع النقدي Critical Sociology) ، وعلم الاجتماع الذي يستهدف أحداث تغيرات جذرية في بناء المجتمع ونظمه وعلاقاته (علم الاجتماع الراديكالي Radical Sociology)، وظهور ما أطلق عليه (حركة تحرير علم الاجتماع Liberation Movement) ....الخ.

ويؤكد الباحثون النقديون في علم الاجتماع أن سرعة ظهور وانتشار المذهبيات أو التوجهات النظرية ، وسرعة اختفائها ، تعد مؤشراً حقيقياً لعمق الأزمة الثقافية ، وعمق أزمة الواقع الاجتماعي الذي يعكسه النظام العلمي، وبالتالي يعد مؤشراً جوهرياً لأزمة العلم نفسه كتعبير عن هذا

الواقع ، وكموجه تنويري موضوعي لتخليص الواقع من أزماته.

ولسنا هنا بحاجة إلى تتبع أزمة علم الاجتماع منذ بداياته الفرنسية ، وتبني التوجهات العضوية والوظيفية كأيديولوجية محافظة Status Quo Ideology أوكرد فعل للتحولات الاقتصادية والطبقية والسياسية ، ولظهور الإتجاه الصراعي في فهم الواقع الاجتماعي قبل ظهور علم الاجتماع رسمياً في فرنسا ، فهناك من ينظر إلى ماركس على أنه المؤسس الحقيقي لهذا العلم، ثم تطور هذا الاتجاه وتفرع إلى إتجاهات محدثة تختلف في الفروع وتتفق في المنطلقات والأصول. ومن هنا نجد أن هناك عدة علوم اجتماع وليس علماً واحداً حسب مايذهب «الين داو» Alin Daw(٣).

ويذهب « نورمان برنبوم» N. Birnbaum في معرض حديثه عن أزمة علم الاجتماع الماركسي إلى القول (أن الأزمة المذهبية أو النظرية تظهر في العلم في حالة توافر أحد العاملين التاليين:

الأول: استنفاد النسق الفكري النظري امكانات التطور الداخلي أو فشل مكوناته في تطوير ذاتها.

الثاني: حدوث تغيرات في طبيعة الوقائع أو الظواهر التي يعالجها هذا النسق الفكري.

وهذا هو ماحدث لعلم الاجتماع الغربي ، فقد تغيرت الوقائع والمناخات الفكرية التي أفرزت الوضعية والوظيفية ، كذلك فإن علم الاجتماع التقدمي في الثلاثينيات (روبرت لند وبعض أنصار الماركسية الاجتماعية) تعرض لأزمة بعد انتهاء فترة الركود الاقتصادي ، وقيام الحرب العالمية الثانية وما تبعها من محاولات للتخطيط للتنمية والتعمير، وتسارع عمليات النمو الاقتصادي في الغرب .كذلك فقد تحدث نقاد علم الاجتماع عن أزمة علم الاجتماع المحافظ الذي ظهر وازدهر في الخمسينات بعد الحرب الثانية «بارسونز» Parsons و«ليبست Lipset A و«شيلز» Shils

وآخرون) حيث لم يعد قادراً على تفسير ظهور حركات إجتماعية وثقافية وسياسية تخلت عن أنماط الحياة في الدول الصناعية [٤].

وقد شاع مصطلح أزمة علم الاجتماع الغربي بعد ظهور كتاب « ألفين جولدنر» Gouldner. [٥] الذي يحمل نفس العنوان ، وبعد ظهور الدراسة التي أخرجها (ترياكيان) الذي يحمل إسم (ظاهرة علم الاجتماع) [٦]، وبعد محاولة المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم تطبيق أساليب ومداخل علم اجتماع المعرفة في فهم أدبيات علم الاجتماع [٧].

وقد تنامت الدراسات النقدية التي ركزت على مايعانيه علم الاجتماع من أزمات ، ومن أبرز هذه الدراسات ، دراسة « تشارلس رايت ملز» C.R.Mills بعنوان (الخيال السوسيولوجي) و(صفوة القوه) و(الماركسيون) [٨] حيث يركز على أزمة التنظير أو ما أطلق عليه النظريات الكبرى Grand Theories التي يغلب عليها التعميم الفلسفي غير المستند إلى الواقع ، وأزمة الامبيريقية المجردة أو المفتتة Abstract Empericism التي تدرس الواقع الاجتماعي بشكل مفتت مبعثر Fragmentation دون ربط الجزئيات بالكليات ، ودون ربط الوقائع والظواهر المدروسة بسياقاتها التاريخية والثقافية وبالبناءات الاجتماعية التي هى عبارة عن إفراز لها وجزء منها [٩].

وقد تم إنتقاد النظريات المتصارعه في كل الدراسات التي عالجت النظرية في علم الاجتماع تقريبا ، من خلال إتهاماتها بالفلسفية والتجريد والميتافيزيقية وعدم القدره على تفسير وتحليل الواقع ، والفشل في التنبؤ ، وعدم القدرة على امداد المخططين والمصلحين والمنمين بأسس ثابته لبناء خططهم وبرامجهم ، كل هذا ببساطة لأنها تنطلق من مناهج معيارية تأمليه ومن توجهات إيديولوجية ، وليس من علمية وموضوعية ودراسات واقعية تاريخية ومقارنة .

وقد ظهر مفهوم الأزمة بعدة معاني منها ، المشكلات الطارئة الخطيرة، سواء التي تهدد العلم أو تهدد التنظيم أو المجتمع ، والتي تتطلب قراراً واجراءً سريعا لمواجهتها، ومنها المشكلات الاستراتيجية التي تهدد العلم أو المجتمع أو التكامل... مثل أزمة الصراع بين التوجهات النظرية في العلم ، أو الصراع بين المناهج ، أو الصراع بين المحلية والعالمية ، ...الخ.

هذه المقدمة ضرورية للدخول في مشكلات علم الاجتماع في العالم العربي، فالمستعرض للدراسات السوسيولوجية في مصر أو السعودية أو السودان أو في الشام (سوريا والأردن ولبنان) أو في المغرب العربي (ليبيا والجزائر والمغرب وتونس) يلحظ عدة أمور أهمها مايلي:

أ - ان نشأة علم الاجتماع في العالم العربي لم تكن استجابة لحاجات ثقافية أو مجتمعية ، ولكن كانت نقلا لنظم أكاديمية غربية ، وهذه النظم بدورها كانت استجابة لتحولات اجتماعية ومناخات سياسية واقتصادية ذات خصوصية ، تختلف اختلافا جذريا عن الظروف والمناخات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر والعالم العربي. كذلك فإن هذه النظم تعالج مشكلات وأزمات تختلف نوعياً وشكليا عن أزمات العالم العربي. وهذه القضية أثارت مسألة عالمية علم الاجتماع أو محليته ، ومدى إمكان ظهور علم اجتماع عربي، يقوم على الدين أو على المادية التاريخية والمنهج الجدلي، أو على أسس تستجيب للواقع الثقافي والتاريخي والاجتماعي للعالم العربي. ويكفي في هذا الرجوع للبحوث التي قدمت في العديد من الندوات التي عقدت في هذا الخصوص مثل ندوة (**أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي**) بالكويت . في ابريل ١٩٧٤ ، و(**نحو علم اجتماع عربي**) في أبي ظبي في أبريل سنة ١٩٨٣، وندوة مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة بعنوان(**التراث وتحديات العصر في الوطن العربي**) القاهرة في سبتمبر ١٩٨٤[١٠].

ب - ان علم الاجتماع في العالم العربي - من خلال الغالبية العظمى من الدراسات المنشورة (وأغلبها مقررات دراسية تدرس في الجامعات) تعكس نوعًا من التبعية الفكرية لمدارس الغرب، سواء مدارس التوازن أو مدارس الصراع بأشكالهما المختلفة. وهذه القضية تثير قضية التبعية الثقافية لعلم الاجتماع في العالم العربي. وحتى الذين يتحدثون عن التبعية ونظرياتها المتعددة يثيرون تساؤلا حول مدى علمية وموضوعية رفض النظريات الغربية استنادًا إلى نشأتها في بيئات مغايره ، واستجابتها لمشكلات تختلف عن مشكلاتنا في العالم العربي. وقد قاد هذا بعض الباحثين إلى طرح السؤال التالي: (هل مايمكن تبريره علميًا وموضوعيًا هو البحث عن علم اجتماع عربي أم عن مجتمع عربي جديد؟) [١١]. وقد قاد هذا التساؤل وغيره بعض الباحثين إلى الحديث عن تحرير علم الاجتماع في العالم العربي من التبعية ، وضرورة وضع معايير علمية موضوعية لقبول ورفض إفرازات الفكر الغربي، سواء في شكل الفكر البنائي والوظيفي والنفسي والاقتصادي[نظريات البنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية والتبادلية السلوكية والسوسيودراما ، والاتنوميثودولوجيا أو الفينومينولوجيا الاجتماعية بشكل عام) [١٢] أو النظريات الصراعية والراديكالية بأشكالها المختلفة ، الماركسية اللينينية ، أوالماوية [١٣]، أو النسق العالمي الجديد (والرشتاين)Wallerstien(*) وهذه النظرية طورها كل من «سمير أمين »(١٩٧٦) و«ارجيري ايمانويل» A. Emanuelسنة ١٩٧٢، و« جيوفاني» سنة ١٩٧٨ ، وصاغها « والرشتاين» صياغة سوسيولوجية سنة ١٩٨٠][١٤] .وهناك العديد من النظريات الراديكالية المعاصرة والمطورة التي لها انعكاساتها الواضحة على علم الاجتماع في العالم العربي في شكل ندوات أو منتديات فكرية ، مثل نظرية التنمية المستقلة Independent Development« سمير أمين »[١٥] . وهناك نموذج التنمية التابعة Dependent Development Paradign

التي طورها (ديفال) Duval وفريمان Freeman[١٦]. وهناك نظريات السير في عكس اتجاه التبعية Dependency Reversal والتي تؤكد حتمية تزامن التنمية والتبعية مرحلة من الزمن كضرورة للوصول إلى الاستقلال[١٧]، وهناك نظرية الانتقال من الجماعات خارج إطار العالمية External Area، إلى الجماعات الطرفية Perepheral، ثم إلى شبه طرفية Semiperepheral ثم إلى مناطق أو دول مركز Centers» راندال كولينز« R.Collins[١٨]. هذه الاتجاهات النظرية المتصارعة في علم الاجتماع الغربي، انعكست على أعمال مشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي، ويتضح هذا لمن يتصفح إعمال المؤتمرات العلمية التي تم عقدها في العالم العربي[١٩]. كل هذا يعني ببساطه أن التبعية الأكاديمية ظهرت آثارها حتى في مجال الصراع الفكري والنظري داخل العالم العربي.

جـ - لم تقتصر التبعية على مجال الأطر النظرية والتوجهات والمنطلقات، وإنما امتدت إلى المنهج، وظهر هذا بجلاء في عدة أمور، فهناك أنصار تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في علم الاجتماع، وهناك من يؤكدون ضرورة تميز مناهج هذا العلم بطابع خاص (مناهج الفهم «فيبر» Verstehen، أو مناهج إنسانية). وهناك أنصار الاسمية المنهجية Methogological Nominalism وهناك أنصار الماهوية المنهجية Methodological Essentialism وهناك أنصار مناهج الكمية، وأنصار المناهج الكيفية، وأنصار المناهج الوضعية، وأنصار المناهج الجدلية، وهناك أنصار الاقتصار على المناهج البشرية، وأنصار ضرورة الاستعانة بالمناهج الدينية. هذه الصراعات تتضح أكثر عند فحص مصادر المعرفة أو الابستمولوجيا الاجتماعية التي يرجع إليها المشتغلون بعلم الاجتماع في العالم العربي[٢٠] فهل نعد الوحي مصدراً من مصادر المعرفة أم نقتصر على المصادر الحسية

والعقلية فقط؟

د - العديد من الدراسات الاجتماعية في الوطن العربي تأثرت بالتوجهات السياسية ، الأمر الذي جعل البحوث السوسيولوجية تعكس أزمة الصراع والتمزق العربي سياسيا واجتماعيا وعرقياً واقتصادياً . وهذا ما أثار اشكالية مصداقية الدراسات الاجتماعية ومدى مسايرتها للنظم السياسية وتوجيه الدراسات الميدانية لتبرير السياسة العامة للدولة .

هـ - حتى الذين ينادون بالهوية المستقلة لعلم اجتماع عربي؛ انقسموا حسب طبيعة التوجهات والمنطلقات التي يؤمنون بها ، فظهر أنصار علم اجتماع قومي، وعلم اجتماع عربي ماركسي، وعلم اجتماع إسلامي(٢١)

و - الفاحص لانتاج هؤلاء الدعاة إلى تبني علم اجتماع محلي يركز على المشكلات والأزمات المحلية ويسهم في تنمية المجتمعات العربية في ظل خصوصيتها الثقافية والبنائية والتاريخية والجغرافية ، لم يتخلوا عن ممارسة النمط الغربي من البحوث ، ولم يتخلوا عن تبني التوجهات النظرية الغربية ، ولم يقدموا اسهامات تقف بديلا عن الأطر النظرية والمنهجية المستوردة من الفكر الغربي . وسواء تبنوا التوجهات الليبرالية بأشكالها المختلفة ، أو الراديكالية بأشكالها التقليدية أو الحديثة ، فإنهم يسيرون في نفس الخط الغربي لأن كل هذه الاتجاهات هى في الأصل افراز المجتمعات الغربية . ولعل الأمرّ الأدهى أن بعض المفكرين العرب يتبنون أفكاراً صدرت في دول نامية مثلنا مثل دول أمريكا الجنوبية ، خاصة في مجال نظريات التبعية . والباحث لايجد حرجا في الانفتاح الفكري والاحتاك الثقافي والتلاقح الذهني وتبادل الخبرات بيننا وبين دول الغرب أو الشرق أو الدول النامية ، لكن الاشكاليه تبرز عندما نتوقف عند مجرد النقل دون تطوير أنساق فكرية

اجتماعية نابعة من خصوصيتنا الثقافية وهويتنا التاريخية والاجتماعية المتميزة ، وهذا يشير إلى عدم السير نحو توطين علم الاجتماع في عالمنا العربي Indiginization of sociology وهى محاولات تسير الآن بخطى متسارعة في بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا مثل الصين واليابان والنمور الآسيوية ..الخ.

ز - المتتبع للدراسات السوسيولوجية في الأسواق العربية ، يدرك أن كمًا كبيراً من الانتاج الفكري الاكاديمي في علم الاجتماع لايتجه لبحث مشكلات جوهرية في العالم العربي، ولكنه يتجه للتأليف المقصود به اعداد كتب دراسية مدرسية في مستوى طلاب مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا. هذا فضلا عن غلبة الترجمات ، أما المباشرة وإما غير المباشرة ، الأمر الذي يعكس تكريس التبعية حتى خلال مراحل التنشئة العلمية لطلاب علم الاجتماع في العالم العربي. يضاف إلى هذا تخلف بحوث المشتغلين بهذا العلم عن متابعة وتطبيق التخصصات المستحدثه عالميا في هذا العلم ، وتطويعها وتوظيفها في خدمة الواقع العربي. وهكذا نجد أن المناهج الغربية في مقررات هذا العلم في الجامعات تسهم بشكل مباشر في تكريس التغريب، وفصل الطالب عن واقعه الثقافي والاجتماعي والتاريخي.

ح - غالبية البحوث الاجتماعية الميدانية لايقصد بها خدمة واقع الدول العربية وتنميتها ، ولكن يقصد بها ، إما نيل درجة علمية (ماجستير أو دكتوراه) وإما الترقية إلى مراكز أكاديمية أرقى (أستاذ مساعد أو أستاذ) . وهذا يشير إلى أن جزءًا كبيراً من الدراسات الميدانية في العلم هى دراسات (ديكورية) لاتعني بالأسس والأولويات ، وتهتم بأمور هامشية . كل هذا يعني انفصام البحث عن واقع وإشكاليات المجتمع الجوهرية . وقد يستثنى

من هذا البحوث التي تتم من خلال مراكز وأجهزة بحوث رسمية تابعة للدولة أو لوزارات معينة . لكن الملاحظ بشكل عام على البحوث الميدانية عدة أمور، منها انفصام الأكاديميين عن صناع القرار والتنفيذيين والسياسيين ومنها السطحية في المعالجة ، ومنها عدم التركيز على القضايا الأهم فالمهمة ..... ، وهذا يمكن تفسيره في ضوء عدة مداخل وعوامل ليس هنا مكانها ، ومنها أن أغلب البحوث ينطبق عليها مصطلح «ملز» (الامبيريقية المجردة) حيث تتسم بالسطحية وتفتيت المعرفة وفصل الظاهرة المدروسة عن سياقها التاريخي والاجتماعي والثقافي، الأمر الذي يحيل البحوث إلى مجرد تجميع معلومات مبعثرة وبشكل كمي متعسف لامعنى لها ولا مغزى [٢٢].

وإذا كان هناك إغتراب بين المشتغلين بعلم الاجتماع وبين صناع القرار في العالم العربي، فهناك عزلة أوضح بينهم وبين الجماهير ، لأن غالبية البحوث تتم من خلال استمارات لايستغرق تعبئتها ساعات والهدف ترجمتها كميا واخراج البحث، وهنا تتضح أزمة البحوث وفشل الكثير منها في تحقيق الفهم المتعمق للمشكلات من واقع الحس البحثي والاستعداد الفطري للباحث الذي يصقله التدريب المتقدم، والذي يستهدف فعلا فهم الواقع ومواجهة مشكلاته ، وليس فقط مجرد إخراج بحوث للاستفادة الشخصيه . هذا فضلا عن أن أهداف العديد من الباحثين ودوافعهم البحثيه ليس من بينها خدمة المجتمع بقدر تحقيق أهداف شخصية . ولا شك أن غياب استراتيجيات بحثية سوسيولوجية داخل الجامعات والمؤسسات العلمية تربط البحث العلمي الاكاديمي بخدمة المجتمع ومؤسساته التنفيذية ، وبخطة تنمية المجتمع ، تعد عاملاً رئيسا من عوامل تهميش البحث العلمي وعدم التفاعل الايجابي بين الأكاديميين من جهة وبين صناع القرار داخل المجتمعات العربية من جهة أخرى .

استراتيجية البحث وتساؤلاته الرئيسة:

يتضح من استعراضنا للمشكلة أن هناك العديد من الاشكاليات التي تقابل علم الاجتماع في العالم العربي في الممارسة أهمها:

أولا: اشكالية صياغة النظريات والمناهج المناسبة لفهم الواقع العربي بخصوصيته الثقافية والبنائية والتاريخية ، ويرتبط بهذه الاشكالية اختلاف فهم المشتغلين بهذا العلم في العالم العربي بشأن طبيعة علمهم وأهدافه ، وبشأن أنسب النظريات والأساليب المنهجية التي تسهم في فهم وتنمية هذا الواقع.

ثانياً : اشكالية الانقسام داخل العالم العربي بين أنصار المحلية والداعين إلى بناء علم اجتماع عربي نابع من الخصوصية العربية الثقافية والاجتماعية والتاريخية ، وبين المناصرين للعالمية بدعوى الموضوعية والعلمية والمنهجية . وهذا يثير اشكالية معايير قبول ورفض النظريات والأساليب المنهجية الغربية والشرقية . كما يثير قضية استقلالية أو تبعية علم الاجتماع الممارس في العالم العربي. وهذه القضايا تثير اشكالية توظيف علم الاجتماع في العالم العربي لصالح التنمية ومواجهة المشكلات الساخنة والملحة . فهل ننظر المشتغلون بهذا العلم إلى علمهم على أنه يسهم في حركة التقدم الاجتماعي على مختلف المستويات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ... الخ) أم أنه يعوق عن تحقيق هذه المهمة ، وما هي تصوراتهم حول طبيعة المعوقات وأساليب التغلب عليها ؟ .

ثالثاً : اشكالية علاقة الدين ببحوث علم الاجتماع من حيث النظرية والمنهج، فهل يعد الدين مصدرا من مصادر المعرفة في علم الاجتماع؟

وهل يمكن النظر إلى الثوابت الدينية بوصفها منطلقات أو مسلمات تبنى عليها النظريات السوسيولوجية المناسبة لفهم الواقع الثقافي الذي يشكل الدين ركيزته الأساسية ؟ ولا شك أن الفكر ينقسم إزاء هذه القضية إلى قسمين فهناك من يرى ضرورة استبعاد الدين والتفسير الديني عند فهم الظواهر الاجتماعية تحقيقا للموضوعية ، وهناك من يرى أن قمة الموضوعية هى الاستناد إلى الدين في التفسير. وهناك من يرى أن الانطلاق من الثوابت أوالمنطلقات الدينية في دراسة الواقع وتفسيره لايتعارض مع الانفتاح الفكري والاستفادة من النظريات والمناهج المطروحة في علم الاجتماع الغربي بشرط عدم تعارضها مع هذه المنطلقات ، وهناك من يؤكد حتمية التصادم . وهنا نحاول استطلاع رأي المبحوثين ازاء هذه القضايا . وبما أن بحثنا هذا بهذا الشكل يصعب إخراجه في هيئة بحث واحد، آثرنا تقسيمه إلى ثلاثة مراحل أو أقسام تشترك في نفس الاطار التصوري أو النظري العام ويحدد في البحث الأول أركان البحث وأبعاده النظرية والمنهجية وأهدافه وتساؤلاته.

المرحلة الأولى :

طرح الإطار النظري العام للبحث، والاجابة عن فئة من التساؤلات التي تتصل بتصور المختارين للبحث لأهداف علم الاجتماع كما يمارس في العالم العربي، ومدى امكانية الوصول إلى قوانين أو تعميمات في هذا العلم وتصورهم لأنسب النظريات لفهم الواقع العربي، وتصورهم لأهمية النظرية في علم الاجتماع أو على وجه التحديد في الدراسات الميدانية ، وتصورهم لمناهج العلم وأنسبها لفهم الواقع الاجتماعي ومصادر المعرفة الاجتماعية حسب تصورهم.

وهكذا تصبح التساؤلات الرئيسة في المرحلة الأولى من البحث هى كما يلي :

أولا: كيف يتصور المشتغلون بعلم الاجتماع الذين يشملهم البحث لأهداف علمهم؟

ثانيًا : ماهى أنسب النظريات من وجهة نظرهم وأكثرها كفاءة لفهم الواقع العربي بقضاياه ومشكلاته وخصوصياته .

ثالثًا : ماهى أهمية النظرية في نظر المفحوصين ، بمعنى هل من اللازم الانطلاق في البحوث الميدانية من نظريات توجه البحث، أم أنه يمكن أن نجري بحوث ميدانية دون الاسترشاد بأية نظرية ؟

رابعًا: ماهى أنسب المناهج لفهم الواقع العربي من وجهة نظر المفحوصين

خامسًا : ويتصل بالسؤال السابق معرفة تصور المبحوثين لمصادر المعرفة السوسيولوجية والتي تتصل بقضايا علم الاجتماع.

سادسًا :ويرتبط بالعلمية والموضوعية قضية العالمية والمحلية ولهذا أضفنا السؤال الخاص بتصور المبحوثين للمحلية والعالمية في إطار القسم الأول إلى جانب أنه يمثل محورًا رئيسًا من القسم الثاني.

المرحلة الثانية من البحث :

وتستهدف هذه المرحلة التعرف على موقف المشتغلين بعلم الاجتاع في بعض الدول العربية من قضيته عالمية أو محلية علم الاجتماع ، ومن الدعوة إلى انشاء علم اجتماع عربي محلي يركز على الواقع الثقافي والتاريخي والاجتماعي للمجتمعات العربية . ويتصل بهذه القضية استطلاع آراء المبحوثين حول استقلالية أو تبعية علم الاجتماع في العالم العربي. ونقصد هنا بالتبعية ، التبعية للغرب سواء من حيث تبني النظريات الصادرة عن الفكر الغربي بشقيها النظريات اللبرالية والمحافظة البنائية الوظيفية أو السلوكية أو الرمزية أو التفاعلية أو النفسية - الاثنوميثودولوجيا أو الفينومينولوجيا....الخ) أو النظريات الصراعية أو الراديكالية (سواء بشكلها

الماركسي أو الحديث).

ونستهدف في هذه المرحلة الاجابة عن الأسئلة التالية:

أولا: كيف يتصور المشتغلين بعلم الاجتماع(المبحوثين في الدول المدروسة) واقع هذا العلم كما يجب أن يكون؟ هل يؤيدون الدعوة إلى المحلية ، أي إلى بناء علم اجتماع محلي عربي يركز على خصوصية المجتمعات العربية بجوانبها الاجتماعية والثقافية والتاريخية المتميزه؟ وهذا يعني محاولة صياغة نظريات وأساليب منهجية تتفق مع هذا الواقع ؟ وهل يعني هذا رفض علم الاجتماع الغربي بنظرياته ومناهجه؟ أم أنهم يتبنون الفكرة الذاهبة إلى عالمية أو دولية العلم بدعوى طبيعة العلم والتساؤل أو الاستقصاء العلمي وبدعوى المنهجية والموضوعية الذين يجب أن يتخلصا من أية هوية محلية ؟

هذا وقد كان الباحث منذ دراساته سنة ١٩٧٣ من المنادين بأهمية انطلاق دراساتنا الاجتماعية من واقعنا الثقافي وهويتنا الدينية والتاريخية والاجتماعية ، مع الاستفادة من كافة النظريات والمناهج الغربية والشرقية . وهذه المحلية في نظر الباحث هى التي توصلنا للعالمية وتحقق التواصل بين المجتمعات .

ثانياً : التعرف على تقويم المفحوصين لعلم الاجتماع كما يمارس داخل الدول العربية المدروسة. هل استطاع أن يحقق الاستقلالية وأن يكون له دور في تنمية الواقع ؟ أم أنه يمثل شكلا من أشكال التبعية للفكر الغربي؟.

ثالثا : كيف يمكن أن تتحقق الاستقلالية لعلم الاجتماع في العالم العربي من وجهة نظر المفحوصين ؟ وكيف يمكن الانتفاع به أو تعظيم الانتفاع به في واقعنا الاجتماعي والثقافي والاقتصادي... الخ؟

رابعًا : التعرف على تصور علم المبحوثين للدور الذي يجب علم الاجتماع أن يسهم به في تنمية وتطوير المجتمعات العربية .

المرحلة الثالثة :

وتستهدف هذه المرحلة التعرف على تصور المشتغلين بعلم الاجتماع (المفحوصين) لمصادر البناءات الفكرية والمنطلقات والنظريات لعلم الاجتماع في العالم العربي) وهل يمكن بناء نظريات موجهة دينيًا . ومحاولة التعرف على موقف المفحوصين من التوجيه الديني لعلم الاجتماع ، سواء في شكل توجيه إسلامي أو أي توجيه عقدي أوأيديولوجي آخر.

وبشكل عام فإن البحث في مرحلته الثالثة يستهدف الاجابة عن التساؤلات التالية:

أولا: ماهي تصورات أفراد العينة المدروسة للدور الذي يمكن للمنطلقات الدينية والثقافية المحلية أن تلعبه في تشكيل النظريات السوسيولوجية ؟ أو تصورهم لمدى ضرورة اقصاء الدين عند بناء هذه النظريات ، أو عند تفسير نتائج البحوث تحريًا للموضوعية أو الدقة أوالحياد العلمي؟ وهل الانطلاق من الثوابت الدينية في نظرهم أمر يتعارض مع العلمية والموضوعية ؟ وما هو مفهوم الموضوعية لديهم؟

ثانيًا : ماهو تصور أفراد العينة لدور علم الاجتماع في المجتمع العربي المسلم ؟ وكيف يمكن أن نعظم هذا الدور؟ خاصة وأن المجتمعات العربية تشترك في سيادة الإسلام والثقافة الإسلامية على أغلب شعوبها ، وهي مجتمعات لها خصوصيتها وهويتها الثقافية الدينية المتميزة .

ثالثًا : تصور المبحوثين لمصادر النماذج المعيارية التي يحتاج إليها علم

الاجتماع في بعض فروعه التطبيقية . فالتنمية مثلا التي يدرسها علم الاجتماع ليست قضية علم موضوعي فحسب، ولكنها قضية علم وعقيدة أو ايديولوجية ، ذلك لأن نموذج المجتمع المتقدم وعلاقاته ونظمه وقيمه وأهدافه ..تختلف في علم الاجتماع الغربي (النموذج الليبرالي) عن علم الاجتماع الراديكالي(النموذج الماركسي الحديث) عن علم الاجتماع الموجه دينيًا (الإسلامي أو اليهودي أو طبقا لديانات وضعية ... الخ) فإذا كان هناك اتفاقا حول التنمية الاقتصادية العلمية والصحية والتعليمية والمادية بشكل عام، فإن هناك اختلافات ، بل وتناقضات حول قضايا التربية ومضامينها ، ونموذج الشخصية المستهدف إعداد أبناء المجتمع طبقا له ، وحول الملكية وشكل الأسرة ودور المرأة في المجتمع وحقوقها وواجباتها والعلاقات داخل الأسرة وحقوق الأبناء والآباء، وحقوق المواطنين والقادة ، وحول الضوابط والقيم الحاكمة لسلوك الناس في المجتمع ، وحول أساليب توظيف عائدات التنمية ، وحول النظام الطبقي في المجتمع ، وحول نظم المكانات الاجتماعيه والتدرج الاجتماعي، ونظم المشاركة الجماهيرية أو مشاركة المثقفين أو مشاركة الصفوة في قضايا المجتمع . وهناك اختلافات جذرية بين النماذج المطروحة في علوم اجتماع الشرق والغرب حول مايعد مشكلات اجتماعية أو انحرفًا ومالايعد كذلك . بل والأكثر من هذا هناك تناقضا كبيرًا حتى على مستوى المجتمع العالمي حول مفاهيم رئيسة في علم الاجتماع وفي المجتمعات الإنسانية ، مثل الأسرة ، فهل هى تقتضي ذكر وأنثى تجمعهما علاقة شرعية، أم أي إثنين حيث لايشترط ذكر وأنثى ولا يشترط علاقة شرعية ؟ ومثل قضايا التربية الجنسية وحقوق الشباب في هذا الصدد.... ولعل ماطرح في بعض المؤتمرات العالمية وأخرها مؤتمر السكان والتنمية بمصر سنة ١٩٩٤م ومؤتمر (بيكين) حول المرأة سنة ١٩٩٥ يعكس هذه التناقضات بجلاء ، وقد شارك فيها علماء اجتماع من دول كثيره.

هنا يحق لنا أن نستطلع آراء المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي، حول مصادر النماذج المعيارية التي يتبناها عالم الاجتماع في مجال التنمية والتخطيط والتربية والمشكلات .... الخ . هل تشتق هذه النماذج من فلسفات اجتماعية أو ايديولوجيات وضعية أم ديانات سماوية أم نظريات العلم أم من الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي للمجتمع .... الخ .

رابعًا :

ماهى أهم معوقات الاستفادة ببحوث علم الاجتماع في المجتمعات العربية المدروسه من وجهة نظر المبحوثين ؟ وكيف يمكن التغلب عليها من وجهة نظرهم؟ وسوف نتعرض هنا لجدية البحوث في فهم المشكلات الأكثر الحاحا، ومعالجة الموضوعات الساخنة، والموضوعية في البحوث الاجتماعية، والخروج بنتائج وتوصيات قابلة للتطبيق، ومدى تفهم المسئولين التنفيذيين لأهمية هذه البحوث والعلاقة بين الأكاديميين والتنفيذيين، والإمكانات المتوافرة للبحوث.... الخ.

الأهداف الرئيسه للبحث:

ترتبط أهداف البحث بمشكلة البحث وتساؤلاته الرئيسه التي سبق عرضها ، *ويمكن ايجاز أهم هذه الأهداف فيما يلي:*

أولا: الكشف عن رؤية المشتغلين بعلم الاجتماع في عالمنا العربي للمنطلقات النظرية التي تحدد تساؤلات ومناهج وادوات وقضايا البحث، والتي يجب أخذها في الاعتبار عند التفسير والتحليل واستشراف المستقبل. ومحاولة التعرف على مصادر هذه المنطلقات.

ثانيًا : محاولة التعرف على موقف المتخصصين في هذا العلم من الصراع النظري المطروح في أدبيات العلم ، وتصوراتهم حول

أنسب النظريات لفهم وتحليل الواقع الاجتماعي العربي، وتقويمهم لها بايجابياتها وسلبياتها .

ثالثاً : الكشف عن موقفهم من بعض القضايا المنهجية الرئيسه ، مثل الأهداف المنهجية للدراسات الاجتماعية (الوصول إلى قوانين أم مجرد فهم الواقع المحلي لأهداف علمية أو عملية – اصلاحية أو إنمائية أو مواجهة مشكلات ..) ، وهل للتوجهات الايديولوجية دور في تحديد المناهج – كيفية أو كمية ، وضعية وظيفية ، أو جدلية ، طبيعية (مماثلة لمناهج العلوم الطبيعية) أم انسانية أم نفسية (مناهج الفهم التي تستكشف ماوراء الظواهر من أمور باطنة مثل الدوافع ومحركات الفعل الاجتماعي وموجهاته وأهدافه... الخ) . هذا إلى جانب الكشف عن تصورهم لقضية الموضوعية في علم الاجتماع، هل تعني الحياد الايديولوجي أو العقائدي أو الفكري أو الاجتماعي، أم تعني الانخراط في مشكلات أبناء المجتمع والانحياز لتوجهات عقديه أو ايديولوجيه محدده ، والانحيار لطبقات معينة قد تكون الأغلب والأكثر معاناة ... الخ . ويستهدف البحث في هذه الجزئية الوصول إلى رؤية المفحوصين لمدى تعارض الانطلاق من توجهات ايديولوجية أو عقدية معينة مع الموضوعية المنشودة في بحوث علم الاجتماع.

رابعاً : استطلاع موقفهم من التفسير الديني للظواهر الاجتماعية أو علاقة علم الاجتماع بالدين ، ومدى امكان الانطلاق في دراسة المجتمع من الثوابت الدينية ، والتعرف على تصورهم لدور علم الاجتماع في مجتمع يشكل الدين ركيزة أساسية من مرتكزات ثقافته.

خامسًا :الكشف عن موقفهم من أنصار التنظير وأنصار الامبيريقية .

وهذا يعني محاولة التعرف على رأيهم في البحوث الاجتماعية الميدانية ، هل لابد أن تنطلق من إطار نظري تصوري ومسلمات ومنطلقات غير مستمدة من الواقع مستمدة من فلسفات أو وحي ديني سماوي أو قناعات شخصية أو أي مصدر تصوري آخر أو مايطلق عليه (الفين جولدنر A. Gouldner) الفروض الضمنية Domain Assumptions أم أنه يجب إجراء البحوث الميدانية دون الانطلاق من أي بناء تصوري نظري مسبق أو أية فروض ضمنية أو مسلمات أو ثوابت ، اكتفاء بالفروض العلمية الجزئية Hypothesis التي يستهدف البحث اختبار صحتها أو كذبها ؟ وكما يشير (ملز) فإن علم الاجتماع الغربي يتأرجح بين هذين الاتجاهين – الأول : ويمثله أصحاب النظريات الكبرى مثل بارسونز مثلا ، والثاني: يمثله أنصار الدراسات الميدانية الجزئية التي يطلق عليها الأمبيريقية المجردة Abstract Empericism التي يعد لازارسفيلد من أهم ممثليها.

سادسًا : استجلاء تصور المشتغلين بعلم الاجتماع للمصادر التي تشتق منها النماذج الارشادية المطلوبة في بعض فروع علم الاجتماع .

مثل نموذج التنمية أو الشخصية أو الإدارة أو العدالة أو الديموقراطية .... الخ . هل تشتق من النظريات الكبرى Grand Theories أم من واقع نتائج الدراسات الواقعية ، أم من الواقع الثقافي والتاريخي للمجتمع أم تشتق من أطر دينية تستند إلى وحي سماوي ، أم تشتق من رؤية الباحث وقناعاته الشخصية ،

(*) راجع كتاب الخيال العلمي الاجتماعي لرايت ملز. الفصلين الثاني والثالث وارجع تحديدا إلى ص ٦٣ ، ص ١٠٩.

أم تشتق من واقع وتجارب الدول الغربية المتقدمة تقنيا واقتصادياً وعلمياً ؟.

سابعًا :التعرف على موقف المشتغلين بعلم الاجتماع من قضية عالمية أو محليه علم الاجتماع . وهذا يعني معرفة رأيهم في القضية التي دار حولها نقاش طويل في الأوساط العالمية والمحلية منذ الحرب العالمية الثانية ، وهى النزعة نحو تدويل علم الاجتماع (بناء معارف اجتماعية مقننة تستند إلى مناهج وأساليب وأدوات ومفاهيم متفق عليها وإلى دراسات عبر دوليه وعبر ثقافية تصل إلى نتائج لها عموميتها بغض النظر عن الحدود الوطنية أو القومية ، وتتجاوز حدود النسبية المكانية والزمانية والثقافية[٢٣] ، وهذا الاتجاه يستهدف بناء علم الاجتماع كنظام دولي علمى أكاديمي يتميز ويضاهي كل النظم العلمية الأخرى في المجال الفيزيقي والحيوي[٢٤]

وفي مقابل هذه النزعة هناك أنصار تشجيع قيام علوم اجتماع إقليمية أو قومية أو محلية والذين يدعون إلى اجراء البحوث الواقعية التي تحقق الاستقلال لهذا العلم ، وتنهي تبعية الأطراف للمراكز أو تبعية الدول النامية للغرب ، وتنهي السيطرة الثقافية أو الهيمنة الفكرية والأكاديمية للغرب على دول العالم الثالث. كذلك فإن النزعة المحلية لعلم الاجتماع تستهدف، فيما تستهدف، توظيف هذا العلم في خدمة قضايا التنمية بكل فروعها ، ومواجهة مشكلات الواقع المحلي المتخلف في تلك الدول. وهذا يستدعي الانطلاق من منطلقات ثقافية (دينية أو ايديولوجية أو فكرية) محلية[٢٥] ونستهدف هنا التعرف على موقف المشتغلين بهذا العلم من قضية تبعية أو استقلالية علم الاجتماع في العالم العربي، وأساليب تحقيق الاستقلالية في حالة وجود تبعية .

ثامناً: محاولة التعرف على تصور المشتغلين بهذا العلم لدور علمهم من واقع المجتمع ، ولما يجب أن يؤدية من وظائف في خدمة تنمية مجتمعاتهم ، وطبيعة المعوقات التي تحول دون أداء العلم لهذا الدور وتصورهم لطرق ومداخل التغلب على هذه المعوقات .

تاسعاً : ويتصل بالنقطة السابقة محاولة التعرف على تصورات المفحوصين حول الدعوة إلى علم اجتماع عربي، تلك الدعوة التي ظهرت من خلال عدة مؤتمرات ومنتديات فكرية وتتبناها أنصار عدة اتجاهات متصارعه مثل أنصار الاتجاهات القومية ، والراديكالية ، والإسلامية .

عاشراً : التعرف على تصور المبحوثين لمدى علاقة علمهم بالمجتمع ، هل يسهم في تطويره وتنميته ، وماذا يمكن للعلم أن يقدمه ، وما هى معوقات الإسهام الكامل في تقدم المجتمع إن كانت هناك معوقات ، وما هى أساليب التغلب عليها في نظرهم .

منهج البحث:

هناك عدة أساليب منهجية نستطيع من خلالها الاجابة عن تساؤلات الدراسة ، وتحقيق أهدافها ، يمكن حصر أهمها في أسلوبين وهما :

الأول: استعراض الكتب والدراسات الصادرة في علم الاجتماع في الدول المدروسة من العالم العربي، للتعرف على طبيعة مواقف مؤلفيها والاتجاهات الفكرية والايديولوجيات الموجهة لها ، ونستطيع من خلال تحليل مادة هذه الكتب والدراسات الاجابه عن العديد من أسئلة البحث.

الثاني: استطلاع رأي المشتغلين بهذا العلم من خلال استمارة مقننة تعد لهذا الغرض ، ومن خلال اجراء مقابلات مفتوحة تستهدف التعرف على تصوراتهم إزاء قضايا البحث بحرية وتلقائية .

ولكل من الأسلوبين ايجابياته وسلبياته ومشكلاته. فالأسلوب الأول، أسلوب واقعي ويعكس واقع هذا العلم كما يعكسه الانتاج الاكاديمي للمشتغلين به ، ***لكنه يعاني من بعض السلبيات والاشكاليات أهمها:***

١ – كثرة عدد المشتغلين بهذا العلم في العالم العربي، وكثرة الكتب والدراسات والبحوث المنشورة بمجلات علمية وغير علمية ، مما يتعذر على باحث أن يلم بها ، فضلا عن أن يجرى لها تحليلات للاجابة عن الأسئلة المطروحه في البحث.

٢ – أغلب الكتب المطروحه موجهة للتدريس في الجامعات كمقررات دراسيه ، وهذه ، في الكثير منها – تطرح المادة العلمية بشكل مدرسي لايكشف عن مواقف المؤلف تجاه القضايا المدروسه .

٣ – الكثير من الدراسات الميدانيه تفتقد إلى موقف نظري واضح ، مما يحيلها إلى دراسات جزئية تفتيتية للواقع ، لاتعكس توجها أيديولوجيا محدداً ولا تكشف عن مواقف محدده ، وفي الغالب الأعم بحوث للترقية وتحقيق مصالح خاصة .

٤ – الكثير من المشتغلين بعلم الاجتماع ، حتى درجة أستاذ مشارك ، لم يصدر لهم بحوث منشورة (لأن نظم الترقية في بعض الدول العربية تسمح بذلك).

٥ – الكثير من الباحثين يغيرون توجهاتهم الايديولوجيه والفكرية مع مرور الزمن ، خاصة بعد سقوط ايديولوجيات وسقوط دول كانت تتبناها وتغير التوجهات الايديولوجية للعديد من الدول في العالم النامي تبعا للتغيرات العالمية المتسارعة خاصة بعد سنة ١٩٩٠.

أما الأسلوب الثاني وهو محاولة استطلاع آراء المشتغلين بهذا العلم مباشرة من خلال مقابلات مفتوحة أو استبانة مقننة تعد لهذا الهدف ، فإنها

تكشف عن آخر توجهات الباحث وقناعاته ، لكنه يعاني كذلك من بعض الاشكاليات والسلبيات التي يجب أخذها في الاعتبار ، ***وأهمها مايلي:***

١ - اشكاليات التعبير الحر عن الموقف الفكري للباحث ، خاصة في ظل مناخات تفرض توجهات محددة . وهذا يتضح في بعض الدول التي كانت تأخذ بأيديولوجيات معينة ، أو خلال فترات محددة من تاريخها ، وهناك أمثلة كثيرة في هذا الصدد.

٢ - ظهور مشكلة مسايرة التوجهات السياسية السائدة في الدول خوفًا أو طمعًا . خوفا من المخالفة وما يترتب عليها من اشكاليات شخصية ، أو طمعا في مواقع بعينها . وهذا مايجعلهم يخفون مواقفهم الحقيقية. وهذه هى مشكلة الاستبانات اللفظية عموما.

هذا إلى جانب اشكالية التباين بين الاتجاهات اللفظية Verbal attitudes والاتجاهات العملية السلوكية Action attitudes .

وقد آثرنا أن تكون دراستنا استطلاعية من خلال الأسلوب المنهجي الثاني، بعد أن قمنا بمقابلات مفتوحة مع مجموعة من المشتغلين بعلم الاجتماع ، وبعد أن حاولنا صياغة الأسئلة بشكل يزيل الحرج ويسمح بالتعبير الفعلي عن الموقف دون شعور بالضغط، خاصة وأن الباحث زميل، وأن بيانات البحث سريه ، وقد خيّر الباحثون بين ذكر أسمائهم أم لا ، كما خيّروا في أن تظهر الآراء مقرونة بأسمائهم أم لا خلال التقرير النهائي للبحث.

أدوات البحث والمحاور الرئيسة للدراسة :

استخدم الباحث أولا أسلوب المقابلات المفتوحه مع مجموعة من المشتغلين بعلم الاجتماع خلال سنة ١٩٨٩-١٩٩٢ من مصر ومن السودان ومن السعودية ، حيث قابل ثمانية أساتذة مصريين وأربعة من السودانيين ، وعشرة من السعوديين وذلك للوقوف على تصوراتهم حول طبيعة العلم وأهميته ومدى اسهامه في مجالات التنمية والصلة بينهم وبين التنفيذيين في دولهم ، ومعرفة تصورهم عن دور هذا العلم في المجتمع وما يقابله من معوقات وأساليب التغلب عليها تحقيقا للانتفاع بالبحوث الاجتماعية وتوجيهها بما يخدم المجتمعات العربية . كذلك حاولنا التعرف على موقفهم من الأطر النظرية المطروحه ومن المناهج المستخدمة ، ومن إمكان ظهور علم اجتماع محلي عربي، ومدى امكان ظهور علم اجتماع عالمي واتفاق أو اختلاف المحلية مع العالمية ، كذلك فقد استهدفنا الوقوف على تصوراتهم حول مصادر النماذج المعيارية في علم الاجتماع خاصة في مجالات التطبيق كالتنمية والمشكلات والإدارة والتخطيط ، وحول مصادر المعرفة في علم الاجتماع، وحول دور هذا العلم في المجتمع المسلم لأن كل الدول العربية دول إسلامية لها خصوصيتها الثقافية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية ، وحول علاقة علم الاجتماع بالدين وبالايديولوجيات . كذلك فقد طرحنا معهم حواراً مفتوحا حول مدى استقلالية وتبعية علم الاجتماع في العالم العربي والسبيل إلى تحقيق أو دعم الاستقلالية حسب وجهة نظرهم ...... الخ وقد استفاد الباحث من هذه المقابلات في مجالين رئيسيين :

الأول: رصد آراء وتصورات الباحثين والتعرف على مايشغل العاملين في مجال علم الاجتماع في بعض الدول العربية .

الثاني: بناء الاستبانة التي يعتمد البحث على تحليلها للتوصل إلى الاجابة عن التساؤلات البحثية المطلوبة.

وبعد بناء الاستبانة استناداً إلى المقابلات المفتوحة الموجهة مع بعض المشتغلين بهذا العلم ، والذين تم اختيارهم بشكل عشوائي من بين من مضى على اشتغاله بهذا العلم خمس سنوات فأكثر ، واستناداً أيضاً إلى استعراض نماذج من الدراسات النظرية والميدانية في هذا العلم على مدى أكثر من عشرين سنة هي فترة اشتغال الباحث بهذا العلم ، بعد بناء الاستمارة أو الاستبانه ، تم اختبار صدقها وثباتها. أما الثبات فقد تم اجراء مقارنه بين آراء المفحوصين خلال المقابلات ، وآرائهم في الاجابة عن الاستبانه . ذلك بالنسبة للمفحوصين الذين تمت مقابلتهم وطلب إليهم بعد فترة تصل أكثر من شهر تعبئة الاستبانه التي تم إعدادها . وقد كانت أكثر الاجابات متطابقة فيما عدا الإجابة عن بعض الأسئلة التي وجد أنها تحتمل أكثر من معنى ولهذا تم استبعادها أو تعديلها ، بالتشاور مع بعض المحكمين .

أما بالنسبة للصدق أي مدى قياس الاستبانه ماهو مطلوب قياسه ، ومدى سلاسة اللغة ووضوح الأسئلة ووحدة فهمها من قبل كل من قرأها حتى لاتؤخذ على أكثر من معنى ... الخ ، فقد تم تحكيم الاستمارة من قبل خمسة أساتذة مصريين ، وخمسة سعوديين وثلاثة سودانيين ، وقد استفاد الباحث من تعديلاتهم وآرائهم واقتراحاتهم في هذا الصدد(*) وقد جمعنا تساؤلات

(*) من بين الذين حكموا الاستمارة من الأساتذة المصريين الأساتذة الدكاتره إسماعيل عبد الباري ، وسيد حنفي ، وعزمي صالح ، وزكي إسماعيل وغيرهم ومن السعوديين الدكاتره عبد الله الخليفه وأحمد السناني وعبدالرزاق الزهراني وإبراهيم الجوير وغيرهم ومن بين الأساتذة الدكاترة من السودان خليل مدني وموسى آدم عبد الجليل ، ومحمد علي الطيب.

الأجزاء الثلاثة للبحث في استمارة واحدة حتى نحصل على اجابات المبحوثين مرة واحدة ، وحتى لانثقل عليهم بثلاث استمارات.

وتحاول الاستمارة الشاملة استطلاع آراء المفحوصين بالنسبة للمحاور الآتية :

١ – طبيعة الأهداف النظرية والتطبيقية التي يستهدف علم الاجتماع الوصول إليها كنظام علمي .

٢ – الموقف من النظرية في دراسات علم الاجتماع ، هل من اللازم الانطلاق في البحوث الميدانية من نظريات ، وما أنسب النظريات لتفسير الواقع الاجتماعي، وهل توصل علم الاجتماع إلى نظريات تنطبق عليها الشروط العلمية (كالموضوعية) والحيدة وصدق التعميم .

٣ – الموقف من مناهج علم الاجتماع ، هل يستهدف علم الاجتماع الوصول لقوانين علمية عامة ؟ ، وهل تحقق هذا الهدف؟، وما هى المعوقات ؟ وهل حققت النظرية العلمية الشروط المنهجية للنظرية العلميه؟ وهل العلمية والموضوعية تقتضي إقصاء الدين والتوجهات الدينية عند تفسير نتائج الدراسات الواقعية ، وهل هذه الموضوعية تقتضي كذلك الانطلاق في الدراسة من الواقع وليس من أية توجهات نظرية أو دينية أو أيديولوجيه أو فلسفية مسبقة ؟ ، كذلك فقد استهدفنا معرفة آراء المفحوصين حول أنسب المناهج لفهم المجتمع بظواهره ونظمه ... هل هى المناهج الكمية أم الكيفية ،، وحول مصادر المعرفة في علم الاجتماع ، ومدى إمكان تحقق الموضوعية في بحوث علم الاجتماع بعيداً عن التوجهات العقائدية والثقافية والايديولوجية والمصلحية والسياسية للباحثين وعن خلفياتهم الاجتماعية (الطبقية التربوية والاقتصادية وخبراتهم....الخ)

٤ - الموقف من محلية علم الاجتماع وعالميته ، فهناك من يؤكد على ضرورة التركيز على خصوصية المجتمعات العربية وعلى إجراء دراسات في الواقع العربي تستهدف فهمه والاسهام في تنميته ، وتستهدف الخروج بنظريات سوسيولوجية تنبثق من الواقعية الخاصة لهذه المجتمعات ، بل وطالب البعض (وسوف يتم الاشارة إلى هذا في الاطار النظري) باعادة النظر في أساليب البحث وأدواته ، وتطوير أدوات جديدة أكثر قدرة على التعامل مع خصوصية الواقع والثقافة والجماهير العربية ، ويؤكد البعض رفض علم الاجتماع الغربي كله ، والبعض تحمس لعالمية العلم وعالمية النظريات والمناهج تحقيقا للموضوعيه والعلمية والمنهجية . وسوف نقوم بتوضيح آراء كل من الفريقين ، وآراء الفريق الثالث الذي حاول التوفيق بين التصورين ، وقد كان الباحث منذ سنة ١٩٧٣ كان من أوائل المبشرين بالاعتدال وتحقيق المحلية والخصوصية في البحوث والنظريات والمناهج من خلال الأخذ بالمنطلقات الثقافية والدينية والتاريخية والاجتماعية التي تناسب واقعنا واجراء دراسات واقعية ، مع الاستفادة من الأدبيات والمناهج العلمية في هذا الصدد وذلك في كتاب أصدره بعنوان « الأيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر » صدر عن الهيئة العامة للكتاب بالاسكندرية سنة ١٩٧٣م، وهذا مايمكننا من الاسهام والاضافة الفعالة لعلم الاجتماع الدولي، وخروج دراساتنا السوسيولوجية في العالم العربي من نطاق المحلية إلى نطاق العالمية والتفاعل البناء مع ماهو مطروح في أدبيات ومناهج العلم العالمية ، وهذا ما يؤدي إلى الثراء والجديد في العلم ، ويحيله إلى أداة تنميةحقيقية للواقع العربي ومواجهة مشكلاته على أساس علمي.استهدف البحث استطلاع آراء المفحوصين حول هذه القضية في الجزء الثاني من البحث.

٥ – الموقف من استقلال أو تبعية علم الاجتماع في العالم العربي، فالبعض يرون أن هذا العلم بكل توجهاته النظرية والمنهجية ، ليس إلا صدى لما يتم تطويره وانتاجه في الغرب (سواء التوجهات اللبرالية أو المحافظة أو الراديكالية أو منعدمة الهوية) ، وهؤلاء يرون ضرورة تحقق الاستقلال النظري والمنهجي للعلم . وهناك فريق آخر يؤكد أن قضية الاستقلال والتبعية غير مطروحة لأن للعلم شروطاً موضوعية يجب تحقيقها في كل دراسات علم الاجتماع وفي كل أنحاء العالم . وقد حاولنا التعرف على موقف المبحوثين من هذه القضية ، وكذلك التعرف على أهم السبل التي يرونها ضرورية لتحقيق استقلالية العلم في العالم العربي ، عن علم الاجتماع الغربي أوالشرقي وهذا المحور ماتغطيه من أسئلة الاستبانة .

٦ – محور دور علم الاجتماع في خدمة الواقع المحلي على المستوى القطري أو العربي ويدور حول تصور المفحوصين للدور الفعلي والدور الذي يجب أن يقوم به علم الاجماع في خدمة المجتمع . فقد طرحنا عليهم سؤالاً حول تصورهم لدور علم الاجتماع في المجتمع العربي المسلم ، وحول تصورهم لأساليب الانتفاع بالبحوث الاجتماعية لتكون في خدمة مجتمعاتنا العربية ، وحول مدى الاستفادة الفعلية من بحوث هذا العلم في تصميم المشروعات أو تخطيطها أو في التنفيذ في بلاد المبحوثين ، وما هى معوقات هذه الاستفادة إن وجدت حسب تصورهم وكيف يمكن التغلب عليها حسب رأيهم ، هذا إلى جانب محاولة التعرف على رأيهم في أغلب الدراسات التي قاموا بالاطلاع عليها ، من حيث ارتباطها بخدمة مجتمعاتهم المحلية أم أنها دراسات ديكوريه بعيدة عن الارتباط بالواقع المعاش أو محاولة تطويره . وهذا المحور يغطيه مجموعة من الأسئلة .

٧ – موقف المسئولين التنفيذيين في المجتمع من علم الاجتماع ، والعلاقة بينهم وبين المشتغلين بعلم الاجتماع في بلادهم ، ومدى توفير الامكانات اللازمة للبحث الاجتماعي وهذا المحور يغطيه مجموعة من الأسئلة في الاستبانة .

٨ – دور التوجيه الديني في علم الاجتماع ، ويستهدف التعرف على موقع الدين كمصدر من مصادر المنطلقات النظرية في بحوث علم الاجتماع ، ومدى ضرورة إقصاء الدين عن تفسير نتائج البحوث وارتباط ذلك بالموضوعيه ، ومدى امكانية صياغة علم اجتماع ينطلق من التوجهات الدينية والثقافة ، وهو اتجاه ينمو في الصين واليابان وأمريكا اللاتينية تحت مسمى توطين علم الاجتماع Indiginzation of Sociology، ومدى الاستفادة بهذه التوجهات كمنطلقات دون أن تؤثر على التفسير. هذا إلى جانب محاولة التعرف على تصور المفحوصين للعلاقة بين الثوابت الدينية والمتغيرات التي يركز عليها علم الاجتماع، وهل هذا الأمر يعوق قيام علم اجتماع موجه دينيا؟ كذلك فقد حاولنا التعرف على تصورهم حول مدى وجود تعارض بين التوجيه الديني للعلم ، وبين الاستفادة من نظريات ومناهج علم الاجتماع العالمية ، وحول تصورهم للوحي كمصدر من مصادر علم الاجتماع ، فهل يمكن اعتباره مصدراً للمعرفة في علم الاجتماع أم يجب استبعاد هذا المصدر اكتفاء بالمصادر العقلية والحسية والدراسات الميدانية فحسب. كذلك حاولنا الكشف عن موقفهم من فكرة قيام ما أطلق عليه التوجيه الإسلامي لعلم الاجتماع ورأيهم في دور علم الاجتماع داخل المجتمعات الإسلامية وقد خصصنا أسئلة لهذه القضيه لسببين : الأول خصوصية المجتمعات الإسلامية ، والثاني أن كل المجتمعات العربية التي يجري فيها البحث هي مجتمعات إسلامية سواء نص دستورها أو نظامها العام على ذلك أم لا، لأن

الغالبية العظمى من سكانها مسلمون .

٩ -مصادر النماذج المعيارية في علم الاجتماع:وهنا حاول الباحث التعرف على آراء الباحثين بصدد مصادر هذه النماذج ، فعلوم الاجتماع التطبيقية ، بل وبعض العلوم النظرية تفترض تصور نماذج معيارية . فالتنمية مثلا التي يدرسها علم الاجتماع ليس قضية تحديث مادي أو اقتصادي أو علمي أو تقني فحسب، لكنها قضية ذات جانبين لاينفصلان هما العلمية والعقدية أو الايديولوجية . فكل باحث في علم الاجتماع له تصوراته حول نماذج النمو المادي والعقلي والأخلاقي والثقافي والعقدي والاجتماعي تختلف باختلاف الايديولوجيات (ليبرالية أو محافظة أو راديكالية) وباختلاف الأديان والأخلاق . ونفس الأمر بالنسبة للنماذج التربوية (نموذج الشخصية مثلا) والنماذج الإدارية ونماذج العلاقات داخل الأسرة أو بين أعضاء الجيرة والمجتمع المحلي أو العام .... الخ . وقد حاولنا - من خلال الاستبانة - التعرف على تصور المبحوثين حول مصادر هذه النماذج في علم الاجتماع حسبما يرون.

عينة البحث :

بدأت فكرة هذا البحث في ذهن الباحث منذ سنة ١٩٨٩ ، وتم تصميم الاستمارة وتقنينها منذ ذلك التاريخ ، وبدأ التطبيق على عينة من الأساتذة المصريين والسودانيين والسعوديين العاملين بجامعتي- الملك سعود ، والإمام محمد بن سعود بالرياض. وقد كان هناك بعض المحاذير في هذا الصدد ، وهي اتجاه المشتغلين بعلم الاجتماع في الرياض إلى التأثر بالتوجهات الدينية عن قناعه أو عن مسايرة ، وقد وجدنا - خلال إختبار الاستمارة - أن المفحوصين يطرحون أراءهم بحرية كاملة ، مما أزال هذا المحظور من الاعتبار، خاصة وأن الأسئلة تسهم بصياغتها في إزالة الحرج وتسمح بالتعبير الحر عن المواقف..

وقد تم توسيع مجال العينة حيث شمل مجموعة من الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين العاملين بالجامعات المصرية والجامعات السعودية ، والعاملين بمعاهد خارج مصر مثل المعهد العالي للدراسات الأمنية التابع للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب التابع لجامعة الدول العربية ومقره الرياض.

وقد بلغ المجموع الكلي للعينة (٤٨) مشتغلاً بعلم الاجتماع من الدول الأربع وهم الأساتذة الذين أتيح للباحث الاتصال بهم وأخذ آرائهم.

وقد شمل البحث أربع مجموعات من المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي :

المجموعة الأولى : مجموعة المصريين وعددهم (٢٠) عشرون أستاذاً .

المجموعة الثانية : مجموعة السعوديين وعددهم (٢٠) عشرون أستاذاً.

المجموعة الثالثة : مجموعة السودانيين وعددهم (٤) أربعة أساتذة .

المجموعة الرابعة : مجموعة الجزائريين وعددهم (٤) أربعة أساتذة .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لاتدعي أنها تمثل كل المشتغلين

بعلم الاجـتمـاع في الدول الأربع ، ولكنهـا تحـاول فـقط الخـروج ببـعض المؤشـرات من واقع التطبـيق على المجـمـوعـة المدروسـة والتي أتيح للبـاحث الالتقاء بها ودراستها . وهي مؤشرات لها دلالتها وأهميتها .

القسم الأول:

ثانيًا - الإطار النظري للدراسة :

١ - مقدمة تحليليه حول واقع علم الاجتماع في العالم العربي وعلم الاجتماع العربي .

٢ - علم الاجتماع بين العربية والعالمية .

٣ - أزمات واشكاليات علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية على المستوى العالمي

٤ - أزمات واشكاليات علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية على مستوى العالم العربي :

أولاً: أزمة الهوية الثقافية أو العربية

ثانيــاً :أزمة الصراع بين المحلية والعالمية

ثالثــاً :أزمة التنظير في العالم العربي

رابعــاً : أزمة البحث العلمي الاجتماعي

خامسًا :أزمة الابتكارية والتجديد العلمي

سادسًا: أزمة العزلة الأكاديمية عن واقع المجتمعات العربية وعن مسئوليها التنفيذيين

سابعًا : أزمة الصراعات المنهجية وعدم كفاية الإعداد المنهجي للباحثين

ثامنًا : أزمة المصداقية والمسايرة السياسية

تاسعًا أزمة اختراق العقل العربي في البحوث السوسيولوجية

عاشرًا : أزمة غياب معيارية محدده متفق عليها للتقويم العلمي

الخلاصة .

مقدمة تحليلية :

يدرك المتتبع لعلم الاجتماع في العالم العربي منذ نشأته التي ترجع إلى مايقرب من الستين عاما ، أنه يعاني من العديد من الاشكاليات والأزمات والتناقضات ، وهناك مجموعة ملاحظات يجب أن نسجلها في هذا الصدد.

الأولى : أن علم الاجتماع دخل إلى العالم العربي على يد باحثين تلقوا هذا العلم في الغرب خاصة فرنسا. وظل هذا العلم يحمل نفس خصائص علم الاجتماع الغربي، وبالتالي يعكس أزماته واشكالياته النظرية والمنهجية . وظل هناك نوع من الانفصام بين واقع علم الاجتماع كما يدرس في أغلب المؤسسات الجامعية ، وكما يمارس في بحوث الكثير من الباحثين ، وبين واقع المجتمعات العربية بمشكلاتها وأزماتها[٢٦].

الثانية : أن علم الاجتماع عند الباحثين العرب لم يتجاوز الطرح الغربي (بشقيه الليبرالي والراديكالي) إلا بنسب لاتذكر ، وظل يعتمد على النقل والاقتباس والترجمه وتبنى الأطر المنهجية والنظرية الغربية . وهذا حال دون تحوله إلى علم له طرحاته وإسهاماته في دراسة وفهم وتطوير الواقع المحلي. ومن هنا فإنه من الصعب الحديث عن نظرية عربية أو أساليب منهجية أو تصورات ونتائج لها هويتها الذاتية التي تتفق مع خصوصية الثقافة العربية وخصوصية المجتمع العربي دينيا وتاريخيا وجغرافيا واجتماعيا .وحتى الذين يدعون إلى محلية العلم سواء من أنصار الاتجاهات الماركسية أوالقومية أو الدينية لم يقدموا حتى الآن طرحا نظرياومنهجيامستقلاً عن الطرحات الغربية

الثالثة : يعاني علم الاجتماع في العالم العربي من التشرذم والانعزاليه فهناك انعزال بين مؤسسات العلم (الجامعات ومراكز البحوث) في العالم العربي ، بل وعلى مستوى الدولة الواحدة ، وهناك انعزال بين مؤسسات

العلم من جهة والمؤسسات التنفيذية داخل نفس المجتمع من جهة أخرى . وهناك انفصام بين المشكلات البحثيه التي يركز عليها الباحثون ، وبين مشكلات المجتمع الحقيقية .

الرابعة : أن علم الاجتماع في العالم العربي يعكس أزمة هذا العالم سواء من حيث واقعه السياسي (أزمات التفتت والصراع السياسي والتشرذم والوصول للسلطة وعلاقات السلطة ، وأساليب اتخاذ القرار، والديموقراطية والمشاركة والحريات والحقوق والعدالة والتكامل.... الخ) ، أو واقعه الاقتصادي (الثنائية الاقتصاديه - دول غنية ودول فقيره وحتى على مستوى الدولة الواحدة ، والتخلف وفشل العديد من برامج التنمية خلال حقبة الستينات وما بعدها ، وأزمات التخلف وسوء توظيف الموارد وأزمات رأس المال والكفاية الانتاجية والكوادر الفنية والإدارية .... الخ) ، أو واقعه الديموجرافي (مجتمعات تعاني من انفجار سكاني ، ومجتمعات تعاني من نقص الأيدي العامله ، هذا إلى جانب أزمات توزيع السكان وخصائصهم والموقف المتناقض من التخطيط الأسري... الخ) ، أو واقعه الاجتماعي (العلاقات العرقية والقبلية والدينية ، وعوامل تحديد المكانات والأدوار والمراكز....الخ) . وكل هذه الأزمات انعكست على حرية اختيار الموضوعات ومشكلات البحث وعلى اختيار المناهج والأدوات والمعالجات ، وعلى المسلمات التي ينطلق منها الباحثون ، وعلى تفسير نتائج البحوث الواقعيه .[٢٧]

الخامسة : إن علم الاجتماع يعكس أزمة المثقفين في العالم العربي، وأزمات الانتماءات الفكرية والدينية والايديولوجية ، فهناك العديد من التيارات الفكرية المتناقضة ، تيار القوميين ، والعلمانيين ، والراديكاليين ، والإسلاميين [٢٨] والليبراليين ... الخ .

وقد ظهر رأي عام بين المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي يؤكد قصور علم الاجتماع في العالم العربي عن تحقيق طموحات دول ومجتمعات

المنطقة ، خاصة بعد فشل فترة الستينات المسماه (بحقبة التنمية) [٢٩].
وهذا ما أدى إلى محاولة إعادة فحص معطيات علم الاجتماع في العالم العربي، وإلى إثارة علاقة التراث بالنظريات المعاصرة ، ومسألة مدى مناسبة هذا العلم كما يدرس، وكما يطرح فيه من بحوث لمواجهة إشكاليات المجتمعات العربية ، وأخيرا، أثيرت قضية التبعية الأكاديمية للغرب أو هيمنة الفكر السوسيولوجي الغربي على العالم العربي، بحكم النشأة ، وبحكم علاقات القوة العالمية التي لاتحكم الاقتصاد والقرارات السياسية والإدارية فحسب، ولكن أيضا تحكم التوجهات العلمية والفكرية في مجال العلوم الاجتماعية ، تلك التوجهات التي انبثقت في ظل مناخات تاريخية وثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة تماماً عن ظروف مجتمعاتنا ، ولعل الاشكالية الأكبر أن تبني هذه التوجهات التي تحاول دول الغرب اكسابها طابع العالمية أو الكونية ، من شأنه أن يكرس مصالح الغرب وتبعية الدول النامية له ، الأمر الذي يحيل الأمر إلى نوع من الغزو الفكري الذاتي بأيدينا لابأيدي الغرب، وهذا هو أسوأ أنواع الغزو الفكري .

هذه الأفكار وغيرها ظهرت حولها خلافات وبحوث ومؤتمرات[٣٠] تعكس هذا الشعور بالحاجة إلى إحداث تحولات جذرية في التوجهات النظرية والدراسات الواقعية ، بما ينبثق من واقعنا الثقافي، وبما يخدم واقعنا الاجتماعي ويسهم في حل أزمات الانتاج والتعليم والصحة وتعديل القيم والاتجاهات في اتجاه الاستقلال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الواقعي لشعوب المنطقة .

والكثير من الأوراق المطروحة في اللقاءات الفكرية والندوات والمنتديات التي عقدت في الاسكندرية سنة ١٩٧٤ وفي القاهرة سنة ١٩٨٣ والكويت ١٩٧٨، ١٩٨٤ وأبوظبي ١٩٨٣ وتونس ١٩٨٤، ١٩٨٥ وغيرها ، تؤكد الحاجة الماسة إلى تأكيد خصوصية الثقافة العربية والثقافات الوطنية ،

والحاجة إلى اعادة النظر في المنطلقات الغربية لعلم الاجتماع ، وإلى العمل على إيجاد علم اجتماع محلي عربي . غير أن هذه الفكرة بدورها تطرح تساؤلات ، هل علم الاجتاع العربي هو الذي يدرس المجتمعات العربية دراسة واقعية ؟ أم هو الذي يحاول التوصل إلى نظريات نابعه من واقعنا الثقافي والهوية المتميزه للمجتمع العربي تاريخياً ودينياً وثقافياً واجتماعياً وجغرافياً ..؟ ، أم هو الذي يحاول اختبار الأطر النظرية الغربية في واقع المجتمعات العربية ويؤدي إلى تعديلها بما يحقق التوظيف الأمثل لها لمواجهة المشكلات العربية ؟.

هذه الدعوة نبه إليها كاتب هذا البحث منذ سنة ١٩٧٣. فقد جاء في مقدمة كتابي (الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر : دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية والتطبيقية) مانصه [٣١]:

(وإذا كان استعراض تراث علم الاجتماع يكشف بجلاء عن التزام أغلب علماء الاجتماع في كل دولة بقضايا معينة ، فإنه على باحثينا في مصر أن يلتزموا في أبحاثهم بمجموعة من القضايا ، وفي مقدمتها تحقيق التقدم الحضاري لبلدنا في اطار قيمنا النابعة من الأديان السماوية الخالده ، وفي اطار قيمنا الحضارية التاريخية العريقه ، وفي اطار أهداف ومعطيات خطط التنمية في مصر على أن هذا الالتزام لايتعارض مع الموضوعية في الأبحاث الواقعية ، لأن هذه الموضوعيه هى التي تتيح لنا التخطيط السليم الموصل إلى أهدافنا القومية)

وهذا ماأكد عليه (الضوي) [٣٢] بعد ذلك بعدة سنوات في دعوته إلى علم اجتماع عربي يعتمد على الجهد الفكري الذي يقوم به المشتغلون بعلم الاجتماع من العرب بعيداً عن الايديولوجيات الغربية ، وما أكدت عليه (ناهد صالح) [٣٣] في دعوتها إلى تبني رؤية نقدية تكشف عن المضامين الايديولوجية للنظريات السوسيولوجية الغربية .

وقد اختلف الباحثون العرب في تحديد مفهوم علم الاجتماع الغربي المطلوب اعادة اختباره في البيئة العربية ، والمطلوب تعديله أو تغييره كي يوظف في خدمة تطوير وتنمية مجتمعاتنا . فالبعض يرى أن علم الاجتماع الغربي يشمل الاتجاهات الليبرالية (البنائية الوظيفية والتبادليه السلوكية ، والتفاعلية الرمزية .... الخ) والاتجاهات الصراعية الماركسية والراديكالية المحدثة معا ، والبعض يقصرها على الاتجاهات الليبرالية دون الاتجاهات الراديكالية التي يتبنونها ، وهم يتحفظون كثيراً من قضية إحياء أو استلهام التراث. وأنصار هذا الاتجاه الراديكالي العربي يرون أن (موضوعية وعلمية الفكر ليست في حيادة الطبقي ، وإنما في مقدرته للنظر في الواقع الاجتماعي من وجهة نظر الطبقات الاجتماعية التي يقع عليها العبئ التاريخي في انجاز مهام التغيير الثوري) [٣٤] هذا يعني تبني منظور ومصالح الفئات الاجتماعية المهمشة[٣٥] في المجتمع . ولاشك أن هذه وجهة نظر لها مايعارضها ويدحضها ، وهو منظور يمكن أن يتهم بالبعد عن الموضوعية وبالتبعية طالما أنه يتبنى مصالح وحاجات فئات يعنيها ، كما يتبنى مقولات ومنظورات نبتت أيضا في بيئات ومناخات مخالفة لواقعنا الثقافي والاجتماعي والتاريخي.

وأيا كان الأمر فإن قضية الحاجة إلى علم اجتماع عربي نقدي يثير عدة قضايا على جانب كبير من الأهمية ، منها علاقة المشتغلين بعلم الاجتماع والبحوث الاجتماعية ببناءات القوة والقيادة السياسية في الوطن العربي [٣٦]، وعلاقة جامعاتنا بالجامعات الأوربية والأمريكية (هل هى علاقة تبعية أم ندية) . وتثير كذلك قضية حرية البحث العلمي أو حرية الاختيار وحرية التحليل والنقد والتفسير لدى الباحثين العرب . كذلك تثير قضية الامكانات المادية لمراكز البحوث والجامعات العربية ، والحاجة إلى التمويل الخارجي عن طريق مؤسسات غربية ، مع مايثيره هذا من اشكاليات توجيه البحوث

واختيار الموضوعات وتوظيف الدراسات . وهنا يطرح سؤال لصالح من يتم الاختيار والتوجيه والتوظيف؟ . كذلك فقد طرح الحوار اشكالية اختراق العقل العربي من خلال مراكز البحوث والدراسات وبيوت الخبرة الأجنبية ، بل والجامعات الأجنبية (كالجامعات الأمريكية) المنتشرة في الدول العربية[٣٧].

هذه الدعوة إلى انشاء علم اجتماع عربي تقع في اطار دعوة يتبناها عديد من الباحثين في عديد من دول العالم الثالث ، خاصة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تعرف بالتوجه نحو انشاء علم اجتماع محلي أو توطين علم الاجتماع Indiginization of Sociology أو توطين النظريات في هذا العلم ، وهذا يتطلب توطين المناهج والأدوات والأساليب البحثية ، وهذه الدعوة تحاول تحقيق المحلية في توظيف البحوث لمواجهة المشكلات النوعية في كل مجتمع على حدة ، والاسراع في عملية التنمية ، وأيضاً في التدريس وبناء النظريات والمناهج . كل هذا بدعوى الاستقلال الأكاديمي والتطبيقي عن الغرب ، وتوظيف العلم في خدمة المجتمع[٣٨].

والواقع أن كل أنصار تدويل علم الاجتماع أو عالميته لهم تطلعات مشروعة لكن يصعب تطبيقها على الأقل في هذه المرحلة من تطور العلم . ومنها تحقيق الاتفاق حول المناهج والتفسيرات النظرية والمصطلحات ، هذا إلى جانب تحديد نظام للأولويات بالنسبة للمشكلات البحثية ، ونظام اتصال يحقق التواصل بين المشتغلين بالعلم في كل أنحاء العالم ، وتبني منظورات موضوعية خاليه من التوجهات العقديه أو الايديولوجية أو المصلحيه[٣٩] . وهذا يعني في نهاية الأمر انعزال الباحث عن اشكاليات مجتمعه وثقافته ، وعن اشكاليات واقعه المخصوص، وعن الانتماء الفكري والايديولوجي والعقدي، والوصول إلى « مجموعة منهجية من المعرفة السوسيولوجيه المقننه والصادقة بغض النظر عن الحدود القومية أو الثقافية»[٤٠] وتخفيف حدة الصراعات

الفكرية والتناقض بين منطلقات الدراسة وفروضها الضمنية Domain Assumptions(على حد تعبير جولدنر) بين الباحثين . وهذا يفترض انتماء كل الباحثين السوسيولوجيين في كل دول العالم إلى مايمكن أن يطلق عليه المجتمع العلمي العالمي الذي يتجاوز الانتماءات الدينية والعرقية والوطنية والثقافية والتاريخية . ولاشك أن هذا أمر يصعب قبوله أو تطبيقه ، إن لم يكن أمراً يصل إلى درجة الاستحالة.

إن القول بأهمية النظرية والمنهج في علم الاجتماع ، قول صادق ، لكن هناك أهمية مماثلة لفهم الخصوصية الثقافية للواقع والمشكلات، وقد يكشف التحليل النقدي للنظريات والمناهج الغربية عن أنها موجهة ايديولوجيا لخدمة واقع ثقافي واجتماعي ومصالح تتناقض مع واقعنا . ويكفي في هذا أن نرجع إلى الدراسات النقدية حول النظريات في الغرب(ترياكيان، كوهين ، وزايتلن ، وجولدنر وفريدريكس ونسبت .. الخ)[٤١]. وإلى الدراسات النقدية في المناهج واشكاليات تحقيق الموضوعية في العلم (زايتلن ، بوبر، بارسونز ، ميردال، ميرتون ، كون ، ملز... الخ)[٤٢] . فالتوجهات الأيديولوجية تؤثر على منطلقات الباحث واختياره للمشكلات المدروسة وتحديد الأساليب المنهجية وتفسير النتائج ...الخ[٤٣]. وقد كشفت بعض الدراسات (جندزيير Gendzierمثلا) أن هناك نظريات تم صياغتها خصيصا عن طريق مؤسسات سياسية واقتصادية وعسكرية لأداء مهام ومصالح سياسية مثل نظريات التحديث[٤٤] .

كل هذا لايقلل من أهمية استيعاب النظريات والمناهج المطروحه في الغرب ، ومن الرأي الذاهب إلى أن المنهج العلمي ليس له هوية ثقافية أو قومية أو دينية ، لكن الاشكالية تكمن في مدى توافر المنهجية والعلمية في الدراسات الغربية (سواء على مستوى التنظير أو التطبيق) التي ننقل عنها ومدى توافر التكوين العلمي والمنهجي للباحثين في العالم العربي، وبالتالي

مدى التزامهم بهذه العلمية والمنهجية في أبحاثهم.

ولعل هذا هو ما أدى بالعديد من الباحثين من تيارات متصارعه ومتناقضة (ماركسيين وإسلاميين وقوميين ... الخ) إلى المناداه بعلم اجتماع محلي، ينحاز إلى واقع الطبقات المقهوره والفقيره (عند الماركسيين) أو ينطلق من ثوابت الدين وأحكامه (عند الإسلاميين) أو يسعى لبناء نظرية اجتماعية تنبثق من الواقع العربي تاريخيا وجغرافيا وثقافيه (دعاة القومية) . وقد وصل الأمر بأنصار بعض هذه التيارات إلى المطالبة بتطوير نظريات سوسيولوجية وأدوات ومناهج ومفاهيم مستقلة خاصة بعلم اجتماع عربي(٤٥) وقد ظهرت هذه الدعوات في المؤتمرات المختلفة من مؤتمر الجزائر سنة ١٩٧٣ م إلى مؤتمر تونس (نحو علم اجتماع عربي) سنة ١٩٨٥م(٤٦).

ولاشك أن أنصار الاتجاه الماركسي يعكسون تأثرا واضحا وتبعية غير خافية للفكر الغربي ، لأن الماركسية هى إفراز الفكر الغربي، هذا إلى جانب أن هناك مناصرون لهذا الاتجاه في الغرب الأوربي والأمريكي المعاصر . ولعل فشل هذا التوجه في التطبيق في بعض الدول أدى إلى حتمية تعديله.

وبالنسبة لأنصار الانطلاق من الدين في الدراسات الاجتماعي، فإن بعض نقاد علم الاجتماع يرون أن الغالبية منهم يركزون على النموذج المثالي وليس على الواقع المعاش، ولا على الهوة بين النموذج والواقع . هذا إلى جانب الإشارة إلى اشكالية غياب مواقف نقدية عند مناقشة بعض الجوانب الاجتماعية ، وغياب الدراسات الجادة والمتعمقه للواقع الاجتماعي وبالتالي غياب الإسهامات الجادة للمشتغلين بهذا الاتجاه، كذلك فإن هناك اشكالية اتخاذ مواقف تبريرية إزاء بعض القضايا وعدم مناقشتها عقليا أو واقعياً . هذا فضلا عن اشكالية الالتزام بمحظورات فكرية مصطنعة ترجع للتقاليد الاجتماعية في الأساس ولا ترجع إلى جوهر الدين . كل هذا إلى جانب تعدد

الديانات في العالم العربي ، وتعدد الاتجاهات نحو الدين لدى المشتغلين بعلم الاجتماع يؤدي إلى الكثير من الخلافات في المنطلقات والمناهج والتفسير . وهناك من يرى أن الالتزام بمنطلق عقدي أو ايديولوجي محدد، يحد من قدرات الباحث في مجال اختبار المشكلات ، والأساليب المنهجية ، وفي مجال التفسير ومحاولة توظيف المعطيات النظرية ونتائج الدراسات السابقة لتتناسب مع موضوع بحثه وخصائص الظواهر المدروسة (*) وهناك العديد من الآراء ووجهات النظر بصدد هذه القضية فإذا كان أغلب المشتغلين بالعلم يؤكدون أهمية البناء النظري الموجه ، فإن الانطلاق من الثوابت الدينية لايتعارض مع النقد العقلي والفحص الميداني للظواهر والوصول بصددها إلى التفسيرات

(*) لسنا هنا بصدد مناقشة ايجابيات وسلبيات أنصار كل اتجاه ، ويكفي الاشاره إلى أن هناك من يرى أن الانطلاق من الثوابت الدينية لايحول دون دراسة الواقع بشكل موضوعي، أو دون الاستفادة المرشدة من النظريات والمناهج والأساليب الاحصائيه المطروحه في علم الاجتماع الغربي ، أو من نتائج الدراسات السابقة ، خاصة وأن أغلب مجالات علم الاجتماع هي من المنظور الديني مجالات اجتهادية تتصل بالمصالح المرسلة التي يمكن الاختلاف حولها حسب أساليب ونتائج الدراسات الواقعيه . والمعيار هنا يكمن في موضوعية الرصد ودقة التفسير وسلامته . ارجع إلى : نبيل السمالوطي : كتاب نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع ، وكتاب التوجيه الإسلامي وصراع النظريات في علم الاجتماع: دراسة نقدية في علم اجتماع المعرفة ، والتنمية بين الاجتهادات الوضعية والدينية . والكتب الثلاثة صادرة عن دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٩٥.

المناسبه، كما لايتعارض مع الاستفادة من أدبيات العلم النظرية والمنهجية ومن الدراسات الواقعية في الغرب والشرق... الخ[٤٧].

وهناك من يذهب إلى أن الصورة المستقبلية لعلم الاجتماع العربي سوف يحددها أنصار هذين التيارين المتناقضين (التيار الماركسي الجديد، وتيار التراثيون الجدد) [٤٨]. فهناك جوانب اتفاق حول عدد من القضايا والمواقف النقدية من علم الاجتماع الغربي (الليبرالي والمحافظ) ، وهناك جوانب اختلاف حول مصدر المنطلقات وطبيعتها ، وحول مناهج الدراسة وأساليب التفسير.

وهناك تيار ثالث من دعاة بناء علم اجتماع عربي محلي هم دعاة القومية العربية ، حيث يطالبون (بعلم اجتماع نابع لاتابع) وبضرورة الكفاح للوصول لعلم اجتماع قومي له بناءاته التصورية ومنطلقاته ومناهجه وأساليبه المستقلة في التفسير بحيث يشكل في النهايه نظرية قومية عربية في علم الاجتماع[٤٩] والواقع أن هذا التوجه ذا طابع سياسي في جوهره يعيد عن الأكاديمية والعلمية والموضوعية ، يعتمد على الشعارات التي لاتغني عن الدراسات الواقعية لمشكلات وأزمات العالم العربي طبقا لنسق للأولويات . وهذه الدراسات في حاجة إلى اطار نظري موجه . وهم يستقون هذا الاطار من فلاسفة القومية العربية . وهؤلاء قد استقوا فكرهم من الفكر القومي في أوربا وهو فكر يتعرض للعديد من الانتقادات ولا يجنبنا التبعية . هذا إلى جانب أن هناك جوانب هامة مشتركة بين الدول العربية ، ولكن هناك جوانب اختلاف في الظروف الاقتصادية والسياسية والسكانية والثقافية والتاريخية ... الخ مما يترتب عليه الحاجة إلى توظيف علم الاجتماع في خدمة التنمية المستقلة في كل دوله حسب ظروفها . وهنا لاتفيد الشعارات وإنما نحتاج إلى الدراسات الواقعية . هذا إلى جانب أن أنصار القوميه السوسيولوجية يستبعدون العوامل الدينية في التفسير والتحليل(وهم في هذا مثل أنصار

الماركسية العربية) ، ولاشك أن هذا الاستبعاد يؤدي إلى عدم فهم الواقع طالما أن الدوافع الدينية هى أحد المحركات الرئيسة للإنسان العربي، والسلوك الفردي والجماعي والتنظيمي في العالم العربي وهي أحد العوامل الرئيسه لتنمية الدافعية للانجاز والتنمية والانتاج والتقدم لدى أبناء المجتمعات العربية .

علم الاجتماع بين العربية والعالمية :

وإذا كان المشتغلون بعلم الاجتماع في العالم العربي يختلفون حول العالمية والمحلية فإنهم يختلفون حول الارتباط الايديولوجي والصراع العقدي إلى قسمين :

أ – أنصار العالمية يعتبرون الارتباط بأيديولوجيات هو المعوق للموضوعية والعلمية ووصول العلم إلى معارف معممه وإلى قوانين تحكم الظواهركما حدث في العلوم الطبيعية ، ولهذا ينادون بالتحرر من الاتجاهات الايديولوجية في البحث السوسيولوجي.

وهم يؤكدون أن الالتزام الايديولوجي للباحث يؤدي إلى الذاتية والتحيز والبعد عن المنهجية والجمود الفكري . وهم يؤكدون على ضرورة الفصل بين المواقف أي بين دور الشخص كباحث علمي ، ودوره كعضو في حزب أو جمعيه أو كمواطن له آراء سياسية واقتصادية

ب -أما أنصار المحلية فيرون أن قمة الموضوعية هى الوضوح وتحديد الهدف، وهذا يتحقق من خلال تبني أيديولوجية محددة تستهدف تحرير الإنسان والمجتمعات العربية وخدمة الواقع وتنميته . وينطبق هذا على أنصار المحلية ذوي التوجهات الأيديولوجية أوالعقدية المتصارعة الواضحة في العالم العربي(القوميون والماركسيون

والإسلاميون).

وبالنسبة لقضية خدمة الواقع المحلي والإسهام في مواجهة مشكلات وأزمات المجتمع ينقسم أنصار المحلية والعالمية إلى قسمين :

أ - فأنصار عالمية علم الاجتماع يعطون الأولوية لبناء جسم معلومات صادقة حول المجتمع والثقافة والنظم والتغير ، تتجاوز حدود النسبية المكانية والثقافية والزمانية . وهذه المعلومات تصبح أساسا لتنمية الواقع وتطويره . ولاشك أن هذا هدف طموح يصعب تحقيقه على الأقل خلال المرحلة الراهنة من تطور العلم .

ب - أما أنصار المحلية فيرون أن القول بعالمية العلم ليس إلا ايديولوجية غربية تحاول تكريس التغريب والهامشية الثقافية في عالمنا العربي وتبعية علم الاجتماع نظرًاوتطبيقًا في الدول النامية للفكر الغربي تحقيقًا لمصالحهم على حساب مصالح الدول العربية والناميه عموما . وهم يرون استحالة التخلي عن المنطلقات والصراعات العقدية والايديولوجية ، ومن هنا فإنه يتوجب على المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي تبني ايديولوجية قادرة على إسهام العلم في حركة التحرير والتنمية والتطور الاجتماعي وتحقيق خير الجماهير ومصالحهم ، وصولا بمجتمعاتهم من الهامش إلى المركز.

وبالنسبة للموقف من التراث العربي فهناك العديد من جوانب الخلط والصراع أولا بالنسبة لمفهوم التراث، هل يقصد به الأصول الدينية الثابتة ، أم يقصد به خبرة الشعوب العربية متمثلة في مفكريها وكتابها وعلمائها وفنانيها، أم يقصد به التقاليد والممارسات والمفاهيم السائدة والحاكمة لسلوك الناس في العالم العربي، أم يقصد به الجوانب الاجتماعية والثقافية لكل قطر من الأقطار العربية ، وهنا يختلف تراث

مجتمع عربي عن الآخر ... الخ[٥٠]

ويختلف أنصار العالمية والمحلية إزاء قضية العلاقة بين البحث السوسيولوجي والتراث. فأنصار المحلية يؤكدون على ضرورة الانطلاق من الأسس الذاتية التي تمثل العمق الاستراتيجي للمجتمع ، كما تمثل الضوابط والبعد التاريخي وتشكل هوية المجتمع العربي. أما أنصار العالمية فيؤكدون أن الانطلاق من التراث يعني التحجر والجمود والانكفاء على الذات والتقوقع والبعد عن العصرية والتنمية والتقدم والمنهجية والتقنيات الحديثة ، كما تعني قطع كل سبل التواصل مع مايجري في العالم المتقدم ونبذ التحديث وكل جديد.

وهناك فريق ثالث يدعو إلى الاستفادة من كل متغيرات العصر مادية أو اجتماعية أو فكرية ، في ضوء الهوية التراثية للمجتمع العربي الذي يحمل ثوابت عقديه وقيمية وأخلاقية وسلوكية يجب التمسك بها .

ولاشك أن التمسك بالثوابت التراثية المتفق عليها لايحول دون البحوث الواقعية أو الاستفادة من أدبيات العلوم الاجتماعية وتجارب الدول الأخرى التي ترفض هذا التراث، أو التي لها تراث مناقض[٥١]. وقد سبق أن طرحنا هذا الرأي منذ سنة ١٩٧٣[٥٢] في الدراسة التي سبق أن أشرنا إليها ، وما نزال نطرحه حتى الآن في آخر مؤلفات الباحث العلمية .

وكما يشير (الجابري) فإن هناك العديد من المواقف المتناقضة ازاء التراث ، وهناك العديد من جوانب الفهم المتناقض لمفهوم التراث[٥٣] . فهناك من ينظر إلى الرجوع للتراث على أنه ردة فكرية . وهناك من يشخص رغبه البعض بالعودة إلى استلهام التراث بأنه عصاب جماعي أصاب البعض في أعقاب حرب ١٩٥٦ . وهذه الفئة تؤكد أن الاهتمام بالتراث يصرف عن الانتفاع بالحداثه ، ذلك لأن التمسك بالتراث يبقينا في اطار الماضي، فهو بضاعه تنتمي إلى الماضي ولا يمكن الانتفاع بها في الحاضر، فضلا عن

استشراف المستقبل.

ويذهب البعض ألى أن قبول الحداثه لايعني رفض التراث، ولا القطيعه معه ، وإنما يعني الارتفاع بطريقة التعامل معه إلى مستوى المعاصرة . بمعنى أن التمسك بالتراث يجب ألا يحول دون مواكبة التقدم الحاصل على الصعيد العالمي. ويشير (الجابري) إلى أنه ليست هناك حداثة مطلقة ، ذلك لأن الحداثه ذاتها ظاهرة تاريخيه مشروطة بظروفها المكانية والثقافية والزمانية ، فهناك الحداثة في أوربا وفي الصين وفي اليابان ... وهناك الآن حديث في أوربا عن مرحلة مابعد الحداثه(٥٤).

وبشكل عام فقد نادى الباحث منذ ١٩٧٣ حتى آخر اصداراته سنة ١٩٩٥ بأهمية التمسك بالأصول الدينية والثقافية للمجتمعات العربية بما لايتعارض مع الأخذ بكل جديد وكل مظاهر التقدم العلمي سواء في مجال العلوم الاجتماعية أو الطبيعية أو التقنيات الصناعية . وتجدر هنا الإشارة إلى أن أصولنا الدينية والثقافية تتطلب أن تكون أمتنا هى الأقوى والرائدة في مجال التقدم المادي (الاقتصادي والعلمي والتقني) وهذا هو ماحدث بالفعل خلال فترة ازدهار الحضارة الإسلامية بعلومها وآدابها وثقافتها . وهكذا فإن الأصول الدينية والثقافية توفر لنا أكبر دافعية للانجاز وللتفوق والقوة بكل مجالاتها وللاقتباس والاستعارات الثقافية والاحتكاك بالغير واستيعاب تقنية الغرب واستنبات تقنيات جديدة وأخذ كل ماهو صالح ويحقق الخير والتقدم . وبهذا الفهم لايصبح هناك تناقض بين التراث والمعاصرة ، وإنما يصبح التراث دافعًا لأعلى درجات الحداثه(٥٥) والمعاصرة في إطار المعيارية القيمية والأخلاقية التي تحول دون الانحراف أو التطرف في أي اتجاه من الاتجاهات.

أزمات واشكاليات علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية :

يذكر (بوتومور) في مقدمة كتابه المترجم إلى (علم الاجتماع : منظور اجتماعي نقدي) [٥٦] أنه « كثيراً ماوصف علم الاجتماع بأنه علم الأزمه الاجتماعية ، فقد انبثق أصلا عن الأزمة الاجتماعية والثقافية التي صحبت انهيار النظام القديم وقيام الرأسماليه الصناعية » ويشير الباحث المذكور في الفصل الثالث الذي أطلق عليه « أزمة علم الاجتماع»[٥٧] إلى تعرض علم الاجتماع للعديد من الأزمات ، ويدل على ذلك تلك الاتجاهات المتعددة التي ظهرت خلال مدة زمنية قليلة جداً . ويعرض على هذا عدة أمثلة . فهناك اتجاه اليسار الجديد New Left الذي ظهر في الخمسينات من القرن الحالي والذي أصيب على حد قوله بالشيخوخه المبكره ، وهو يقول « في أقل من عشر سنوات (أو خلال حقبة الستينات) أصبح لدينا علم الاجتماع النقدي Critical Sociology، وعلم الاجتماع الراديكالي Radical Sociology بحيث أن هذه التجديدات كانت أقل من حيث قوة ارتباطها بالالتزامات السياسية من حركة الاثنوميثودولوجي Ethnomethodology والنزعة البنائيه Structuralism ، فضلا عن حركة تحرير علم الاجتماع. التي قد تكون أسلوباً للشعور أكثر منه أسلوباً في التفكير . والآن يقدم لنا «الفين جولدنر» A, Gouldner تحولا آخر في شكل علم الاجتماع التأملي Reflexive Sociology أو عالم الاجتماع الذي يتأمل مولده[٥٨].

ويشير كتاب النظرية إلى ارتباطها بواقع المجتمع وبالتالي تغيرها مع تغير هذا الواقع فعلم الاجتماع التقدمي Progressive Sociology الذي ساد خلال حقبة الثلاثينات (ويمثله روبرت لند R. Lynd وبعض الكتاب الماركسيين) فقد معظم كفاءته وأهميته عند نهاية الأزمة الاقتصادية واندلاع الحرب واعادة البناء بعد الحرب ، حيث برزت أفكار النمو الاقتصادي

والصراع بين الاتجاهين الديموقراطي والشمولي[٥٩] كذلك فإن علم الاجتماع المحافظ Conservative الذي ظهر بعد الحرب (من خلال كتابات بارسونز Parsons و«لبست» Lipset و« شيلز» Shills و« آرون» Aron بدأ يفقد قدرته على تفسير الوقائع والتغيرات الاجتماعية بطريقة مقنعه، خاصة بعد ظهور الحركات السياسية والثقافية الجديدة في المجتمع الغربي التي تحدت الأساليب التقليدية المستقره . ولعل هذا هو ماحدا «بالفين جولدنر» A.Gouldner إلى طرح مؤلفه حول (الأزمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربي)[٦٠] . ويدور الكتاب بشكل أساسي على أن هناك تحديات جديدة تواجه المدرستان المسيطرتان على علم الاجتماع حتى صدور الكتاب سنة ١٩٧٠ وهما الوظيفية والماركسية . وهو يشير إلى ظهور مدارس جديده تقوم على نظريات بديله تستند إلى بناءات جديده من العواطف والفروض الضمنية Domain Assumptions . وهذا من شأنه أن يعيد توجيه البحوث في علم الاجتماع إلى مسارات جديده . وهذه المسارات قد تتجاوز الصراع القائم حول التغير والاستقرار والاتفاق والصراع والتكامل.... الخ[٦١].

ومناقشة أزمة علم الاجتماع العالمي تطرح فحص ماهو مطروح في هذا العلم وارتباطه بأزمات المجتمع الغربي وتغيره مع تغير المجتمع . ففي دراسة « روبرت نسبت » R. Nisbet حول (تقاليد علم الاجتماع)[٦٢] يؤكد تشكل أفكار ونظريات علم الاجتماع خلال أزمة تحول المجتمع الأوربي في اتجاه المجتمع الصناعي من ١٨٣٠ حتى نهاية القرن التاسع عشر حيث نمت مفاهيم الحضرية والديموقراطية والصناعية والبيروقراطية والعلمانية . وقد ظلت هذه الأفكار مسيطرة خلال الفترة من ١٩٣٠-١٩٥٠ وكل ماطرح من أفكار بما فيها الماركسية في أشكالها التقليدية أو المحدثه ، كان عبارة عن وجهات نظر وتوجهات جديده تعالج نفس القضايا من مداخل متباينة . وهكذا يقول أن علم الاجتماع المحافظ والماركسي ليسا إلا توجهين اشتقا من

مجموعة الأفكار التي صاحبت ظهور علم الاجتماع من جهة والتي صاحبت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات الغربية من جهة أخرى [٦٢].

والواقع أنه لايوجد ثبات في النظريات السوسيولوجية فهى تابعة لطبيعة الأزمات والمواقف التي يمر بها المجتمع ، والتي يمر بها الباحث. وهذا مايؤكده « جراهام كينلوتسن[٦٣] . فهو يؤكد مجموعة من الجوانب يجب الالمام بها عند فهم ومناقشة فكر أو نظرية أي عالم من علماء الاجتماع . وأهم هذه الجوانب – التعرف على المناخ النفسي والاجتماعي الذي عايشه العالم والتجارب التي مر بها والوضع التاريخي والايديولوجي والفكري لعصره ، وسيرته الشخصية ، والتعرف على أهدافه من العمل التنظيري، والافتراضات التي انطلق منها ، ومناهج البحث التي استخدمها ، ونموذج المجتمع والعلاقات التي تحكم فكره ، ونمط التفسير الذي استخدمه في تحليلاته والذي أثر على طبيعة النتائج التي انتهى إليها[٦٤] ... كل هذا يؤكد ذاتية التنظير في علم الاجتماع واختلافه من منظر إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر . هذا إلى جانب أنه يختلف ويتغير بتغير المجتمع .ولعل هذا أيضا يشكك في موضوعية وعلمية النظريات السوسيولوجية ، كما يوضح خطأ تطبيق أو تبني نظريات صدرت في بيئات معينة ذات ثقافات وتاريخ معين (الغرب أو أمريكا اللاتينية مثلا) ، في مجتمعات ذات بيئات وظروف وثقافات وتاريخ مختلف (العالم العربي مثلا).

هذا مايؤكده غالبية المشتغلين بعلم الاجتماع في الغرب ذاته مثل «رينهارد بندكس» R. Bendix[٦٥] الذي أكد أن التوجه العام لعلم الاجتماع في الغرب قد تأثر بتيارات الفكر والشعور السائدة في المجتمع . وهذا ماأكده كذلك « ماكس فيبر » M.Weber الذي يقول« في وقت ما تتغير وجهات النظر ، حيث يتشكك البشر في وجهات النظر التي اتبعوها بلا

تفكير ... وحينئذ يستعد العلم أيضا لتغيير وجهة نظره وأدواته التصورية لكي ينظر من عليـاء الفكر إلى أسـفل حـيث مـسـار الأحـداث» . وهذا مـايؤكـده «توماس كون» في دراسته حول (تركيب الثورات العلمية) [٦٦] خاصة فكرته المتـصلة بالنمـوذج الارشـادي ، والعلم السـوي والعلم المنحـرف . وقـد حـاول «رنسـمـان» W.G.Runciman وضع علم الاجـتـمـاع في مكانه من خـلال إدراكه لعدة عوامل[٦٧]:

الأول: حالة الفوضى السائده في العلم من حيث تعدد المناهج والنظريات والمضامين وتصارعها.

الثاني: عدم توصل علم الاجتمـاع إلى قـوانين عـامـه . وهو يرى أن هذا العـجـز يرجع إلى أنه لاتوجـد، ولا يمكن أن توجـد قـوانين عن الأنسـاق الاجتماعية على هذا النحو . وهو في هذا الشأن مثل التاريخ والانثروبولوجيا. وهو يبـرر هذا الزعم بأمـرين ، أولهـمـا أنه لايمكن تحليل وفـهم الأنسـاق الاجتمـاعية بمعزل عن تفكير وأقوال وسلوك أعضـاء الجماعات ، الأمر الذي يدخلنا في دائرة علم النفس. وثانيهـمـا كثـرة وتعقـد المتـغيـرات التي تحكم الأنساق الاجتماعية وعدم القدرة على احصائيها وبيان أوزانها.

الثالث: على الرغم من التعدد والتناقض النظري والمنهجي فـقـد اكتـسب علم الاجتماع أهمية عقلية مرموقة في السنوات الأخيرة ، على الأقل بوصفه أحد المصـادر الرئيسـة للنقد الاجتـمـاعي، وبوصـفـه العلم القـادر على تحليل وتفسير الموضوعات والتغيرات الهامه داخل المجتمعات في كل عصر.

وعلى الرغم من هذا فإن « رنسمان» يقر بوجود نظريات سوسيولوجية ، ولكنه يؤكد أن أزمة علم الاجتمـاع لاتكمن في عدم وصوله إلى قوانين ، ولكن في أن ماوصل إليه من تعميمات وصفية ، ونماذج وتفسيرات لم تعد كافية لعدة احتمالات[٦٨]

أ - إما لأنها استنفدت قدرتها على تحقيق اكتشافات أو اسهامات جديدة سواء على المستوى النظري أو التطبيقي.

ب - وإما لأن الواقع الذي اشتقت منه وتنطبق عليه قد تغير وأصبح في عداد التاريخ .

وهذا التصور لأزمة علم الاجتماع في التنظير والتطبيق يتفق مع تصور «نورمان برنباوم» N. Burnbaum الذي يقول» تقع الأزمة النظرية أو المذهبية في النسق الفكري عندما تتوفر أي من مجموعتي الظروف المجرده أو في حالتين :

أ - الأول حين تستنفد إمكانيات النمو الداخلي للنسق نفسها في إحدى الحالات وتصبح مقولات النسق عاجزة عن التحول، وتصبح المناقشة التي أسسها النسق مدرسية Scholastic بالمعنى المزدوج لهذا المصطلح .

ب - في الحالة الأخرى تتغير الحقائق التي أدركها النسق على صورتها الأصلية بقدر كبير حتى تصبح مقولات النسق عاجزة عن مواجهة الظروف الجديدة .

ومن الواضح أن مجموعتي الشروط هاتين تحققتا غالبا بصورة متزامنة ، وخاصة بالنسبة للأنساق التي تهتم بالحركة التاريخية للمجتمع « وهذا هو ماحدث بالنسبة لعلم الاجتماع التقدمي والتحرري والمحافظ والنقدي وللنظريات الوظيفية والراديكالية ، والاثنوميثودولوجية وغيرها .

والواقع أن محاور اهتمام علماء الاجتماع في الشرق والغرب، وبالتالي محاور النظريات السوسيولوجية تتغير وتتعدل بتغير الظروف الاجتماعية والثقافية والتاريخية من جهة ، وبتغير وجهات نظر الباحثين من جهة أخرى. فقد كان علم الاجتماع في الغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين يركز على تحليل المجتمعات الرأسمالية الصناعية كنسق اجتماعي، ثم بدأت

أفكار جديده في الظهور مثل تلك التي طرحها بعض الباحثين مثل «ألان تورين» A. Touraine حول مجتمع مابعد الصناعة في الظهور . وقد عرض « درايتزل» Dreitzel تحليلا لهذه الفكرة التي تدور حول شكل للمجتمع يسهم التقدم العلمي فيه على إلغاء الندرة في مجال الحاجات الإنسانية الأساسية ، ونقل العمل من الإنسان إلى الآله ، ومن ثم إحداث تغيرات رئيسة في النسق الطبقي ، وفي التوازن بين العمل ووقت الفراغ في الحياة الإنسانية ، وفي اطار هذا التحليل تظهر مجالات جديدة أو رؤى جديدة للمشكلات . فلم يعد التركيز على الديموقراطية المستقرة ، ولكن على المشاركة الديمقراطية ، ولا على المكانة والحراك ولكن على العلاقة بين القوى والطبقات الجديده كقوى للنضال السياسي ، ولا على النظم السياسية والسلوك الانتخابي ولكن على ظهور حركات الاحتجاج الاجتماعي. وهنا يكون التركيز على المشكلات الناجمة عن التنظيم المركزي والبيروقراطي ، وعن سيطرة القوى التكنولوجية والتكنوقراطية ، وظهور أنواع جديدة من الصراع الاجتماعي... الخ (٧٠).

كل ماذكرناه هنا استهدفنا منه إبراز تصورات أساسية يجب أن تكون في أذهاننا ونحن ندرس علم الاجتماع في العالم العربي، ***أو ونحن نقوم بدراسات سوسيولوجية داخل عالمنا العربي أهمها مايلي:***

أولا: أن النظريات الغربية هى إنعكاس لظروف وإشكاليات المجتمعات الغربية السريعة التحول والتي تختلف جذريا عن واقعناالعربي .

ثانياً : إن سرعة التحولات في الاتجاهات النظرية لعلماء اجتماع الغرب (علم الاجتماع التقدمي، والجديد ، والراديكالي، والنقدي، وحركات تحرير العلم ، والفينومينولوجي... الخ) ، وسرعة انتشارها يعكس عمق الأزمات الثقافية وأزمات الواقع الاجتماعي وبالتالي أزمة علم الاجتماع كمعبر عن الواقع الاجتماعي الغربي.

ثالثا: إن الانطلاق في دراسة المجتمع العربي من التصورات النظرية الغربية لن يفيد في الفهم الواقعي لمجتمعاتنا ، كما لايسهم في دعم برامج التنمية ومواجهة المشكلات داخلها ، نظرًا للتباين الكبير في البناءات الاجتماعية والثقافية والتاريخية .

رابعًا : إذا كانت بعض الأنساق النظرية لعلم الاجتماع الغربي يحيلونها إلى متحف التاريخ إما لاستنفاد إمكانيات تطورها الداخلي، وإما لأن الوقائع التي تعبر عنها وتحللها قد تغيرت ، فإن هناك من الباحثين العرب ، سواء من أنصار التوجهات الليبرالية أو الراديكالية من يصر على التمسك بأطر نظرية صاغها علماء غربيون ، وتجاوزتها التطورات الاجتماعية والتطورات العلمية السوسيولوجية في الغرب. وهذا لايعكس فقط شكلا من أشكال التبعية في أسوأ صورها ، ولكن يعكس أيضا الجمود والتحجر الفكري وعدم متابعة التطورات المعاصرة في المجتمعات التي تطور منها علم الاجتماع ، وعدم متابعة ماهو جديد في العلم ذاته.

خامسًا : أن أغلب المنظرين لعلم الاجتماع يؤكدون أن النظرية في علم الاجتماع لاتصدر عن اعتبارات منهجية ، ولا تتخذ الصورة المنطقية للنظرية العلمية . فهذا (برسي كوهين) يؤكد أن النظريات في علم الاجتماع يتسم بالكثير من خصائص النظريات الميتافيزيقية ، وأن أغلبها (لاتتفق مع المعيار المثالي للعلم) (*) ***ويرجع كوهين هذا إلى ثلاثة أسباب،***

الأول(أن أغلبها يتسم بالغائية واللغو Tautology

والثاني(أن أغلبها غير قابل للاختبار في الواقع) ، أو أن العديد من حالات الواقع لاتؤيدها .

والثالث أن الكثير منها (يتسم بالخلل المنهجي مما يسمح بظهور بعض الأخطاء في حالة اختبارها،

ويؤكد (كينلوتش) أنه يجب قراءة كل نظرية في ضوء ظروف ومتغيرات العصر وظروف المنظر، مما يشير إلى تأثرها بمسلمات وما يعتقده المنظر (المعتقدات أو الأيديولوجية) ، الأمر الذي يجعلها بعيده عن الاتفاق والضبط المنهجي المطلوب. وبعد أن عرض (كينلوتش) الأنماط الأساسية للنظرية ، ذهب صراحة إلى أن أغلب النظريات السوسيولوجية تفتقر إلى الطابع المنهجي وإلى قواعد المنطق، وتميل إلى الوصف، وتتأثر بالايديولوجيات ، ولا تؤدي وظيفة التفسير وهى الهدف الرئيس لأي نظريه ، وهو يؤكد الطابع الذاتي للنظريات السوسيولوجية .

وهذا (ملز) يقول(إن علم الاجتماع كان يستخدم في الأغراض الأيديولوجية بأكثر مما كان يستخدم في النواحي البيروقراطية ، بل وربما قد يكون الأمر كذلك حتى الآن ... وهذا يرجع إلى حقيقة أن جانباً كبيراً من علم الاجتماع الحديث كان بمثابة حوار وجدل غير معترف به كثيرا مع عمل ماركس وكذلك بمثابة انعكاس للتحدي من جانب الحركات الاشتراكية والأحزاب الشيوعية) (**).

اشكاليات علم الاجتماع في عالمنا العربي:

ويمكننا إنهاء هذا الاطار النظري بمحاولة استعراض أبرز اشكاليات علم الاجتماع في العالم العربي كما يراها الباحث استناداً إلى الدراسات السابقة سواء على المستوى الفردي كباحثين ، أو على مستوى بحوث قدمت في مؤتمرات ، أو على مستوى خبرة الباحث الشخصية من خلال ممارسة

(*) راجع بيرس كوهين . النظرية الاجتماعية الجديده ص ٢ص ٢١ – ١٩ ، و(كينلوتش: تمهيد في النظرية السوسيولوجية ص ٢٩

(**) س. رايت ملز : الخيال العلمي الاجتماعي، ص ١٤٤.

علم الاجتماع تدريساً وبحثاً والمشاركه في العديد من المؤتمرات والندوات والاتصال بالهيئات التنفيذية (٧١) .

اولا: ازمة الهوية الثقافية او العربية : وهي تتصل بظروف نشأة علم الاجتماع في العالم العربي استناداً إلى النقل والترجمه عن الغرب وتبني نظرياتهم المعبره عن واقعهم وعدم ظهور نظريات تنبثق من واقع المجتمع العربي بعد نظرية ابن خلدون.

وهذه الأزمة تثير عدة أزمات. هل ننظر إلى المجتمعات العربية على أنها نمط ثقافي واحد ونعالجه من خلال اطار نظري واحد، أم ننظر إلى المجتمعات العربية كأنماط متعددة تحتاج لأطر نظرية متعددة كل منها تناسب القطر المدروس؟ وإذا كانت التوجهات الايديولوجية قد لعبت وتلعب دوراً هاماً في توجيه النظريات والدراسات السوسيولوجية بما يفيد وبما يتفق مع واقع المجتمعات الغربية ، فما هو النموذج الارشادي والايديولوجي الذي يفيد في فهم واقع المجتمعات العربية ؟ وهل هو نموذج أو نماذج؟ وما هى المعايير التي يمكننا من خلالها الحكم على كفاية النموذج وقدرته على تحليل معطيات الواقع العربي ؟ وهل يمكن للمشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق حول معالم نموذج ينبثق من واقع الثقافة والتاريخ والدين السائد في العالم العربي، نموذج يتجاوز الصراعات الفكرية الناجمة عن تبني نظريات مستوردة انبثقت عن ثقافات مختلفة ؟

ثانياً : ازمة الصراع بين انصار المحلية الصرفة ، وانصار العالمية وتدويل علم الاجتماع .

وهنا يثار تساؤل حول مدى إمكانية دراسة الواقع العربي انطلاقاً من الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي، واسترشاداً بالأطر النظرية والمنهجية التي طورها علماء الغرب والشرق، مع توظيفها في خدمة الواقع العربي؟

كذلك يثير تساؤل حول مدى إمكان الوصول إلى العالمية من خلال التركيز على دراسة خصائص المجتمعات العربية وبناء نموذج أو نماذج ارشادية محلية للدراسة ، يمكن مقارنتها بالنماذج السوسيولوجية التي طورها علماء الغرب، وعلماء أمريكا اللاتينية ، وعلماء اليابان والصين.... الخ ، ومما يتيح الفرصة لعلم الاجتماع المقارن أن يصل إلى تعميمات بصدد جوانب التماثل والاختلاف بين النماذج المحلية ؟ وهل التوغل في دراسة الواقع المحلي يفيد في اثراء النماذج والنظريات العالمية أو الكبرى في علم الاجتماع؟

ثالثاً: ازمة التنظير في العالم العربي:

سبق أن أشرنا إلى أنه لم تظهر نظرية متكاملة تفسر المجتمعات العربية وتعكس ثقافتها بعد نظرية ابن خلدون ، وكل النظريات والصراع النظري بين المشتغلين في العالم العربي، هو انعكاس للصراع النظري في الغرب بين النظريات اللبرالية والمحافظة والراديكالية والنقدية . حقيقة هناك دراسات واقعية متعددة أجراها باحثون عرب للواقع العربي، لكن هذه الدراسات في أغلبها دراسات امبيريقية مجزأة أو مفتتة ولم تتمخض عن بناء نظري تفسيري متكامل لظواهر وثقافة وتاريخ ومشكلات أو أزمات المجتمع العربي. وهذا يثير أزمة الانفصام بين التنظير والدراسات الميدانية في البحوث التي يقوم بها باحثون عرب ، كما يثير أزمة عدم ظهور نظريات تسهم في تحرير المجتمعات العربية من التخلف في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . والواقع أن الدعوة إلى نظرية أو نظريات سوسيولوجية عربية تعاني من اشكالية المبالغة في عمومية المجتمع العربي، أو المبالغة في الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل قطر عربي[٧٢]. وهناك أزمة أخرى تتصل بظهور العديد من الدراسات النظرية تحاول تحليل الواقع العربي المحلي – في مصر أو في غيرها من الدول الإسلامية ، من خلال منظورات

نقدية لاتستند إلى دراسات واقعية تقوم على منهجية علمية متفق عليها ، وهذا يحيل هذا النقد إلى وجهات نظر ذاتية تفتقد إلى العلمية والموضوعية كما تفتقد إلى التراكمية التي تسهم بدورها في تحقيق الفهم المتكامل للواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي للمجتمعات العربية أو لكل قطر عربي على حده .

ويقف بعض المهتمين بالتنظير في العالم العربي مواقف متناقضة ازاء النظريات السوسيولوجية الغربية .

فالقسم الأول : لايرى بأساً من الاستعانه بالنظريات الغربية ، ويؤكدون أن معيار القبول أو الرفض يجب ألا يؤسس على مجرد اختلاف البيئات والظروف التي أفرزت النظرية عن بيئتنا العربية ، وإنما على طبيعة القوى التي أفرزت النظرية ، وأهدافها ، وقدراتها التفسيرية وعلى توجيه البحوث الواقعية ، وعلى أساليب صدورها ، ومدى تمشي هذه الأساليب مع المنهجية العلمية . كذلك يجب تحديد الأهداف الايديولوجية والفروض الضمنية التي تقف خلف النظرية ، وطبيعة الجماعات والطبقات التي تدافع عنها هذه هى أهم معايير القبول والرفض وليس المكان الجغرافي لصدور النظريات في رأي البعض.

والقسم الثاني: يركز على معيار الاطار البيئي الاجتماعي والثقافي والتاريخي الذي أفرز النظرية . وهذا القسم يرفض النظريات الصادره في بيئات غير عربية نظراً لخصوصية الواقع العربي بثقافته واجتماعياته وتاريخه ومشكلاته وما يقابله من تحديات . وهو لايقتصر على رفض النظريات ، لكنه يرفض أيضا العديد من الأساليب المنهجية الغربية . ويؤكد « بوتومور» أنه يمكن القول « بأن الأفكار التي تحكم العالم اليوم هي أفكار القوى الحاكمه ، وأن الدولتين الكبيرتين (يقصد هنا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قبل انهياره) تواجهان بعضهما ايديولوجيا وهما مسلحتان بعلمي اجتماع

كبيرون »وهذا يعني تبعية البناءات النظرية لعلم الاجتماع للتوجهات الايديولوجية ومصالح ومعطيات النظام السياسي. وهذا يعني عند كثير من المشتغلين بعلم الاجتماع ضرورة رفض النظريات السوسيولوجية الغربية أو الشرقية لصدورها عن أهداف وفروض ضمنية وايديولوجيات مختلفة وتحقيق مصالح قد تتناقض مع مصالح العالم العربي. وأغلب أنصار هذا الاتجاه يناصرون التوجه الراديكالي.

وهناك قسم ثالث: لايرى بأساً من الاستعانة بالنظريات المطروحة في أدبيات علم الاجتماع بشرط غربلتها وتمحيصها وأخذ مايتناسب مع الواقع العربي ويخدم برامج تنميته وتقدمه ورفض مايتعارض مع هذا الأمر، مع محاولة صياغة نظرية عربية تأخذ الواقع الديني والثقافي والاجتماعي والتاريخي في الاعتبار. وهذا التوجه يناصره بعض أنصار التوجيه الديني أو توطين علم الاجتماع. وقد كان هذا رأي الباحث منذ الستينات والذي عبر عنه أوائل السبعينات في كتبه المنشورة السابق ذكرها.

وبشكل عام فإن أي من أنصار هذه التوجهات الثلاثة لم يقدم نظرية متكاملة يمكن أن تفسر الواقع الاجتماعي العربي بكل أبعاده وتصلح أساسا لبرامج متكامله لتطويره وتقدمه، وقد ظل الموقف النظري للمشتغلين بالنظرية من العرب تابعاً أو انعكاساً للنظريات المتصارعة في علم الاجتماع الغربي.

رابعاً - أزمة البحث العلمي الاجتماعي:

بدأت البحوث الاجتماعية في العالم العربي عن طريق علماء أجانب خاصة علماء الانثروبولوجيا مثل دراسة « هلما جرانكفست» H. Granqvist خلال فترة الانتداب على فلسطين ١٩٣٦ ودراسة ايفانز بريتشارد E. Pritchard جنوب السودان (الأزاندي) وقد تأخرت البحوث الاجتماعية كثيرا في العالم العربي وظلت إلى عهد قريب بعيده عن المشكلات الرئيسه أو

الساخنه ، وكانت في غالبيتها – وحتى الآن –انعكاس للدراسات والنظريات والمحاور الغربية .

ويعاني البحث العلمي الاجتماعي في العالم العربي من التجاهل أو عدم الاعتراف به من جانب بعض المسئولين في المجتمع ، ولهذا يفتقد إلى الدعم المادي والأدبي والتنظيمي وهو لايقاس في هذا الصدد بما يلقاه البحث في العلوم الطبيعية والبيولوجية من دعم . ويحاول بعض الدارسين (مثل شفيق الغبرا) تحليل هذه الظاهرة في الدول الناميه في ضوء ثلاثة أبعاد وهى :

أ – الاطار العالمي لتخلف البحث العلمي في الدول النامية .

ب – طبيعة البيئة الثقافية والسياسية والاجتماعية المعوقة للبحث في الدول النامية

ج – مظاهر ونتائج ومعوقات البحث العلمي.

وبالنسبة للبعد الأول فهناك من يرى (شفيق الغبرا) انقسام العالم إلى مراكز صناعية وعلمية وبحثية وفكرية متقدمه ، ومناطق تستهلك ماتنتجه هذه المراكز بما فيها البحث العلمي. فهناك مراكز للإبداع العلمي والفكري في مجال النظرية والمنهج والتأليف والنشر والتقنية . وفي مقارنة بين الانتاج العلمي العام (علوم طبيعية واجتماعية) للعالم العربي كله ، بالانتاج المماثل داخل اسرائيل فقط. يذهب (انطون زحلان) أن إسرائيل ، تنتج من الأبحاث في كافة الحقول المعرفية ثلاثة أضعاف ماتنتجه الدول العربية مجتمعة[٧٣] ويؤكد (زحلان) أن الهوة تتسع من ١٩٦٧ حتى ١٩٨٥ ، وذلك بدلا من أن تضيق . ويجب أن نلاحظ أن عدد الباحثين في إسرائيل يبلغ(١٢) ألف باحث وهو أقل من عدد باحثي مصر فقط سنة ١٩٦٧ وكان (١٨) ألف باحث . هذا يؤكد حجم مشكلة التقسيم العالمي للبحث بما تتضمنه من أبعاد إدارية وتنظيمية وسياسية واقتصادية وقيمية ... الخ ويجب هنا عدم القاء المسئولية

على المناخ والظروف العالمية في تعويق البحث العلمي في العالم العربي، فهناك مجتمعات نامية مثل الصين والهند وبعض دول أمريكا اللاتينية وبعض دول آسيا (الفهود الآسيوية) تخلصوا إلى حد كبير من التبعية في البحث العلمي وقاموا بانتاج علمي يرتبط بالواقع المحلي كان له مردوداً كبيراً على حركات التنمية بهذه الدول(٧٤) والواقع أن استمرار آثار الاطار العالمي المعوق للبحث لايتحقق إلا من خلال دعم الثقافات والأبنية والقوى المحلية لهذا الاطار العالمي.

ولعل المشكلة في العالم العربي لاتتوقف على استهلاك الانتاج الفكري الصادر في الدول الغربية المتقدمة علميا واقتصاديا فحسب، ولكن يمتد لاستهلاك ماتنتجه بعض الدول النامية كذلك من انتاج فكري مثال ذلك نظريات التبعية في الدراسات السوسيولوجية التي انتجتها بعض دول أمريكا اللاتينية .

وبالنسبة للمتغيرات المتصلة بالواقع الاجتماعي والثقافي المعوق للبحث العلمي فهناك نقص الموارد والامكانات المخصصه للبحث، وعدم سيادة قيم واتجاهات احترام العلم لدى بعض المسئولين أو لدى الجماهير ، وهناك غياب اهتمام بعض صناع القرار باستناد قراراتهم على بحوث علمية ، وهناك ضعف هيئات البحث وقلة عددها وندرة الامكانات المخصصة لها . وهناك ضعف وعدم كفاية المكتبات ومصادر المعلومات ، وهناك ابتعاد أغلب الباحثين عن قضايا المجتمع الرئيسه ، إما لحساسية المعالجة، وإما خوفا من القوى السياسية والأمنية ، هذا كله إلى جانب غياب التنشئه العلمية التي تشجع على الابتكار والتفكير الحر . وهناك اشكالية الحساسية للمعارضة وعدم تقبلها ، وعدم التمييز بين الرأي والمواقف الشخصية ، وغياب الحوار العلمي والتربية التعددية التي توضح للطفل أو الطالب أن هناك أكثر من وجهة نظر ويمكن أن تكون كلها سليمة وصحيحة ، ومن بين العوامل الثقافية

المعوقة للبحث السوسيولوجي في المجتمعات العربية ، شعور الباحثين بعدم جدوى بحوثهم بالنسبة للمسئولين ، وتخوفهم من سوء تفسير بحوثهم . مثال هذا أن اقدام بعض الباحثين في بعض الدول العربية على دراسة الجماعات العرقية أو الدينية ، قد يفسر على أنه محاولة تشويه لصورة المجتمع أو لضرب التكامل الاجتماعي أو اثارة الفتنة الطائفية أو تهديد السلام الاجتماعي... الخ مع أن هذه الجماعات حقيقة مدروسه في كل دول العالم . وهناك عامل عدم احترام الباحثين لجهود السابقين عليهم الأمر الذي لايؤدي إلى تراكمية المعرفة وبالتالي عدم ظهور نظريات لها وزنها العلمي.

أما بالنسبة للمحور الثالث الذي يتصل بالنتائج المترتبة على هذه المعوقات ، فإنها عديده ، منها غياب قاعدة موضوعية للمعلومات تتصف بالمصداقية والتراكمية ، مما يجعل الدراسة الصحيحة الشاملة لقضية ما أمرًا صعبا ، كما يصعب عملية التخطيط العلمي للتنمية ومواجهة المشكلات، ومنها احاطه بعض المعلومات بالسرية مما يعوق البحوث الواقعية التي تقوم على معلومات صحيحة ودقيقة . وفي غيبة القاعدة المعلوماتية السليمة تنتهي كل الدراسات الى نتائج مشكوك في صدقها.

خامسًا - ازمة الابتكارية والتجديد العلمي

فأغلب الكتب المطروحة في علم الاجتماع في العالم العربي هى كتب مدرسيه تستهدف التدريس، ولهذا نجد أنها تعتمد على النقل والترجمة والتلخيص. بالتالي تخلو من أية اسهامات واضافات علمية . فالنشاط العلمي موجه للطلاب وليس للبحث العلمي الذي يستهدف فهم الظواهر والمشكلات ومواجهتها . ولعل انشغال الباحثين بالتدريس أدى إلى أن يكون التأليف غالبًا موجهًا للتدريس مما حجم المستوى العلمي وجعل الباحثين بعيدين عن قضايا مجتمعاتهم الساخنة والملحة .

والمتتبع لأغلب الكتب والبحوث في العالم الغربي في مجال علم الاجتماع يجدها انعكاسًا لاهتمامات الباحثين في الغرب ، حيث تتبنى منطلقاتهم النظرية ، وتطبق أساليبهم المنهجية والاحصائية ، مما يعكس التبعية السوسيولوجية للغرب نظريًا ومنهجيًا وأيضا فإن المتتبع للحركة العلمية يدرك غياب الدراسة المشتركة والمتكاملة والتعاون المثمر بين الباحثين لفهم الواقع العربي بخصوصياته ومشكلاته وجذورها الحقيقية . والواقع أن أغلب الدراسات الواقعية المطروحة من النوع الذي أطلق عليه (ملز) الأمبيريقية المفتتة والسطحية التي تفتقد إلى العمق النظري والمنهجي . وهذا هو الذي عوّق ظهور نظريات سوسيولوجية عربية تشتق من الخصوصية الثقافية والاجتماعية والتاريخية للمجتمع العربي. حتى في مجال الجري وراء ما هو غربي فإن الباحثين العرب لايهتمون بمتابعة التطورات العالمية والفروع الجديدة في علم الاجتماع ، فضلا عن ابداع فروع جديدة تنبثق من خصوصية العالم العربي.

سادسًا : ازمة العزلة الأكاديمية عن واقع المجتمعات العربية وعن مسئوليها التنفيذيين:

يلاحظ في مجال البحث العلمي بشكل عام ومجال البحث في علم الاجتماع على مستوى مراكز البحوث والجامعات غياب التنسيق البحثي على المستويات النظرية وعلى المستوى العربي كله ، وبالتالي غياب استراتيجيات بحثية عامة ترتبط بخطط التنمية ومواجهة المشكلات طبقا لنظام محدد للأولويات . كذلك فإنه يلاحظ ارتباط أغلب البحوث الميدانية باهتمامات ومصالح شخصية وليس بخدمة المجتمعات العربية ، فأغلب البحوث يتم اجراؤها لنيل درجة علمية (ماجستير أو دكتوراه) أو للترقية أو لاشباع اهتمامات فردية . هذه البحوث تتم بشكل منفصل وجزئي وتنتهي إلى نتائج

جزئية مفتته غير مرتبطة بغيرها من البحوث المنتمية إلى فروع أكاديمية أخرى ، أي غياب البحوث البينية ، كما أنها لاتأخذ في الاعتبار غالباً المنظومة البنوية المتشابكة لمكونات الواقع الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والسياسي والثقافي والتاريخي والمتغيرات المحلية والدولية ، وخصوصية المجتمعات العربية في الاعتبار ، هذا لأن مراعاة هذه الأمور يتجاوز قدرات باحث ويقتضي تعاون مجموعة من الباحثين في مجالات علمية مختلفة وهذا أمر مفتقد . وهذه الأعمال الأكاديمية البحثية الجماعية الجادة نادرة في واقعنا البحثي في الدول العربية . ولعل هذا ناجم عن غياب التواصل وافتقاد القدرات التنظيمية للتنسيق البحثي بين الجهات البحثية على مستوى كل مجتمع وعلى مستوى المجتمعات العربية ككل.

-وهناك مشكلة تتصل بأشكال الاغتراب والانفصام بين الأكاديميين صناع البحوث، والتنفيذيين صناع القرار، كما أن هناك انفصام بين كثير من الباحثين وبين جماهير المجتمع . وكما سوف نشير في الفقرة التالية فإن جزءاً كبيراً من البحوث يتم من خلال صياغة استمارات بحثية وتعبئتها ، وغالباً لايتم تحري الدقة والشروط الواجب توافرها في الصياغة ولا في اختيار العينة ، ولا في طرق التطبيق، مما يحيل المسألة البحثية إلى طقوس فارغة المضمون ، يحرص عليها الباحث ، كما يحرص عليها المشرفون بشكل روتيني . وهذه المشكلة ينطبق عليها ذلك الشكل من الانحراف الذي أطلق عليه (ميرتون) الالتزام الأعمى بالطقوس والاجراءات مع غياب الهدف النهائي منها Ritualists

-كثرة أعباء أساتذة الجامعات في مجال التدريس والتأليف المدرسي للطلاب، وانشغالهم ببحوث الترقية ، والأعمال الطلابية التي يكلفون بها ، جعلهم يقصرون في الوظيفة الثالثة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وهي خدمة المجتمع « من خلال التواصل والتعاون مع الجهات التنفيذية . ومن

جهة أخرى فإن تصور العديد من الجهات التنفيذية لسطحية لبعض الأبحاث الأكاديمية الاجتماعية وعدم غوصها في واقع المجتمع ، وما يتطلبه تنفيذ توصيات الأبحاث الجادة والعميقة منها من ميزانيات كبيرة غير متوافرة ، جعلهم لايعتمدون في أغلب قراراتهم على هذه البحوث وجعل التواصل بين الجامعات ومراكز البحوث، والهيئات التنفيذية ضعيفة وهذا الضعف في التواصل، حرم التنفيذيين من قيام قراراتهم على أساس علمي، كما حرم الباحثين الأكاديميين من التمويل اللازم، وكل هذا يحرم المجتمع من توظيف جهود البحث العلمي في خدمة التنمية والتطوير ومواجهة المشكلات.

ولعل من الظواهر الغريبة أن بعض الأكاديميين عندما يتولون بعض المواقع التنفيذية لايسعون للاستفادة بالدراسات الأكاديمية في قراراتهم التنفيذية وينخرطون في العمل البيروقراطي بعيدا عن الترشيد البحثي الاكاديمي الأمر الذي يحيلهم إلى ط[illegible]ن القيادات الإدارية التقليدية ولا يقدمون اسهامات متميزة في مواقعهم كعلماء.

سابعًا : ازمة الصراعات المنهجية وعدم كفاية الإعداد المنهجي للباحثين .

تظهر ملامح التبعية الفكرية على مستوى القناعات المنهجية لدى الباحثين العرب فهم يعانون من التعددية والصراعات المنهجية السائدة في الفكر السوسيولوجي الغربي . فهناك أنصار الاتجاهات الكمية والكيفية ، وهناك أنصار المذاهب الطبيعية والإنسانية (٧٥) ، وهناك أنصار المناهج القياسية والمناهج الجدلية ، وهناك أنصار التنظير وأنصار الإمبيريقية المجزأة (٧٦) على حد قول ملز . وهناك أنصار التوجهات النقدية وأنصار التوجهات الميدانية . وهذه الاتجاهات المنهجية المتباينة التي يتبناها باحثون عرب هى إنعكاس للصراعات المنهجية في الغرب.

وكما يشير (الغبرا) بحق فإن المشكلات تتراكم وتتضخم في المجتمعات العربية والعلوم الاجتماعية في العالم العربي ماتزال عاجزة عن التوصل إلى مناهج قادرة على دراستها وتشخيص عواملها بكفاءة . ولعل الإحساس بهذه المشكلة هو ماحدا ببعض الباحثين إلى المطالبه باعادة النظر في الأساليب المنهجية المستوردة من الغرب، ومحاولة التوصل إلى أساليب وأدوات بحثية مناسبة لخصوصية الواقع الثقافي والاجتماعي والتاريخي في المجتمعات العربية [٧٧]

ويشير بعض الدارسين إلى تحفظ هام وهو ضرورة تطور أساليب وأدوات بحثية مناسبة لخصوصية المجتمعات العربية وتلبي حاجاتها التنموية من جهة ، وتحافظ في الوقت نفسه على الثوابت المنهجية المعترف بها عالميًا وهو ماأطلق عليه (ناجي) الحفاظ على السمات الرئيسة للتساؤل العلمي [٧٨]

ويشير المحللون إلى أن هناك الكثير من جوانب القصور في مناهج الدراسات الواقعية التي تجري في المجتمعات العربية ، ويرجعونها إلى عدة عوامل، منها ضحالة المقررات التي يتم تدريسها للطلاب في الجامعات في مجال المناهج وتصميم البحوث والإحصاء، ومنها قلة عدد الساعات المخصصة لهذه المقررات ، ومنها ضعف مستويات التدريب على استخدام المناهج في الجامعات ، ومنها عدم التركيز على توظيف الاحصاء في بحوث علم الاجتماع ، وتدريس الاحصاء كمادة بحثية بعيدًا عن التطبيقات السوسيولوجية ، ومنها ضعف الميزانيات المرصودة للبحوث الواقعية ، ومنها عدم متابعة التطورات المنهجية و التطبيقات الاجتماعية ، ومنها عدم استخدام التقنيات المتقدمة في مجالات جمع البيانات وتحليلها لضعف الميزانيات المخصصة كذلك ، ومنها اكتفاء العديد من الباحثين ، ومنهم أساتذة كبار بالنقد الاجتماعي كبديل عن بحوث واقعية ، ومنها تدخل غير المتخصصين في الإدلاء بآراء حول القضايا الاجتماعية استنادًا إلى دراسات واقعية

ينقصها العمق النظري والمنهجي ، ومنهم صحفيون وكتاب لم يتلقوا تدريباً منهجياً على البحوث الاجتماعيه.

ثامناً : أزمة المصداقية والمسايرة السياسية .

بعض الباحثين الاجتماعيين في عالمنا العربي يسايرون المواقف السياسية ويفصلون أبحاثاً تنتهي بنتائج تتفق مع القرارات السياسية والاقتصادية والتربويه والاجتماعيه ... للقيادات ، بدلا من أن تكون هذه البحوث موضوعية وتسهم في ترشيد هذه القرارات. وهناك إشكالية ابتعاد العديد من الباحثين عن دراسة قضايا معينة مع أنها في غاية الأهمية ، لأنها تثير حساسيات تتصل بمحظورات معينة . ولعل هذا هو مايجعلهم يتجهون ببحوثهم إلى قضايا هامشية ديكورية ويبتعدون عن القضايا الساخنة في مجتمعاتهم.

ويرتبط بهذه النقطة عزوف العديد من الباحثين عن اجراء دراسات ميدانية واستبدالها ببحوث نظرية ذات توجهات ايديولوجية لاتسهم في فهم المشكلات الواقعية ولا في مواجهتها.

تاسعاً - أزمة اختراق العقل العربي في البحوث السوسيولوجية :

هناك فرق بين الاحتكاك والاستعارات الثقافية وبين الاختراق الفكري والعلمي. وهناك فرق بين تبني نظريات فكرية وأساليب منهجية غربية أو شرقية ، وبين تبني ايديولوجيات أو فروض ضمنيه أو فلسفات مستوردة . وهناك من يتحدث عن ظاهرة اختراق العقل العربي، ويمكن أن يكون هذا من خلال تبني وجهات نظر وايديولوجيات وفلسفات مستوردة لاتنبثق ولا تحقق مصالح الواقع العربي، بل قد يكون لها آثار مدمرة لهذا الواقع (٧٩).

ويمكننا في ضوء هذه الفكرة مناقشة ظاهرة البحوث المشتركة بين هيئات أجنبية وهيئات محلية من حيث منطلقاتها وأهدافها ، ومناقشة الدور الذي تلعبه مراكز البحوث والجامعات الأجنبية داخل الدول العربية مثل

الجامعة الأمريكية ، والمركز الأكاديمي الإسرائيلي الذي أنشئ في مصر سنة ١٩٨٢ لاجراء بحوث ومناقشة البحوث التي يقوم بها أجانب داخل الدول العربية مثل الدراسات الفرنسية في الجزائر والمغرب ، ومثل دراسة (ليونارد بايندر) أستاذ العلوم السياسية بشيكاجو والمستشار السياسي السابق لجولدا مائير ، عن الجماعات الإسلامية والاقتصاد المصري، ومناقشة الجوانب الايجابية والسلبية لابتعاث الدارسين للدول العربية للدراسة ، ومناقشة أهداف وعوائد وايجابيات وسلبيات التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية بالدول العربية ، ومناقشة أهداف وايجابيات وسلبيات مراكز الاستشراق في الغرب ومدى استحداث مراكز للاستغراب عندنا لنقل مايتفق مع ثقافتنا ويدعم نمونا ، ورفض ماليس كذلك ، ومناقشة المناهج والمقررات الدراسية في مدارسنا وجامعاتنا وأساليب توجيهها بما يتفق مع ثقافتنا أو مع ثقافة الغرب، ومدى ارتباطها بواقعنا وخصوصيتنا الدينية والتاريخية والجغرافية .

عاشراً - ازمة غياب معيارية محددة متفق عليها للتقويم العلمي.

إن وجود معيارية علمية محددة لتقويم البحوث والدراسات الميدانيه ، على الأقل من الجانب المنهجي، أمر في غاية الأهمية لمصداقية الحكم وتحقيق العدالة والتقدم العلمي . ولكن غياب هذه المعيارية ، سواء على مستوى تقويم بحوث الدراسات العليا ، أو تقويم بحوث الترقية ، أو الحكم على كفاية البحوث التي تجري في مراكز البحوث العلمية أو إدارات البحوث التابعة للوزارات والهيئات التنفيذية ...كل هذا من شانه افساح مجال الذاتية والآراء الشخصية والمصالح الخاصة أن تتدخل في الحكم والتقويم . وفرق بين اختلاف وجهات النظر والمنطلقات النظرية ، وبين عدم الاتفاق على المنهجية العلمية فهناك حد أدنى من المنهجية التي يجب الاتفاق عليها

والواجب تحققها في كل البحوث، غير أن الاشكالية الرئيسة هنا هى ماسبق ذكره حول انعكاس الصراعات المنهجية في الغرب على المشتغلين بعلم الاجتماع في عالمنا العربي. ولاشك أن غياب المعيارية المنهجية يعطي فرصة للتحيز والآراء والمصالح الشخصية وهو أمر يفسد البحث ويفسد التقويم وله انعكاساته السيئة على البرامج المبنية على البحوث وعلى القرارات التي تبنى عليها.

الخلاصة :

هذه هى أهم إشكالات البحث العلمي في مجال علم الاجتماع في العالم العربي كما يكشف عنها استعراض الأدبيات ، وهناك العديد من المشكلات الأخرى الأقل أهمية لم نتعرض لها هنا . ***وبشكل عام نستطيع القول أن هذه مشكلات تعكس:***

أ - اشكاليات العلم ذاته من حيث الموضوع والمنهج وما فيه من صراعات نظرية ومنهجية .

ب - مشكلات وأزمات العالم العربي السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية واشكاليات كل دولة من دوله على حده.

ج - مشكلات وأزمات الصفوة المثقفة في العالم العربي Intelegensia وفي كل دولة .

د - مشكلات وظروف كل باحث على حده.

هـ - مشكلات وأزمات التوجهات الايديولوجية للمؤسسات التي تقوم بتمويل البحوث الاجتماعية في العالم العربي.

القسم الأول :

ثالثًا - الممارسات البحثية والدراسات السابقة في مجال علم اجتماع في العالم العربي - واقعه وإشكالاته .

* مصادر القسم الأول من الدراسة .

الدراسات السابقة :

يدخل موضوعنا هذا في باب عدة فروع لعلم الاجتماع ، منها علم الاجتماع النقدي، وعلم اجتماع المعرفة الذي يدخل فيه علم اجتماع العلم وعلم اجتماع علم الاجتماع. وقد ظهر العديد من الدراسات النقدية والدراسات الميدانية في علم اجتماع علم الاجتماع . وكل هذه الدراسات تحاول التعرف على التوجهات النظرية والمنهجية للباحثين ، كما تحاول تقويم علم الاجتماع سواء من حيث البناء النظري والمناهج المستخدمة فيه ، أو من حيث مجموعة القوى التي صاغت فكر المنظر بهدف الكشف عما وراء النظريات والمدارس والمناهج المتصارعة المطروحة على ساحة الدراسات السوسيولوجية ، من أهداف وأيديولوجيات ومعتقدات أو فروض ضمنية مسبقه ، وما تحاول تحقيقه من مصالح فئوية أو طبقية أو مجتمعية .... الخ كل ذلك في إطار خصائص المجتمع والعصر والمرحلة التاريخية التي عايشها المنظر .

ويقع ضمن هذا النوع من الدراسات ، كتاب « إرفنج زايتلن» E. Zeitlin الذي أصدره سنة ١٩٦٨ بعنوان (الأيديولوجيا وتطور النظرية في علم الاجتماع[*]) كذلك يقع تحت هذا النوع من الدراسات التقويمية دراسة «ألفين جولدنر» A. Gouldner سنة ١٩٧١ بعنوان (الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي)[٨١]، ودراسة « بوتومور» سنة ١٩٧٤ Bottomore بعنوان (علم الاجتماع بوصفه ميدانا للنقد الاجتماعي)[٨٢]، ودراسة «ارفنج زايتلن». I. Zietling سنة ١٩٧٣ بعنوان(اعادة النظر في علم الاجتماع للنظرية

(*) لمعرفة المزيد حول دراسة (زايتلن) ارجع إلى كتاب المؤلف بعنوان : الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر : الدار القومية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ١٩٧٣، وإلى الطبعات الأحدث وآخرها سنة ١٩٨٩.

المعاصرة)[٨٣] . كذلك يقع ضمن هذه الدراسات الكاشفة عما وراء نظريات علم الاجتماع من قوى وأهداف وايديولوجيات ومصالح دراسة « تشارلس رايت ملز» C. R. Mills سنة ١٩٥٥ بعنوان (الخيال السوسيولوجي)[٨٤] ، ومجموعة الدراسات التي أخرجها « ترياكيان» سنة ١٩٧١ بعنوان (ظاهرة علم الاجتماع)[٨٥] . وهناك دراسات عديدة أخرى « لألين داو » و« نسبت» ودراسات العديد من الباحثين سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أوربا أو في العالم العربي[٨٦].

وقد ظهرت بعض الدراسات الميدانية للوقوف على تصورات علماء الاجتماع في الغرب لعلمهم ، وطبيعة المنطلقات النظرية التي تسيطر على فكرهم نكتفي بذكر واحدة من أهمها ، وهى المسح القومي الذي قام باجرائه كل من « تيموذي سبريه » T. Spreha و« ألفن جولدنر» A. Gouldner . سنة ١٩٦٤[٨٧] والذي طبق على مجموعة من علماء الاجتماع في الولايت المتحدة للكشف عن طبيعة إتجاهات العلماء نحو المدرسة الوظيفية ، وطبيعة الأطر النظرية التي يشايعونها وتؤثر على اختيارهم للبحوث وعلى تفسير نتائجها . وقد استخدم البحث استبياناً صمم خصيصاً لهذا الهدف، طرح الباحثان فيه مجموعة من التساؤلات التي تكشف عن اتجاه العلماء نحو الوظيفية ونحو نظريات أخرى.

وعلى سبيل المثال فقد تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة مثل :

١- مايزال التحليل الوظيفي والنظرية يمثلان أهمية كبرى في علم الاجتماع المعاصر (موافق) (غير موافق)

٢ - تعد المعتقدات والقيم المشتركة هى أهم المصادر الأساسية للاستقرار داخل أي جماعة (موافق) (غير موافق)

وهكذا طرح الباحثان معظم قضايا النظرية الوظيفية أمام المفحوصين لمعرفة رأيهم فيها .

وقد كشفت هذه الدراسة المسحية عن انتماء أغلب علماء الاجتماع في أمريكا في ذلك الوقت إلى النموذج الوظيفي، وأنهم يستخدمونه في تحليلاتهم ودراساتهم للمجتمع . فقد وجد أن أغلبهم يركزون على قضايا النظام والأخلاق والقيم والتساند الوظيفي بين مكونات المجتمع (نظم - جماعات - تنظيمات - مشكلات) ويعلق الباحثان على نتائج المسح بأن تركيز أغلب الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية على قضية النظام العام Order سواء كمشكلة عقلية نظرية ، أو كقيمة مركزية ليس إلا محاولة لاخفاء الصراع الاجتماعي الذي ينبثق عن التناقضات الاجتماعية داخل المجتمع. وهذا التركيز يستهدف كذلك الحيلولة دون الوقوع فيما قد يؤدي إليه هذا الصراع من تغيرات عميقة في الأساس البنائي للمجتمع . ويستهدف التأكيد على أن النسق الاجتماعي يتألف من مكونات ثابتة غير خاضعة للتغيرات الجذرية (الراديكالية) [٨٨].

وإذا انتقلنا إلى الدراسات الذاتية النقدية لعلم الاجتماع في العالم العربي من مداخل اجتماعيات المعرفة ، فإننا لم نجد دراسة ميدانية لتقويم آراء علماء الاجتماع والمشتغلين به مثل الدراسة التي بين أيدينا . وقد أكد ذلك المفحوصين لهذه القضية ، ففي الاجابة عن سؤال: هل هناك دراسات أو بحوث واقعية ميدانية تعرفونها تماثل هذا البحث؟، أشار بعض المفحوصين إلى دراسات نظرية ، أو إلى دراسات ليست منشورة وبالتالي لايمكن ادراجها هنا ضمن الدراسات السابقه.

وإذا نظرنا إلى الدراسات والبحوث النظرية التي حاولت تقويم دراسات علم الاجتماع في العالم العربي، فإننا نجد العديد منها ظهرت في شكل بحوث وأوراق علمية قدّمت لندوات ومؤتمرات. وقد كانت دراسة الباحث

١٩٧٣ بعنوان (الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر) من أوائل الدراسات في هذا الصدد (خاصة في المقدمة)، حيث أكد فيها الحاجة إلى مراجعة علم الاجتماع في العالم العربي، وضرورة توجيه البحوث بما يتفق مع خصوصيتنا الثقافية والدينية والتاريخية والاجتماعية .، وكشف فيها عن التوجهات الأيديولوجية لبعض النظريات الغربية (الليبرالية والمحافظة والراديكالية).

ونستطيع القول أن أهم الندوات والمؤتمرات التي اهتمت بتقويم علم الاجتماع في العالم العربي هى مايلي:

١ - النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، الجزائر ١٩٧٣.
٢ - أوضاع العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط . الاسكندرية ١٩٧٤.
٣ - أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي . الكويت - أبريل ١٩٧٤
٤ - تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط. الكويت ١٩٧٨.
٥ - مشكلة المنهج في بحوث العلوم الاجتماعيه . القاهرة ١٩٨٣
٦ - نحو علم اجتماع عربي . أبو ظبي سنة ١٩٨٣.
٧ - اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي. القاهرة ١٩٨٣.
٨ - سياسة العلوم الاجتاعية في الوطن العربي. تونس ١٩٨٤
١٠- نحو علم اجتماع عربي.تونس ١٩٨٥.
١١- الدين في المجتمع العربي . القاهرة ٤- ٧ ابريل ١٩٨٩.
١٢- علم الاجتماع في مصر : إلى أين . القاهرة ١٩٩٠ (جامعة الأزهر)

وقد شارك الباحث في بعض هذه المؤتمرات بأوراق بحثية . وقد اعتمد الباحث على العديد من البحوث المقدمة في هذه المؤتمرات ، كما يتضح من الاطار النظري للبحث. ولعل من البحوث الهامة في ندوة أبو ظبي سنة ١٩٨٣ التي نظمها المركز الإقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في العالم العربي، بحوث سالم ساري بعنوان (***علم الاجتماع والمشكلات***

الاجتماعية العربية : هموم واهتمامات) وبحث عبد الوهاب بوحديبه بعنوان(*علم الاجتماع العربي وشروط مصداقيته*) وبحث ناهد صالح بعنوان(*نحو علم اجتماع عربي: دراسة سوسيولوجية لمناهج البحث*) ودراسة تاج الأنبياء علي الضوي: بعنوان(*علم الاجتماع : تأملات في ماضيه وحاضره ومستقبله*) إلى جانب دراسات أخرى هامه.

وهناك دراسات هامه مقدمة لمؤتمر علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي الذي عقد بالكويت من ٨ – ١١ نيسان ١٩٨٤ ، ومن بينها دراسة سمير نعيم بعنوان(*بحوث علم الاجتماع والالتزام بقضايا المجتمع العربي: رصد تقويمي استشرافي*)[٩٠].

وهناك العديد من الندوات والمؤتمرات الأخرى مثل ندوة التراث وتحديات العصر في الوطن العربي والتي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالكويت في سبتمبر سنة ١٩٨٤ وهناك البحوث التي نشرها أصحابها في مجلات علمية ، مثل بحث مصطفى ناجي بعنوان : علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية ، المنشور سنة ١٩٨٧ والذي ناقش فيه الحوار الدائر حول تدويل علم الاجتماع وحول تشجيع قيام علم اجتماع أو علوم اجتماع محليه أو إقليمية ، واستعرض خلاله بنظرة تقويمية ممارسات علم الاجتماع من حيث التدريس والبحث والنظرية والمنهج ، وناقش فيه الاتجاهات نحو المحلية والدولية[٩١].

ومثل بحث الواثق بكير وزينب البكري بعنوان(*الدعوة إلى علم اجتماع عربي بين الايديولوجية والعلمية : محاولة لاستكشاف العلاقة الحديثه بين الفكر والبنية الاجتماعية)* والمنشور سنة ١٩٨٩[٩٢] وقد ناقشا خلاله الدعوة إلى علم اجتماع عربي التي برزت في ندوة أبو ظبي، ومعايير قبول أو رفض الفكر الاجتماعي، والتقدم الرأسمالي في

غرب أوربا والتخلف الرأسمالي للمجتمعات العربية ، كما ناقشا تطور الفكر الاجتماعي العربي (البرجوازي) ، وعلم الاجتماع العربي بين العلمية والايديولوجية .

وهناك دراسات عديدة مثل (*نحو علم اجتماع عربي*) و(*الانتلجنسيا العربية . المثقفون والسلطة*) الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية [٩٣].

كذلك فإن هناك دراسات تقويمية نظرية مثل دراسة الأربي (*حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي*)[٩٤] ودراسة سعد الدين إبراهيم (*تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي: من اثبات الوجود إلى تحقيق الوعود*)[٩٥] ، *ودراسته حول (تجسير الفجوه بين صانعي القرارات والمفكرين العرب)* [٩٦]

وهناك دراسات أخرى للجابري والعيسى والخطيبي وحجازي وشقرون .... الخ مما لايتسع المجال لها هنا [٩٧].

وبشكل عام فهذه كلها دراسات مكتبية ، اعتمد أصحابها على استعراض بعض الدراسات في العالم العربي، وعالجها أصحابها من منظورات ايديولوجية محددة قد تتفق وقد تختلف معهم فيها ، لكن أي منها لم تكن دراسة ميدانية ، ولم تستهدف الاجابة عن الأسئلة البحثية التي طرحها الباحث في هذا البحث ، ولم تعتمد على مقابلة المشتغلين بعلم الاجتماع ولا على تجميع قضايا عامة يعكسها استبيان محدد ومقنن. ولا شك أن الباحث استفاد من كل هذه الدراسات ، سواء اتفق مع وجهات نظر أصحابها أم اختلف معهم وهذا يتضح من الاطار النظري لهذا البحث، كما يتضح في تفسير نتائج المقابلات والاستبانة .

وقد قام عبد الباسط عبد المعطي بدراسة أطلق عليها (المشتغلون بالتنمية بين ترديد الزيف والوعي به . دراسة استطلاعية لوعي مجموعة من المشتغلين بالتنمية في المجتمع العربي)[٩٨]. حاول من خلالها استطلاع وعي المشتغلين بالتنمية في الوطن العربي لأسباب علمية وعملية . وقد عرف المشتغلين بالتنمية إجرائيا بأنهم جماعات من المتعلمين والتكنوقراطيين والمثقفين ، تحمل مجموعة من خصائص المثقف العربي، ويوجد بينها قدراً من التباينات التي يتوقع تأثيرها في وعيهم النوعي ، منها ، التباين في مستوى وملامح الوعي النظري بالتنمية ، وفي مستوى الممارسة العملية للعمل التنموي، وفي النشأة الاجتماعية الطبقية والانتماءات الاجتماعية [٩٩].

وقد حاولت الدراسة الاجابه عن سؤال رئيس هو (ماهي أهم ملامح الوعي التنموي لدى مجموعة المشتغلين بالتنمية ؟ وتفرع عنه عدة أسئلة تتصل بتصورهم لمظاهر التخلف العربي وأسبابه، وللتنمية العربية ، ولكيفية خروج المجتمع العربي من تخلفه ، ولأهم عناصر البنية العربية التي تحتاج لتغيير مخطط ، أو تصورهم لأولويات التعبير الضروري.

وقد حدد الباحث مجموعة من الأسس المعيارية حسب منظوره ، قاس على أساسها وعي المبحوثين ، حيث يقول: (تعد هذه الأسس المقياس الذي سنضاهي في ضوئه ملامح وعي المشتغلين بالتنمية . وبالتالي يكون الوعي التنموي الأكثر اقترابا من الوعي الحقيقي هو الذي يؤكد)[١٠٠]ثمانية نقاط وهي : شمولية التخلف وتاريخيته ، وجدلية العوامل الخارجية والداخلية التي خلقته وتعيد إنتاجه ، شمولية التنمية ، الاعتماد الجماعي العربي على الذات ، والتحرر الشامل، والكفاءة والعداله ، والمشاركة الجماهيريه ، والتنمية القاعديه .

وقد قام الباحث بتصميم استمارة بحث منمطة تضمنت ستة بنود كان أولها المعلومات الأساسية التي اشتملت على التخصص التعليمي، والعمل الحالي، والموقع الوظيفي في تدرج العمل، مهنة الوالد وأملاكه ، مهنة الجد وأملاكه ، القطر أوالبلد، والتوجه الأيديولوجي أو الانتماء.

أما بقية البنود فهي: مظاهر التخلف، وأسبابه ، وتعريف التنمية وتصور الخروج من التخلف، وأولويات التغير البنائي الضروري لبدء التنمية . وقد غطى كل بند بعده أسئله في الاستماره . وقد اعتمد الباحث على تحليل مضامين إجابات المبحوثين في ضوء فئات حددها الباحث وهي: شمولية أو جزئية تصور أو تعريف التنمية ، والتمييز بين النمو والتنمية ، ومدى تضمن أبعاد طبقية في الإجابات ، ومدى بروز البعد القومي ، ومدى بروز المشاركة الشعبية كمطلب لانطلاق التنمية (١٠١).

وقد تضمنت عينة المبحوثين، (٥٠) مفردة من المشتغلين بالتنفيذ، و(٣١) من الخبراء والباحثين . وقد شمل البحث مبحوثين من مصر والسودان وسوريا والجزائر والكويت وفلسطين والأردن والبحرين والمغرب واليمن وليبيا ولبنان وقطر والصومال والكويت وموريتانيا وكثير من الدول كان منها مبحوثاً واحداً أو مبحوثين .

وقد خرج الباحث بنتائج من دراسته لمظاهر التخلف العربي وفق أهميتها لدى التنفيذين والخبراء كان أهمها (١٠٢):

١ – معالجة العوامل الداخلية والخارجية للتخلف دون إبراز كاف لترابطها وعلاقتها الجدلية لدى غالبية الاجابات ، فكان ثمة إفتعال في التفسير. وقد لاحظ الباحث تفوق عينة الخبراء على عينة المشتغلين بالتنفيذ من حيث الاقتراب من الفهم الحقيقي.

٢ – ركزت عينتا الدراسة على العوامل الاقتصادية أكثر من العوامل الأخرى المفسرة للتخلف ، مع ملاحظة أن هذه العوامل خلطت بين

مؤشرات التخلف وعوامله ، واتجهت نحو تجزئة العوامل الاقتصادية بدلا من إبراز أبعاد بنائية أكثر شمولا .

٣ - برزت التفاوتات الاجتماعية لدى عينة المشتغلين بالتنفيذ أكثر من عينة الخبراء ، وهو يرجع هذا إلى فوارق النشأة الاجتماعية الطبقية بينهما .

٤ - قربت إجابات المتغيرات الخارجية التي أنتجت التخلف العربي وعي العينتين من الوعي الحقيقي بالتخلف العربي.

٥ - يؤكد الباحث أنه (من الصعب إصدار حكم واحد على وعي العينتين وإدراكهما للتخلف ، ولا حتى على وعي أقسام وجماعات كل عينة . فثمة إجابات كانت أكثر اقترابا من الوعي الحقيقي بالتخلف من غيرها).

وقد عرض الباحث تصور المبحوثين لمفهوم التنمية وخصائصها وانتهى الباحث إلى مجموعة استخلاصات أهمها(١٠٣):

١ - اختزال تعريف التنمية لدى الغالبية في بعد أو عدة أبعاد ولم يقدم أحد تصوراً شاملاً للتنمية سوى خُمس الخبراء وعُشر التنفيذيين .

٢ - الاتجاه نحو الصياغات العامة في فهم التنمية مما يفقدها شروط الفهم العلمي.

٣ - لم تتجاوز الإجابات التي جمعت بين الكفاءة والعدالة أو النمو وعدالة التوزيع كأهداف تنموية الخمس لدى التنفيذيين ، ١ر١٦٪ فقط لدى الخبراء مما يشير إلى عدم شمولية الأهداف.

٣ - كان ادراك التوجه القومي للتنمية محدوداً لاتتجاوز الثلث لدى العينه.

٥ - اهتم أكثر من نصف الخبراء بأهمية المشاركة والديموقراطيه للعمل التنموي، ووقف هذا الاهتمام عند التنفيذيين عند حدود الثلث.

٦ – أشار حوالي ١٠٪ من التنفيذيين وحوالي الثلث لدى الخبراء إلى أهمية الاعتماد على الذات.

وقد خرج الباحث بنتيجة مؤداها أن الفهم التقليدي للتنمية مايزال مسيطراً على عينتي الدراسه ،وقد رصد الباحث أثر المنشأ الطبقي على تصورات المفحوصين للتنمية ، وتأثر البعض بفترات تعليمهم في بلدان عربية غير بلدانهم ، وأثر التخصص على تصورهم للتنمية وأبعادها المختلفة ، وأثر نوع العمل والممارسه على شكل الاجابات ومضمونها . كذلك لاحظ الباحث اتجاه عينتي الدراسة إلى الالحاح على ضرورة البدء بتنفيذ النظم السياسية ، هذا إلى جانب ادراكهم أهمية البعد ين الداخلي والخارجي في إطار أولويات التغير التنموي. هذا إلى جانت نتائج أخرى مذكوره في البحث.

هذه الدراسة تقترب من دراستنا الراهنه في بعض الجوانب، وتفترق في جوانب أخرى . وتكمن أبرز جوانب الالتقاء في أنها تحاول التعرف على تصور المفحوصين لقضايا هي من أهم مضامين الفكر السوسيولوجي وهي قضايا التخلف والتنمية ، ومن بين هؤلاء المفحوصين أكاديميون وتنفيذيون ، هذا إلى جانب أنه استخدم استمارة مقننه . وهناك وجه شبه ثالث وهو أساليب اختيار المفحوصين أو عينة الدراسة ، ففي غيبة دراسات وإحصاءات دقيقة ، ولعدم إمكان باحث واحد تطبيق البحث على عينة ممثلة للمشتغلين بالتنمية في الوطن العربي، فيما لو وجدت هذه الدراسات والاحصاءات، اضطر الباحث إلى أخذ عينه عمدية تحمل بقدر المستطاع أهم خصائص المشتغلين بالتنمية (١٠٤) وهذا أيضا مافعلناه .

وهناك وجه التقاء رابع هو أنه حاول دراسة القضية على مستوى بعض الدول العربية المتاحة . هذه الجوانب تتماثل مع دراستنا وإلى حد كبير.

أما جوانب الخلاف فكثيره أهمها مضمون الدراسة يختلف عن مضمون دراستنا اختلافاً كبيراً ، كما أن دراسة عبد المعطي اعتمدت على تحليل

المضمون لبعض أسئلة مفتوحه ، أما دراستنا فقد بدأت بأسئلة مفتوحه في مرحلة تقنين الاستماره على عدد كبير من الأساتذة وانتهت باستماره ذات أسئلة مغلقة ممثلة لكل الاتجاهات والاحتمالات قدر الإمكان . وبالنسبة لبحثنا الحالي فلم يكن بحاجة إلى هذا التحليل لأن الاجابات مقننة والأسئلة المغلقة وقد كانت تعليقات الأساتذة المبحوثين قليلة جداً وقد عرضناها كما هى مع التعليق عليها .وهناك وجه خلاف رابع وهام بين دراستنا ودراسة عبدالمعطي ، وهي أن دراستنا لم تفترض منذ البدايه أن هناك إجابات صحيحة وأخرى خاطئه ، أو أن هناك إجابات كاملة وأخرى ناقصة ، أو إجابات تعكس وعياً صحيحاً وأخرى تعكس وعيا زائفا ، وإنما حاولت استطلاع واقع تصور المبحوثين كما هو دون أن أقوم هذه التصورات من منظوري الخاص أو من خلال موقفي المسبق، أو من خلال منطلقات الباحث الايديولوجيه أو النظرية أو الفكرية . ولهذا فقد حاولت عدم التدخل بالتقويم لأن الهدف استطلاعي من جهة ، ولأن طبيعة علم الاجتماع تعدد المنطلقات وتصارع المسلمات والنظريات ولكل مبرراته وأسانيده ومدعماته . حقيقة يوجد لدينا تصور مسبق للمنطلقات والمناهج وللأطر النظرية وللمواقع وللثوابت والمتغيرات ، لكن لم يكن من أهداف الدراسة تقويم تصورات ومنطلقات الآخرين في ضوء تصورات الباحث. وربما تصبح هذه مرحلة لاحقة بعد التعرف على طبيعة التيارات والأطر الفكرية التي تحكم المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي من خلال الاتصال بهم شخصياً ، ومن خلال متابعة دراساتهم ومؤلفاتهم.

أما دراسة عبد المعطي فقد اتخذت خطا مختلفا منذ البداية ، حيث حدد الباحث مجموعة معايير لتقويم وعي مجموعة الدراسة ، حاول من خلالها تقويم تصورات المدروسين ، وهو يذكر (يكون الوعي التنموي الأكثر اقترابا من الوعي الحقيقي هو الذي يؤكد....) (١٠٥) وقد سبق أن أشرنا إلى هذه

المعايير عند عرض الدراسة ، ولاشك أن دراسة عبد المعطي هذه على جانب كبير من الأهمية العلمية والعلمية على الرغم من اختلافنا معه في المنطلقات النظرية والفكرية .

وقد قام معن خليل عمر بدراسة أطلق عليها (نحو نظرية عربية في علم الاجتماع) صدرت عن سلسلة الدراسات الاجتماعية ٠ كتاب البيان) التي تصدرها جمعية الاجتماعيين في الشارقه بالإمارات العربية المتحدة سنة ١٩٨٩م . يقول الباحث محدداً هدف الدراسة [١٠٦] (لقد أجرينا حصراً للبحوث الاجتماعية المنشورة والتي أجريت بعد منتصف هذا القرن ، وقمنا بتصنيفها حسب الاتجاهات المنهجية السائدة في الوطن العربي، وحاولنا استخدامها كغذاء أساس في تغذية مقدمات النظرية التي تخص المجتمع العربي لكي يستفيد من الكم المتراكم من البحوث والدراسات العربية التي استقرأت الوقائع الاجتماعية وعالجتها بمنهج علمي وموضوعي) . وهو يؤكد (إن محاولتنا هذه لم تهدف فصل النظرية العلمية السائدة في علم الاجتماع عن الواقع العربي، ولا نريد أن نجعل خصوصية فريدة للمجتمع العربي منفصلة عن التراث العلمي العالمي أو المجتمعات الإنسانية) وهو يعترف ٠ أن دعوتنا هذه لاتمثل الدعوة الوحيدة أو المثلى في دراسة المجتمع المعاصر ، بل هي مجرد محاولة قابلة للاختبار والبرهنة والرفض والحذف والإضافة فقد سبقنا كل من الأساتذة الطيب تيزيني ، ومحمد الرمحي، وعاطف غيث ، وسمير نعيم ، وعزت حجازي ، ومحمود عودة ، وعبد الباسط عبد المعطي، وحليم بركات، حيث بلوروا اتجاها نقدياً جديا في الدراسات والبحوث العربية يمكن أن يسهم في مزيد من الفهم والبلورة للمواقف النظرية من جانب ، وإعادة النظر في كثير من القوالب التقليدية لعلم الاجتماع من جانب آخر)[١٠٧] وهو يذهب إلى أن محاولته التنظيرية لاتعكس تخصص حقلي في علم الاجتماع (حضري أو ريفي أو سكاني...) ولكنها تعكس طبيعة الصراع

الاجتماعي في المجتمع العربي بشكل عام وليس خاص. وهويقول(إن منهج هذا المؤلف اعتمد على استقراء إنتاج الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين العرب، لذا جاءت محاولتنا بدون استخدام القياس التشبيهي الذي استعمله الغربيون في تشبيه المجتمع الإنساني بالآلة أو بجسم الإنسان ، بل حاولنا أن نظهر الواقع العربي كما هو من خلال تحولاته المعاصره التي مثلت مادة الدراسة المباشرة) وهو يوضح الإطار الايديولوجي الذي ينطلق منه في الدراسة بقوله (إن الإطار النظري لهذه المحاوله هو الإطار الصراعي المنبثق عن صراعات المجتمع العربي ضد الصراعات الأجنبية المفروضة عليه من خارجه ، وصراعه مع آثار الصراعات الخارجية التي أعاقت مسيرة تطوره، علما بأن هذه المحاولة لم تنطلق من انتقادات لنظرية غربية أو عربية معينة كما فعل بعض الغربيين في نظرياتهم ، ولم تهدف إلى وضع هذا المشروع كرد فعل لإحدى مراحل تطور علم الاجتماع في الوطن العربي، بل هي محاولة لوضع أسس ركيزة لبناء نظرية عربية لاتخرج عن الإطار العلمي المتعارف عليه في العلوم الإنسانية)[١٠٨]. وعلى الرغم من هذا التحفظ المنهجي فإن نتائج عرض معن خليل عمر جاءت معبرة عن رؤيته الذاتية وتحليلاته لواقع الدراسات والعالم العربي من وجهة نظر شخصيه.

والباحث في الفصل الثاني من دراسته بدأ يعرض تصنيفاته لمسالك علم الاجتماع العربي حيث صنف هذه المسالك إلى خمسة مسالك وهي، المسلك النقلي ، والمسلك التراثي، ومسلك النقد السائب ، والمسلك العدمي ، والمسلك الهروبي[١٠٩]. وهو يؤكد على حقيقة تأثر العلوم والمعالجات الاجتماعية بالبيئات الثقافية والقومية ، وبأن المنطلقات والالتزامات القومية في الحقل المعرفي واردة وقائمة وضرورية وتسهم في تراكم المعرفه ، بشرط ألا تخرج عن وحدة النظرية وآلياتها وبشرط الالتزام بأساسيات المنهج العلمي في حدوده الأساسية المتفق عليها . ومن الطبيعي بعد ذلك أن يركز

علماء كل دولة على مشكلاتهم النوعية الخاصة التي قد تتشابه وقد تختلف مع مشكلات الدول الأخرى، وهو يرى أن هذا ماأكدته دراسات وأقوال الباحثين الكبار في الغرب سواء في مجال المناهج مثل (بولا لازار سفيلد) أو في النظرية مثل (دون مارتنديل) . ومن الطبيعي أن يركز علم الاجتماع في كل دوله على مشكلات المجتمع ومحاولة مواجهتها (في إطار المنهجية والاحتفاظ بالأصول العامة للنظريات العلمية في مجال العلم)(١١٠).

وهو يؤرخ للمسلك النقلي اعتبارا من دخول علم الاجتماع في العالم العربي خلال فترة الأربعينات ليس تحت تأثير حاجة مجتمعيه ، ولكن تقليداً لما يتم تدريسه وبحثه في أوربا وأمريكا . وهذا يعني أنه لم يظهر نتيجة لمحاولة مواجهة مشكلات معينة ، أو معاناة فكرية ، أو ظهور طبقة معينة تطالب بحقوقها وإنما ظهر لتقليد لما يتم عمله أكاديميا في الغرب(١١١).

وهو يؤرخ للمسلك التراثي اعتباراً من ستينات هذاالقرن ، ودعى أنصاره إلى (إعادة إنتاج الثقافة العربية انطلاقاً من قاعدتها الأصولية ، وإلى إلغاء الموروثات الثقافية والمعرفية عن الغرب في طور الإستعمار والإمبرياليه ... وبعض أنصار هذا الاتجاه يرون أهمية التمييز بين الحضارة والاستعمار...الخ) – ويؤكد (معن) أن الانفتاح على ثقافات الغرب يجب أن يكون تفاعلياً بمعنى الأخذ والعطاء ولا يعني مجرد الأخذ أو استهلاك معطيات الثقافة الغربية . ويجب أن نأخذ خصائص مجتمعنا وظروفه وثقافته في الاعتبار(١١٢).

أما مسلك النقد السائب فيقصد به النقد للنقد دون تقديم بديل . وهؤلاء قد يرفضون كل ماهو غربي لمجرد أنه غربي وليس عربيا دون استخدام آليات أو قواعد النقد المنهجي أو النظري المتعارف عليه ، وهذا لايثري علم الاجتماع العربي كما لايسهم في حل مشكلات المجتمع العربي.

ويقصد بالمسلك العدمي انكار وجود علم اجتماع عربي، وانكار كل

محاولات علماء الاجتماع العربي تأسس علم اجتماع يعكس بناء وثقافة مجتمعهم.

وأخيراً فإنه يقصد بالمسلك الهروبي، هروب بعض المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي عن تحمل المسئولية في مجال بناء علم اجتماع عربي، اكتفاء بإلقاء هذه المشاكل على عاتق المسئولين أو الاستعمار أو الإمبريالية العالمية . وهذا طرح انهزامي للقضية (١١٣).

والباحث يؤكد أهمية العوامل التي عددها (سمير نعيم) والتي عوقت ولادة علم اجتماع عربي، منها عدم تقديم مفهوم شامل لطبيعة المجتمع ، وعدم نشر هذا العلم بين فئات الجماهير العربية ، وعدم تقديم اطار اجتماعي للتحولات والتغيرات الثوريه التي حدثت داخل المجتمعات العربية ، ووجود مرتزقة علم الاجتماع الذين يعيشون عليه وليس منه(ويقصد بهم أساتذة هذا العلم الذين ترجع خلفياتهم إلى علوم غير الاجتماع) هذا إلى جانب ما أطلق عليه البداوة السوسيولوجية ويقصد بها الصراع والمعارك الأهلية بين أساتذة علم الاجتماع العربي(خاصة بين سنة ١٩٦٠ و١٩٨٥م) هكذا انقسم علماء الاجتماع إلى قبائل اتخذت أسماء ومسميات مختلفة (نظريون - تطبيقيون - ماركسيون - وظيفيون أتباع المدرسة الفرنسيه أو الانجليزية أو الأمريكية أو السوفيتية ...) يضاف إلى هذا عوامل أخرى مثل عدم ايمان بعض السلطات بجدوى البحث الاجتماعي ، والضعف النظري لدى الباحثين، واتجاه التأليف لتدريس المقررات الجامعية وليس للبحث العلمي ، ونشأت علم الاجتماع في العالم العربي في إطار موسسات الجامعة ، وخضوعه لمؤثراتها وتوجيهاتها وأهدافها الديوانية (البيروقراطيه) ... الخ(١١٤)

هذه هي أهم معوقات ظهور علم اجتماع عربي ، ويرى الباحث أن تجاوزها يقتضي عدة أمور حصرها في ثمانيه ، وهي تنمية الوعي

الاجتماعي بالعلم ، واقناع متخذي القرار أوأصحاب الوعي الرسمي بأهميته، ومشاركة البحوث في مواجهة المشكلات ، وتحديد المصطلحات العربية ، وطرح مفاهيم تراثية ومعاصرة تعكس بعض جوانب الحياة الاجتماعية العربية ، وتقويم أعمال الاجتماعيين العرب تمهيداً لتطويرها وتنميتها ، والتركيز على تناول مشكلات وظواهر تهم أوسع الشرائح الاجتماعيه في المجتمع العربي. وقد تعرض الباحث لواقع وطموح الفكر الاجتماعي العربي المعاصر. وفي بداية معالجة هذه القضية أكد على ثلاثة نقاط[١١٥] ، الأول عدم وجود ايديولوجيه واحدة يخضع لها الفكر الاجتماعي في المجتمع الإنساني وحصر الايديولوجيات في ثلاث وهي الوضعية والماركسية والبراجماتية ، والثانية : أن محاولة فكر اجتماعي قومي يعس طموح المجتمع العربي من خلال واقعه الراهن وتراثه الفكري، والثالثة : تفرغ الفكر العربي إلى ثلاث فروع وهي:

أ- الفكر القطري الذي يعكس الظواهر والمشكلات الاجتماعية السائدة في بعض الأقطار العربيه .

ب – فكر مغربي يعكس الظواهر والمشكلات الاجتماعية السائدة في أقطار المغرب العربي .

ج – فكر خليجي يعكس الظواهر والمشكلات الاجتماعية السائدة في دول الخليج العربي.

وهو يؤكد أن الاتجاهات الفكرية التي ارتبطت بنقل علم الاجتماع عن أوربا وأمريكا ، ظلت مسيطرة إلى حد كبير على تفكير المشتغلين بعلم الاجتماع العرب عند تناولهم لمشكلاتهم المحلية والقومية ، وهكذا أصبحت (معظم الدراسات العربية المتخصصة داعمه للنظريات والأدوات المنهجية الأجنبية ، وأصبح المتخصص والدارس في علم الاجتماع مستهلكًا فكريًا

وشاهياً لامنتجاً ومسافما - في أغلب الأحيان - في انتاج صيغ فكرية عربية خلاقة خلال هذا المجال)[١١٦]. والأدهى من هذا مايشير إليه بعض الباحثين (مثل عبد الله العروي) من أن إحساس بعض المفكرين العرب بعقدة الدونية تجاه الغرب هي التي تعوقهم من الابتكار. وهو يرى أن من يعرف الغرب ويرتبطون به عن قرب لايحسون بهذه الدونية لأنهم يدركون بشكل صحيح سبب تفوق الغرب وسبب تخلف الآخرين ، ويدركون بشكل صحيح مايعانيه الغرب من أزمة كبرى لاتقل عن أزمة العرب وقد عرض الباحث دراسات تعكس ماقصده من الهويات القطرية والمغربية والخليجية ، كذلك عرض لما أطلق عليه • ريتشارد مير) بالمجتمع المزدوج Dual Society وهي حالة تعيشها المجتمعات العربية لما تملكه من تراث عريق يزخر بالتجارب والخبرات التقليديه ، وما تواجهه به من تحديات عصرية . ولهذا ناقش قضية الأصالة والمعاصرة والتقليدية والحداثة في فكر علماء الاجتماع[١١٨].

وقد عرض (معن خليل) في الفصل الثالث مكونات النظرية الاجتماعية ، وفي الفصل الرابع نظريات الصراع الاجتماعي ، وهي أمور مطروقة في أغلب مؤلفات النظرية في علم الاجتماع ، لكنه يأتي في الفصل الخامس ويتحدث عن مشروع عربي في النظرية الاجتماعية . وهو يؤكد في هذا الفصل أن الوضع الحالي للمجتمع العربي جاء نتيجة عوامل تاريخية أفرزتها الظروف الدولية عبر قرون من الزمن (السيطرة العثمانية والاستعمار الأوربي..) وقد ولد خضوع العالم العربي لهذه القوى - في نظره - بعض وضعيات اجتماعية أبرزها ظاهرة الصراع وليس مشكلة الصراع . وهو يقصد بالظاهرة هنا مقومات ذات طابع خاص تستهدف حماية المجتمع ودعمه وضمان نموه في مواجهة الأخطار الخارجية[١١٩]. وهو يصنف الصراع في المجتمعات العربية إليأربعة أنواعوهي: الصراع الهجومي، والصراع الدفاعي ، والصراع المتكافئ ، والصراع التكويني وقد فصل هذه الأنواع بالتطبيق

على العالم العربي في الفصل الخامس[١٢٠].

وقد عالج في الفصل الخامس كذلك أهم التحديات الاجتماعية التي يواجهها الصراع التكويني في عمليته الصراعية داخل العالم العربي، وقد حصرها في أربع نقاط وهي تعدد الجماعات العرقية والدينية والطائفية والطبقية ، والتخلف الاقتصادي، والأزمات الثقافية والسياسية ، وتعارض مصالح بعض الفئات الاجتماعية مع أهداف المؤسسات الجديدة . وهو يقصد بالتحديات الاجتماعية كل مابذره الاستعمار من تخلف اجتماعي، واغتراب نفسي ، وتبعية اقتصادية ، وازدواجية ثقافية . وهو يحدد مراحل الصراع التكويني في ثلاثة ، الأولى المرحلة الانهاضية ، والثانية المرحلة الانمائية والثالثة مرحلة التجسير بين المرحلتين السابقتين وهو يقدم أربعة مقترحات لانجاح برامج التنمية ي المجتمعات العربية ، وهي أولا تحقيق المشاركة الشعبية في تحمل مسئولية التنمية ، وثانيًا تحقيق الانفتاح الداخلي على كافة القوى والاتجاهات الوطنية لتؤلف جبهة وطنية متحدة تمثل مفهوم (العروة الوثقى) ، وثالثًا إغلاق حدودنا تماما أمام الصهيونية والاستعمار والقضاء على أشكال التبعية الفكرية التي تتم تحت شعار التحديث القائمة على التنمية السمسارية التابعه ، ورابعًا التعاون مع كافة الدول والقوى والتيارات العالمية[١٢١].

وفي الفصل السادس يحدد الباحث مؤشرات الصراع التكويني، ويقصد هنا إرادة مجتمع في إزالة ترسبات متراكمة من صنع الأجانب الغزاة والمستغلين ، من أجل بناء مقومات جديدة ينهض بها لمواجهة المراحل التطورية الجديدة ، وهو يرصد أهم التحولات الثقافية في المجتمع العربي المعاصر في عشرة تحولات ، وهي التحول القومي ، والصراعي، واللغوي التعريبي والسكاني، والانمائي، والملكي، والمديني الحضري، والدوري الوظيفي، والتعليمي المهني، والعلمي الأكاديمي[١٢٢].

وقد أنهى الباحث دراسته بالفصل السابع والذي أطلق عليه (الهيكل العام لمشروع النظرية الاجتماعية العربية) . وقد حاول تطبيق فكر جانثان ترنر) J. Turner في كتابه (بناء النظرية في علم الاجتماع)[١٢٣] فهو يرى . أن النظرية تتضمن سبعة مكونات هي: الفرضيات ، والمفاهيم ، والمتغيرات ، والقضايا ، والنصوص والتعميمات والتنبؤ . وحاول طرح مجموعه من الفروض الخاصة بالصراع التكويني يمكن للباحثين اختبارها ، كذلك طرح فروضاً حول الصراع الدفاعي والهجومي. وقدم مجموعة من المفاهيم حول مايقصده بالصراع الاجتماعي والهجومي والتكويني والدفاعي والتحول الثقافي والاستجابة والنموذج الاجتماعي ودور المرأة التقليدي، ودورها الجديد ومحو الأمية . ثم انتقل إلى قضايا النظرية وهي في أغلبها تدور حول مفاهيم الصراع واشراك الفئات المتباينة عرقيًا ودينيًا وطبقيا وطائفيا في التنظيمات السياسية والاجتماعيه ، وارجاع التفاوت الطبقي في المجتمع العربي إلى حادث جيولوجي(البترول) وليس الإرث الطبقي ، وضرورة تشخيص حالة التخلف المرضية ، وأكد أن عدم إدراك دور المثقف في المجتمع يؤدي إلى اغترابه ، وعدم اشراك الفرد في التمثيل السياسي يعني عدم احترام مواطنته وقدم ثلاثة نصوص وبعض التعميمات تتصل بأثر القوى الأجنبية وحرصها على تفتيت الوطن العربي، وضرورة إيقاظ الوعي الوطني القومي وتقريب وجهات النظر بين الفئات الاجتماعية وتحقيق الاعتماد على النفس في الدفاع والاستثمار وتعزيز الذات العربية . وجميع التعميمات تتصل بالصراع الدفاعي والهجومي والتكويني.

وعلى الرغم من المآخذ النظرية والمنهجية العديدة على هذه الدراسة ، خاصة وأنه لم يوضح معيار إنتقاء البحوث الاجتماعية التي اختارها بعد منتصف هذا القرن ، ولم يقم بحصر لها ، ولم يحدد أصلا هذه البحوث . فإن هذه تعد من أهم الدراسات المطروحة في مجال التنظير لعلم اجتماع

عـربي، ومن الواضـح أن البـاحث ينطلق من أيديولوجـيـة ، ومنهج مـعـينين . وعلى الرغم من اختلافنا مع الباحث في الكثير من الجوانب، واختلافنا معه في منطلقاته الفكرية وبعض تحليلاته وتركيزه على قضايا الاستعمار وآثاره وعلى مـفـهوم الصـراع بوصفه المنطلق للتـقدم والانماء، واختـلافنا مـعـه في تصنيفاته للعالم العربي ولأنواع التنمية داخله ، فإن قيمة هذه الدراسة تكمن فيما تثيره من تساؤلات وما تطرحه من فروض. وعلى الرغم من أن الباحث لم يصل إلى معالم نظرية متماسكه ، وكل ماوصل إليه مجرد أفكار مستمدة من منطلقـات فكرية يتـبناها البـاحث، اخـتــار من الواقع ومن الدراسـات مـايدعمـهـا ، إلا أن قيـمة هذه الدراسة تتمثل فيمـا تسـتـثيره عند الباحثين المهتمين بقضية علم الاجتمـاع في العالم العربي، من تحديات ومشروعات بحـثـيـة تتم من منظورات مـخـتلفـه . ولا شك أو الوصـول لنظرية بصـدد علم اجتمـاع عربي جـهـد ليس في مكنه باحث واحـد مـهمـا كـانت قـدراته ، وأي باحث يزعم انجازه لهذا العمل سوف يأتي عمله متحيزًا ناقصا أحادي النظرة بالضرورة . فهذا العمل يقتضي دراسات متعددة الجوانب تستند إلى سياسة وخطة وبرامج بحـثية مـحدده ، يقوم بتنفيذها مجموعة من الباحثين يمثلون دول العـالم العربي، ويستندون في دراسـاتهم إلى دراسـات واقـعـية مـقـارنه ، ودراسـات للبحـوث والمؤتمرات التي عقدت في العالم العربي، يتم تحديدها في ضوء معايير دقيقة ، خلال فترة زمنيه يحددها المشروع . وإذا كان البعض يرى عن حق صعوبة تحقيق هذه الشروط، فإن الأمر يبقى في النهاية مجرد وجهات نظر فردية ، ورؤى شخصية ، كما هو حادث الان بالفعل، وسيظل الصـراع الفكري والايديولوجي والنظري والمنهجي قـائمـا بين المشـتغلين بعلم الاجتـمـاع في العـالم العـربي كـمـا هو حـادث الآن ، وهذا هو مـا أطلق عليـه البعض (البداوة أو القبليه السوسيولوجية)(١٢٤).

وهذه الدراسة تختلف في أهدافها ومنطلقاتها ومناهجها بشكل واضح

عن دراستنا ، فهي ليست دراسة ميدانية ولم تطبق على مشتغلين بعلم الاجتماع ولم يطلب إليهم ابداء الرأي والتعرف على منظوراتهم ، وإنما اعتمدت على بعض الدراسات التي اختارها الباحث بشكل عمدي، إما لنقدها أو لدعم وجهة نظره . ومع هذا تبقى لهذه الدراسة قيمة بحثية وأكاديمية بوصفها معبرة عن قطاع واسع من علماء اجتماع العرب وظواهر تهم أوسع الشرائح الاجتماعية في المجتمع العربي الذين ينطلقون من بناءات نظرية ومنهجية معينة ، وهذا ماجعلنا نفرد لها عدداً أكبر من الصفحات في دراستنا هذه .

المراجع:

1 - Zietlin, I. : Ideology and thd development of Sociological Theory: Prentice Hall 1968

٢ - بوتومور . علم الاجتماع : منظور اجتماعي نقدي : ترجمة الهواري: دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥ ص ص ١٢- ١٥ وراجع الفصل الثالث بعنوان (أزمة علم الاجتماع) ص ص ٥٥- ٦٧.

3 - Daw, Alin: The two Sociologies : In Kenneth Thomson and Germy Junstall (eds): Sociological Perespectives: Penguin Books 1971 pp. 543-549.

5 - Gouldner . A . The Comming Crisis of Western Sociology , Heinman . London- New Delhi 1971.

6 - Tyriakian . E. (ed): The Phinomenon of Sociology: Apleton Cersury Croft : . N.y. 1971...

٧ - السمالوطي . نبيل: الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر. الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٧٤

8 - Mills, C.R,. Sociological Immagination : Penguin Books . 1955.

٩ – س. رايت ملز: الخيال العلمي الاجتماعي: ترجمة عبد المعطي والهواري – تقديم سمير نعيم : دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٨٧ . الفصل الثاني والثالث. وارجع إلى ص ٦٠ ، ص ١٤٤.

١٠- يمكن في هذا الرجوع لأعمال ندوة (أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي) التي عقدت بالكويت خلال ابريل ١٩٧٤ ، وكذلك البحوث والتوصيات التي أسفرت عنها الندوة التي عقدت في أبي ظبي بالإمارات العربية المتحدة عن طريق المركز الإقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي سنة ١٩٨٣ بعنوان: نحو علم اجتماع عربي. وكذلك بحوث وتوصيات الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية حول(التراث وتحديات العصر في الوطن العربي) بالقاهره خلال سبتمبر ١٩٨٤.

١١- كمير ، الواثق محمد، وزينب بشير البكري: الدعوة إلى علم اجتماع عربي بين الايديولوجية والعلمية : محاولة لاستكشاف العلاقة الجدلية بين الفكر والبنية الاجتماعية : مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، صيف ١٩٨٩ ، المجلد ١٧ العدد الثاني ص ص

١٢- جراهام كينلوتش . تمهيد في النظرية الاجتماعية : تطورها ونماذجها الكبرى . ترجمة فرح ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٠، بيرسي كوهين : النظرية الاجتماعية الجديدة : ترجمة الهواري: دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٨٥ .مصدر سابق، ومحمد علي محمد: تاريخ علم الاجتماع دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٨٥

Parsons : T. : Theories of Society. Glenco: The Free press 1961 p. 71...

13- Collins, Randall: Theoretical Sociology: Harcourt Brace Newyork 1988 p. 93.

14- Wallerstien, L. The modern World system: Vol. 2 - N.y. : The Academic Press . 1980 p. 45.

15- Amin: Samir: Uneaqual Development : An Essay on the Social Fermations of Peripheral Capitalism. New york Monthly Review 1976 . pp. 345- 348.

16- Duvall , Raymond and Freeman, Hoha: The State and Development Capitalism : International Studies Quarterly 1981pp. 99-113.

17- Huntington: Goals of Development: in : Winer N. and Huntington , S.: (eds) Understanding Political Development : Little Grown 1987 p. 6.

18- Collins: op. cit. pp. 93-95.

١٩ – يمكن في هذا الرجوع إلى أعمال(البحوث والتوصيات) للندوات وللمؤتمرات الآتية على سبيل المثال:

– النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي(الجزائر ١٩٧٣)
– أوضاع العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط(الاسكندرية ١٩٧٤)
– تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط(الكويت ١٩٧٨)
– مشكلة المنهج في بحوث العلوم الاجتماعيه (القاهرة ١٩٨٣)
– نحو علم اجتماع عربي(ابوظبي ١٩٨٣)
– اشكالية العلوم الاجتماعيه في الوطن العربي(القاهرة ١٩٨٣)
– سياسة العلوم الاجتماعية في الوطن العربي(تونس ١٩٨٤)
– علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي(الكويت ١٩٨٤)
– نحو علم اجتماع عربي(تونس ١٩٨٥)

وارجع إلى بعض الأوراق المحددة حول هذه الندوات والقضايا التي تناولتها منها:

– القطب، إ: (ندوة حول علم اجتماع عربي) أبو ظبي من ٢٥-٢٨ أبريل المجلة العربية للعلوم الإنسانية : المجلد الثالث سنة ١٩٨٣ ص ص ٢٤٧-٢٥٢ .

– الإربي، ع: (حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي) ترجمه محمد

الجوهري ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع : العدد الخامس: اكتوبر ١٩٨٣ ص ص ٧٩- ١٢١

- حسين ،ع: (النظريات الاجتماعية الغربية قاصرة ومعادية) بحث مقدم لندورة إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي - القاهرة فبراير ١٩٨٣.

- شقرون ، م : (أزمة علم الاجتماع أزمة المجتمع) - المستقبل العربي - اكتوبر١٩٨٤ ص ص ٢٥-٣٦.

- نعيم ، س: (بحوث علم الاجتماع والالتزام بقضايا الإنسان العربي : رصد تقويمي استشرافي) بحث مقدم لمؤتمر علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي بالكويت من ٨ - ١١ نيسان ١٩٨٤.

٢٠- يمكن في هذا الرجوع إلى العديد من الكتب المؤلفه في المناهج مثل حسن ، عبد الباسط: أصول البحث الاجتماعي: مكتبة وهبه ١٩٨٩.

- الجوهري، محمد والخريجي:

- عبد المعطي ، عبد الباسط: البحث الاجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجيته وأبعاده - دار المعرفة الجامعية ١٩٨٤ .

- زريق : المنهج العصري: محتواه وهويته : ايجابياته وسلبياته - المستقبل العربي - ١٩٨٤ ص ص ١٠٥ -١٢١.

- قنصوه ، صلاح:الموضوعية في العلوم الإنسانية : عرض نقدي لمناهج البحث . دار الثقافة للطباعة والنشر سنة ١٩٨٠م

٢١- إسماعيل ، زكي محمد: نحو علم اجتاع إسلامي- دار المطبوعات الجديدة ، الاسكندرية ١٩٨٩ و مصطفى ناجي: علم الاجتماع في العالم العربي: بين المحلية والدولية : مجلة العلوم الاجتماعية - المجلد الخامس عشر . العدد الثاني- صيف ١٩٨٧ ص ١٩٩٤.

وارجع إلى : رشدي فكار : في الاجتماع العربي الإسلامي: نحو نظرية حوارية إسلامية : باريس : جتنير: ثلاث مجلدات ١٩٩٠

٢٢ - سعد الدين إبراهيم : (تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع من اثبات الوجود إلى تحقيق الوعود) - المستقبل العربي - مايو ١٩٨٥

ص ص ١٢٩-١٣٨.

23- Williams , E. : The International Sociological Association and the internationalization of Sociology: Intenational Social Science Journal . 1975 Vol. 2. VXXVII.

24- Janowilz, M. and Mills R.: Internationalizing American Sociology Through the Research Committee of the International Sociological Association: American Sociologists 1973 vil 8 pp 77 -80.

25- See Obikeze, D.S.: (A New Approach to social Science in Africa: The Exchange process) International Social Science Journal XXXV , pp 733- 740 - see atso.

UNESCO;Regionalization of Social Science in Latin America: Intenational Social Science Journal XXXV- Vol4 pp 559- 561.

٢٦ - راجع البحوث المقدمة في ندوة أبو ظبي السابق الإشارة إليها خاصة بحث الضوي، تاج الأنبياء : علم الاجتماع تأملات في ماضيه وحاضره ومستقبله.

٢٧ - راجع نعيم ، سمير: مصدر سابق ، وارجع إلى كمير والبكري : مصدر سابق . ص ٩١ ، وارجع إلى صلاح منسي : الفكر اللبرالي في السبعينات : منشور في : سعد الدين إبراهيم الانتلجنسا العربية ، المثقفون والسلطه : منتدى الفكر العربي - عمان ١٩٨٨ ص ص ٤٩٩ - ٥١٧.

٢٨ - انظر: عبد الباقي الهرماس: المثقف والبحث عن نموذج - مذكور في سعد الدين إبراهيم : مصدر سابق ص ص ٦٣ - ٧٥، وارجع إلى مصطفى ناجي: علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدوليه .

مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت المجلد (١٥) العدد (٢) صيف ١٩٨٧ ص ص ١٨٦ ، ١٨٧.

٢٩ - كمير، الواثق محمد، وزينب بشير البكري: مصدر سابق ص ٩١.

٣٠ - ارجع إلى أعمال ندوة أبو ظبي التي نظمها المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي في الفترة خلال ابريل ١٩٨٣ وخاصة البحوث التاليه :

- بو حديبة عبد الوهاب: علم الاجتماع العربي وشروط مصداقيته.

-الضوي، تاج الأنبياء : علم الاجتماع : تأملات في ماضيه وحاضره ومستقبله .

- ساري ، سالم : علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعي العربية : هموم واهتمامات.

كذلك يمكن الرجوع ندوة (أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي) التي عقدت بالكويت خلال ابريل ١٩٧٤ ، وأعمال ندوة القاهرة بعنوان (التراث وتحديات العصر) التي عقدت من خلال المركز الإقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي خلال فبراير ١٩٨٣.

٣١- السمالوطي. نبيل. : الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر ، دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية والتطبيقية : الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٣. وهذا الكتاب طبع مرة ثانية عن طريق دار الكتاب الجامعي (٨ ش سليمان الحلبي القاهره) ، سنة ١٩٨٦، وطبع مرة ثالثة مع إضافات سنة ١٩٨٩ تحت عنوان (الايديولوجيا وقضايا علم الاجتاع) عن طريق دار المطبوعات الجديده بالاسكندريه. انظر المقدمة ص ص ٢٠-٢١.

٣٢- الضوي، تاج الأنبياء : مصدر سابق ص ٨٤.

٣٣- صالح ، ناهد: مصدر سابق ص ٢٧.

٣٤- كمير ، الواثق، البكري، زينب : مصدر سابق، الهوامش ص ١٠٧.

٣٥- المصدر السابق ص ١٠٦.

٣٦- إبراهيم سعد الدين :تجسير للفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب: سعد الدين إبراهيم (تحرير) : الانتلجنسيا العربية : المثقفون والسلطة منتدى الفكر العربي- عمان - سلسلة الحوادث العربية ١٩٨٨ ص ٥٥٢ ، ٥٨٥

٣٧- المصدر السابق ص ص ١٠٥ - ١٠٧.

٣٨ - ارجع إلى دراسة عبد المعطي. عبد الباسط : مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي: المستقبل العربي- ديسمبر ١٩٨٥. العدد ٨٢ ص ص ٢٠- ٣٦ ودراسته حول (البحث الاجتماعي: محاوله نحو رؤية نقدية لمنهجيته وأبعاده) دار المعارف الجامعية سنة ١٩٨٤. والي (نعيم) سمير: (بحوث علم الاجتماع والالتزام بقضايا الإنسان العربي: رصد تقويمي استشرافي) : ورقه مقدمة ضمن أعمال مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي - الكويت ٨ - ١١ نيسان سنة ١٩٨٤.

٣٩ - مصطفى ناجي: علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية، مجلة العلوم الاجتماعية صيف ١٩٨٧ ص ص١٧٩-١٨٠.

٤٠ - هناك العديد من الدراسات التي تحدثت عن عالمية علم الاجتماع ومبرراتها مثل دراسة :. Janowitz (M) , R. Hills سنة ١٩٧٣.

السابق الإشارة إليها ودراسة :

William, E. : The International Sociological Association and the Internationalization of Sociology: International Social Science Journal VXXVII vol 2 . 1975.

٤١- ارجع لدراسات « زايتلن وجولدنر وداو وترياكيان ... السابق الإشارة إليها .

٤٢- ارجع إلى دراسة

Myrdal: Value in Social Theory: Routledge and Kagan Paul - London 1962.

- Myrdal: Objectivity in Social Research - London - Gerold., D. Co. 1970 p 9 .

ارجع إلى دراسة بارسونز بعنوان:

Evaluation and Objectivity and Modern Society

مذكورة في دراسة ارفنج زايتلن : النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ترجمه عودة وعثمان – دار السلاسل – الكويت ١٩٨٩ ص ١٠٧ وارجع إلى كتاب صلاح قنصوه بعنوان : الموضوعية في العلوم الإنسانية : دارالثقافة للطباعة والنشر القاهرة ١٩٨٥. وارجع إلى الخيال السوسيولوجي لرايت ملز .الفصل الأول.

٤٣- نبيل السمالوطي: نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع . رؤيه نقدية اجتهادية : دار المعرفة الجامعية ١٩٩٥ .

44-Gendzier: Managing Political change : Scientists . The third World : Boulder Co: West view press 1985.

٤٥ – مصطفى ناجي: مصدر سابق ص ١٨٨ ، ١٩٤.

وارجع إلى دراسة الإربي بعنوان (حول الوضع الراهن لعلم الاجتاع العربي) مترجم ومنشور بالكتاب السنوي لعلم الاجتماع العدد (٥) لسنة ١٩٨٧ص ص ٧٩-١٢١

٤٦ – راجع المؤتمرات العربية المشار إليها فقرة ١٩ من قائمة المراجع لهذا البحث.

٤٧- نبيل السمالوطي : نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع : رؤية نقدية اجتهاديه ، وكتاب: التوجيه الإسلامي وصراع المنطلقات والنظريات في علم الاجتاع : دراسة نقديه في علم اجتماع المعرفه ، وكتاب التنمية بين الاجتهادات الوضعية والدينية : دراسة مقارنه: والكتب الثلاث صادره عن دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية ١٩٩٥. انظر أيضاً : محاولة منهجية في علم الاجتماع الإسلامي: مجلة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية العدد الثالث سنة ص ص٤٠١-٤٦٢.

٤٨ – انظر دراسة عبد الباسط عبد المعطي: مستقبل علم الاجتماع في

الوطن العربي - مجلة المستقبل العربي . العدد(٨٢) ديسمبر ١٩٨٥ ص ص ص٢ - ٣٦.

٤٩ - مصطفى تاجي: مصدر سابق ص ١٨٨.

انظر دراسة نصر حول (ندوة علم اجتماع عربي) التي عقدت في تونس.

والمنشوره بمجلة المستقبل العربي - يناير ١٩٨٥ ص ص ١٦٨- ١٧٤.

٥٠- راجع دراسة الجابري(اشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر: صراع طبقي أم شكل ثقافي) منشورة في مجلة المستقبل العربي نوفمبر سنة ١٩٨٤ ص ص ٥٤ - ٢٠٨.

٥١ - نبيل السمالوطي: نحو توجه إسلامي لمناهج علم الاجتماع : مصدر سابق ، رؤية منهجية في علم الاجتماع الإسلامي: مصدر سابق.

٥٢- نبيل السمالوطي: الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر . الهيئة العامة للكتاب . الاسكندرية سنة ١٩٧٣. المقدمه.

٥٣- محمد عابد الجابري: التراث والحداثه : دراسات ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية سنة ١٩٩١ص ١٥ ومابعدها.

٥٤- المصدر السابق.

٥٥ - ارجع إلى أوائل الدراسات التي أصدرها الباحث وهي كتاب الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر الصادر عن الهيئة العامة للكتاب الاسكندريه ١٩٧٣، وإلى آخر اصداراته سنة ١٩٩٥ مثل التوجيه الإسلامي لمناهج علم الاجتماع ، والتوجيه الإسلامي وصراع المنطلقات والنظريات في علم الاجتماع. الصادران عن دار المعرفة الجامعية .

٥٦- بوتومور: علم الاجتماع : منظور اجتماعي نقدي: ترجمة محمد الجوهري وآخرين - دار المعارف سنة ١٩٨١ ص ١٢.

٥٧ - المصدر السابق ص ٤٩.

٥٨- المصدر السابق

٥٩ . المصدر السابق ص٥٠.

60- A. Gouldner: The Comming Crisis of Western Sociology. op. cit..

٦١- بوتومور: مصدر سابق ص ٥١.

- R. Nisbet: Sociological Tradition.

٦٢- راجع في هذا دراسة بوتومور سابقة الذكر ص ص ٥٣-٥٤.

63- G. C. Kinloch: Sociological Theory : Its Development , and Major Paradigms.

وقد قام محمد سعيد فرح بترجمته تحت عنوان(تمهيد في النظرية السوسيولوجية : تطورها ونماذجها الكبرى : دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٩٠ ص ص ١٤- ١٥.

٦٤- المصدر السابق ص ١٥.

65- See R. Bendix: Embotlled Reason: Essays on Social knowledge : N.y. 1970.

٦٦ - بوتومور: مصدر سابق ص ٥٤ . وارجع كذلك إلى (توماس كون) تركيب الثورات العلمية . ترجمة ماهر عبد القادر. الجزء الخامس من فلسفة العلوم : دار النهضة العربية . بيروت ١٩٨٨ ص ص ١١ ومابعدها

67- See W.G.Runciman : Sociology in its place and other Essays : Cambridge 1970.

مذكورفي بوتومور ص ص ٥٥ – ٥٦.

٦٧- بوتومور: ص ٥٦.

٦٨- المصدر السابق ص ٥٩.

٦٩- المصدر السابق ص ٥٠.

70-See Norman Birnbaum : The Crisis of Industrial Society N.y 1969.

وانظر أيضا دراسة بوتومور السابق الاشارة إليها ص ص ٥٥-٥٩.

٦٠-٦١, ٧١- راجع دراستنا النقدية المنشوره سنة ١٧٩٣ بعنوان «الايديولوجيا وأزمة علم الاجتاع المعاصر : الصدر عن الهيئة العامة

للكتاب بالاسكندرية

وارجع إلى دراسة المؤلف بعنوان « اشكاليات علم الاجتماع في العالم العربي – بحث ألقي في ندوقبكلية العلوم الاجتماعية يناير ١٩٩٣

٧٢- مصطفى ناجي: مصدر سابق ص ١٨٢.

٧٣- انطوان زحلان : ندوة تهيئة الإنسان العربي للانتاج العلمي – المستقبل العربي – بيروت ١٩٨٥.

74 - H.Wiarda : Towards a Nonethnoncentric theory of Development : Atractive conceptions from the third World - in H. Wiarda: (ed) : Direction in comporative politics : Boulder Westview Press 1985 pp. 127 - 150

٧٥- ارجع إلى دراسة الباحث بعنوان « التوجيه الإسلامي لمناهج البحث في علم الاجتماع » : دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية ١٩٩٥ الفصل الأول.

٧٦- راجع تشارلس رايت ملز: الخيال العلمي الاجتماعي – الترجمة العربية ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٨٧ ص ص ٥٨ ومابعدها

٧٧- محمد عزت حجازي : الأزمة الراهنه لعلم الاجتماع في الوطن العربي – المستقبل العربي – مايو ١٩٧٥ ص ص ٦٠-٨٤.

٧٨- مصطفى ناجي: مصدر سابق ص ١٨٣.

٧٩- رفعت سيد أحمد : اختراق العقل المصري – دار التوني – القاهرة سنة ١٩٨٥ ص ١٠٩ ومابعدها.

80- E. Zeitlin: op. cit.

81- A. Gouldner: The Comming Crisis of Western Sociology: Heinmann, London, New Delhi. 1971.

82- T.B.Bottomore: Sociology as Social Criticism : Rqndcme House . N.y. 1974.

83- I.Zietlin: Rethinking Sociology: A critique of Contemporary Theory: Prentice Hall . Englewood

Cliffs: New Jersy 1973.

وترجمه عوده وعثمان للعربية بعنوان(النظرية المعاصرة في علم الاجتماع) صدر عن دار السلاسل بالكويت سنة ١٩٨٩

84- C.R.Mills: The Sociological Imagination: Penguin Books 1955.

وقد ترجمه عبد المعطي والهواري تحت اسم (الخيال العلمي الاجتماعي) ، صدر سنة ١٩٨٧ عن دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية .

85 -E. Tiryakian: Introducation to the Sociology of Sociology : in, E.Tiryakian: The Phenomenon of Sociology: Apleton Censury Crofts: N.y. 1971 . p.1

٨٦ – انظر نبيل السمالوطي : الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر : مصدر سابق.

87- A Gouldner: op . cit. p. 248.

٨٨– نبيل السمالوطي:الايديولوجيا وقضايا علم الاجتماع ، دار المطبوعات الجامعية – الاسكندرية ١٩٨٩ ص ص ٧٧ – ٧٨.

٨٩– هذه البحوث منشورة ضمن أعمال ندوة (نحو علم اجتماع عربي)الذي نظمه المركز الإقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في العالم العربي – أبوظبي– ابريل ١٩٨٣م.

٩٠– مقدمة لندوة علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي التي عقدت بالكويت في الفترة من ٨ – ١١ نيسان ١٩٨٤.

٩١– مصطفى ناجي: علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية : مجلة العلوم الاجتماعية بالكويت – صيف ١٩٨٧ ص ص ١٧٩– ١٩٤.

٩٢– الواثق كمير وزينب البكري: الدعوة إلى علم اجتماع عربي بين الايديولوجية والعلمية – مجلة العلوم الاجتماعية – الكويت صيف

١٩٨٩ ص ص ٩١-١٠٧.

٩٣- الانتلجنسيا العربية : تحرير سعد الدين إبراهيم - صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ومنتدى الفكر العربي بعمان بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب والجمعية العربية لعلم الاجتماع.

٩٤- هذه الدراسة ترجمها محمد الجوهري ونشرها في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع العدد الخامس اكتوبر ١٩٨٣.

٩٥- صادرة عن مجلة المستقبل العربي العدد ٧٥ مايو ١٩٨٥ ص ص ١٢٩-١٣٩

٩٦- سعد الدين إبراهيم: تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب: منتدى الفكر العربي، عمان . رقم ٤ ١٩٨٤.

٩٧- ارجع إلى حجازي وآخرون: نحو علم اجتماع عربي، علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة : المستقبل العربي سنة ١٩٨٧.

وارجع إلى : مجموعة مؤلفين : اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي الطبعة الأولى ، دار التنوير للطباعة والنشر ، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : بيروت ١٩٨٤.

وارجع إلى التنمية العربية : الواقع الراهن والمستقبل: صادره عن مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ، العدد (٦) من سلسلة كتب المستقبل العربي بيروت ، الطبعة الثانية اكتوبر ١٩٨٥.

٩٨- عبد الباسط عبد المعطي: الوعي التنموي العربي : ممارسة بحثية : معهد الإنماء العربي للدراسات الاجتماعية . بيروت . لبنان . الطبعة الثانية ١٩٨٩م - انظر الدراسة الميدانية التي وقعت في الباب الثاني من ص ١٤٣-٢٠٤ .

٩٩ - المصدر السابق ص ١٤٥ .

١٠٠- المصدر السابق ص ١٤٦.

١٠١ - المصدر السابق ص ص ١٤٧-١٤٩.

١٠٢- المصدر السابق ص ص ١٧٦-١٧٧.

١٠٣- المصدر السابق ص ص ١٩٤-١٩٦.

١٠٤- المصدر السابق ١٥٠.

١٠٥- المصدر السابق ١٤٦.
١٠٦- معن خليل عمر : نحو نظرية عربية في علم الاجتماع : سلسلة الدراسات الاجتماعية.٩٢ كتاب البيان : جمعية الاجتماعيين -الشارقة- الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٩ ص ١٠.
١٠٧- المصدر السابق ص ١٠
١٠٨- المصدر السابق ص ١٢.
١٠٩- المصدر السابق ص ٤٨.
١١٠- المصدر السابق ص ص ٤٦- ٤٧.
١١١- المصدر السابق ص ٥٠.
١١٢- المصدر السابق ص ٥١.
١١٣- المصدر السابق ص ٥٦.
١١٤- أخذها الباحث عن سعد الدين إبراهيم : تأمل الافاق المستقبليه لعلم الاجتماع في الوطن العربي: مجلة المستقبل العربي العدد ٧٥ ص ص ١٣٢-١٣٣.
١١٥- معن خليل عمر: مصدر سابق ص ص ٦٤- ٦٥.
١١٦- المصدر السابق ص ٦٦.
١١٧- عبد الله العروي المجتمع العربي: مجلة دراسات عربية - بيروت . العدد (٦)ص ص ٨١-٨٢ وهو المصدر الذي اعتمد عليه معين خليل ص ٦٧.
١١٨- معن خليل - مصدر سابق ص ص ٨٤-٩٣.
١١٩- المصدر السابق ص ١٦٥.
١٢٠- المصدرالسابق ص ص ١٦٥- ١٦٧.
١٢١- المصدر السابق ص ١٨٢.
١٢٢- المصدر السابق ص ص ١٨٩-٢٠٥.
١٢٣- المصدر السابق ص ص ٢١١-٢١٤.
١٢٤- المصدر السابق ص ٥٨.

القسم الثاني من الدراسة
نتائج تحليل الدراسة الميدانية

١ - وصف مجتمع الأساتذة المبحوثين.

٢ - ضوابط التحليل.

٣ - تحليل نتائج دراسة القضية الأولى .

(تصور أهداف علم الاجتماع)

٤ - تحليل نتائج دراسة القضية الثانية .

(تصور العوامل المسئولة عن عدم وصول العلم إلى قوانين عامه)

٥ - تحليل نتائج دراسة القضية الثالثة .

(مدى ضرورة انطلاق البحوث من نظريات موجهة)

٦ - تحليل نتائج دراسة القضية الرابعة .

(النظريات الأقدر على تفسير الواقع الغربي)

٧ - تحليل نتائج دراسة القضية الخامسة .

(الموافقة على ظهور نظريات حققت الشروط العلمية)

٨ - تحليل نتائج دراسة القضية السادسة .

(أهمية المناهج الكمية والكيفية).

٩ - تحليل نتائج دراسة القضية السابعة .

(مصادر المعرفة الاجتماعية وأولوياتها)

١٠- تحليل نتائج دراسة القضية الثامنة .

(تأثر الدراسات والنظريات بالأيديولوجيات)

١١- تحليل نتائج دراسة القضية التاسعة.

(العالمية والمحلية في علم الاجتماع)

وصف مجتمع الأساتذة المبحوثين (العينة):

الأصل في العينة أن تكون ممثلة ، تختار بأحد أساليب سحب العينات المذكورة في كتب الاحصاء (عشوائية أو طبقية أو عنقودية ... الخ) . غير أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون تطبيق هذه الأساليب بالشكل المثالي، منها عدم وجود احصاءات حول أعداد الحاصلين على الدكتوراة في علم الاجتماع ، وحصر بأسمائهم في بعض الدول العربية ، فضلا عن العالم العربي على اتساعه، ومنها إشكالية عدم التواصل بين المشتغلين بهذا العلم على مستوى البلد الواحد ، فضلا عن التواصل بين المشتغلين بهذا العلم على مستوى جميع الدول العربية ، ومنها أن العديد من الذين يرسل إليهم استمارات أو استبانات من الأساتذة ، لايهتمون بتعبئتها وارجاعها لضيق وقتهم ولكثرة أعباء التدريس والبحث العلمي والمشاركة في أمور مجتمعية طوعية أو رسمية ...الخ، ومنها خوف بعض المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي من الإفصاح عن هويتهم الايديولوجية والنظرية .

ولهذا فقد وقع الاختيار عمدًيا على مجموعة من الأساتذة الذين أمكن للباحث الاتصال بهم شخصيا والجلوس مع أغلبهم ومناقشتهم في قضايا البحث. ولهذا فإن الباحث لايدعي إطلاقًا أن آراء الأساتذة المبحوثين تمثل كل توجهات المشتغلين بعلم الاجتماع في العالم العربي، أو حتى داخل بلدان المبحوثين أنفسهم.

غاية مافي الأمر وعلى أحسن تقدير فإنها تمدنا بمؤشرات لاهتمامات وتصورات وتوجهات بعض المشتغلين بهذا العلم في بعض الدول العربية ، ويعطي البحث صورة عن كيفية تفكير قطاع من المشتغلين به ، في العلم وفي أنفسهم كعلماء اجتماع، وفي العلاقة بين علمهم والمجتمع ... وتوضح تصوراتهم عن أنسب النظريات والمناهج لدراسة الواقع العربي، ومدى توظيف بحوث هذا العلم في خدمة مجتمعهم ومعوقات الاستفادة بهذه

البحوث وأساليب التغلب عليها ، هذا إلى جانب آرائهم بصدق جميع قضايا البحث المطروحة في أجزائه الثلاثة .الخ. ولاشك أن هذا أمر مفيد ومطلوب وهذا البحث الميداني القائم على الاتصال المباشر مع بعض المشتغلين بهذا العلم يفتح آفاقًا هامة في إجراء بحوث أخرى . فهذا البحث له طابع استطلاعي ، ومطبق على ماتيسر الالتقاء بهم من المشتغلين بهذا العلم ، وعلى من قبل منهم التعاون مع الباحث دون خوف من التصنيف الفكري الذي لم يكن أصلاً من أهداف البحث. وقد ساعد على تعاون البعض التأكيد على عدم ضرورة ذكر الاسم ، وإعطاء الأستاذ الخيار أن تصدر الآراء مقرونه باسمه أم لا . ولا شك أن هذا البحث يفتح الطريق إلى بحوث أخرى يمكن أن تكون أكثر تحديدًا أو تركيزًا على قضية واحدة من القضايا الكثيرة التي يثيرها هذا البحث الذي يتخذ طابعًا موسوعيًا ، وأن تكون أكثر قدرة على اختبار فرضيات يمكن للبحث الحالي أن يطرحها ، وأن يطبق بشكل يدقق المعاينة والمعايير المنهجية في اختيار العينات والدول بعد أن يكون هناك تصنيف دقيق للمشتغلين بعلم الاجتماع في كل دوله حسب توجهاتهم الفكرية النظرية والمنهجية ، وحسب تصورهم لعلاقة العلم بالمجتمع.

وهذا أمل نرجو أن نتحقق من خلال تنظيمات علم الاجتماع التي يتنامى عددها في العالم العربي.

وقد طبق البحث على (٤٨) أستاذًا حاصلاً على الدكتوراه في أحد ميادين علم الاجتماع، وكان ترتيبهم (٢٠)أستاذًا من مصر، (٢٠) أستاذًا من السعودية ، (٤) أساتذة من السودان ، (٤) أساتذة من الجزائر.

وبالنسبة لجهة الحصول على درجة الدكتوراه فقد كان ٨٠٪ من الأساتذة المصريين قد حصلوا على الدرجة العلمية من الجامعات المصرية ، والباقي(٢٠٪) من الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكيه . وعلى العكس من ذلك فقد كان ٩٠٪ من الأساتذة السعوديين قد حصلوا على الدرجة

العلمية من جامعات الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و١٠٪ من الجامعات السعودية . أما الأساتذة السودانيين فقد حصلوا على الدرجة أيضا من جامعات الغرب بنسبة ١٠٠٪، وبالنسبة للأساتذة الجزائريين فكان ٧٥٪ قد حصل على الدرجة من الغرب، و٢٥٪ من مصر .

ويمكن أن يكون مكان الحصول على الدرجات العلمية (خاصة الماجستير والدكتوراه) عاملاً مؤثراً في تشكيل نظرة الباحث ومنطلقاته الفكرية وتوجهاته النظرية والمنهجية . غير أن هذا الموضوع ليس من بين اهتمامات هذه الدراسة . وبشكل عام فقد لاحظنا تقارباً في بعض المنظورات والمواقف بين المصريين (وأغلبهم حاصل على درجة الدكتوراة من مصر) ، وبين المجموعات الأخرى، (وأغلبهم حاصل على درجة الدكتوراه من الغرب) . غير أن هذا القول لايحسم القضية وتظل في حاجة إلى دراسة متعمقة ومتخصصه.

وبالنسبة لسنوات الخبرة في التدريس والبحث العلمي بعد الحصول على الدكتوراه ، فقد كانت مرتفعة لدى مجموعة من المصريين ، ويتضح هذا إذا عرفنا أن ثمانية منهم بدرجة أستاذ ، قديم في الأستاذية والباقي بدرجة أستاذ مشارك عدا اثنين فقط بدرجة أستاذ مساعد وفي نهاية مدتها . ويلي ذلك مجموعات الجزائر والسودان .وعلى الرغم من أن أغلب السودانيين أساتذة مساعدين (ثلاثة أساتذة مساعدون وأستاذ واحد مشارك)، إلا أن لهم خبرة طويله في العمل الجامعي والبحث العلمي، تزيد لدى بعضهم عن العشر سنوات. أما مجموعة السعوديين ممن بينهم أستاذ وأربعة أساتذة مشاركين والباقي أساتذة مساعدين ولكن بعضهم مضى عليه أكثر من أربع سنوات بعد الدكتوراه ولا تزيد نسبة من تقل مدة خبرتهم بالتدريس والبحث العلمي ثلاث سنوات بعد الحصول على الدكتوراه عن ٢٠٪.

وجميع الأساتذة المصريين والجزائريين والسودانيين لهم انتاج علمي

منشور، وكذلك بعض الأساتذة السعوديين ، أما البعض الآخر فليس له
انتاج علمي منشور لحداثة عهده بالدكتوراه . لكن أحدث الأساتذة
السعوديين قد مارس التدريس مابين العام والعامين على أقل تقدير.